الجامعة اللبنانيّة
المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق
والعلوم السياسية والإدارية والإقتصادية

الخطاب السياسي للمرجعيات الدينية في لبنان:
" الكنيسة المارونيّة نموذجاً "

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في
العلوم السياسيّة

إعداد

غريس الياس

لجنة المناقشة

الدكتور جورج شرف	الاستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور مارون يزبك	أستاذ	
الدكتور جوزيف عبود	أستاذ مساعد	

2012

شهادة التقدير والشكر والإهداء

هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسيّة من الجامعة اللبنانيّة، وهي نتيجة لسنتين من الابحاث. اود ان اشكر كل الذين ساندوني وساعدوني على تحقيق هذا العمل، بشكل خاص:

أتقدم بالشكر وعربون الإمتنان للجامعة اللبنانيّة واساتذتها، واخص بالذكر لجنة المناقشة : الدكتور مارون يزبك والدكتور جوزيف عبود، والاستاذ المشرف الدكتور جورج شرف الذي زوّدني بالنّصائح والمعرفة اللازمة حفاظاً على الموضوعيّة والامانة العلميّة. إن ارشاداته القيمة ساعدتني في توسيع آفاق هذه الرسالة، واشكره على قرائته هذا البحث وتقديم تعليقاته العلميّة، ودعمه اللامتناهي. أن هذا البحث هو نتيجة لتعاليمه وتحيّة متواضعة لدقته البالغة في التدريس.

واني اشكر شادي اهمز لقراءته هذه الرسالة وتصحيحها لغوياً.

بالاضافة الى عائلتي امي وابي، اختي العزيزة ندى، كريستال، نجيب، دانيال، خالتي انعام، وعمي العزيز شارلي.

ملخص التصميم للرسالة

المقدمة

1) ان المرجعيات والسلطات الدينيّة رسالتها في العادة دينيّة لا تتعاطى الشأن السياسي. ولكن خصوصيّة الوضع اللبناني التاريخي والمجتمعي والسياسي، تجعل المرجعيات الدينيّة لها دور سياسي فعّال ومؤثر في الحياة السياسيّة. لبنان مركب من 19 طائفة دينيّة موزّعة بين الاسلام والمسيحيّة، ولكل منها ما لسواها من حقوق وواجبات، وهي ممثلة في النظام اللبناني، كما لها أطرها المنظمة للمجتمع اللبناني الذي هو من الناحية القانونيّة مجتمع طوائف. وهي تشكل جزءًا من القوى الفاعلة على الساحة اللبنانيّة الى جانب الاحزاب والنقابات... وهذه المرجعيات، من ضمنها الكنيسة المارونيّة، تلعب دوراً اساسياً في الحياة السياسيّة. ويجب الاشارة، الى ان إطار دراسة الكنيسة المارونيّة نموذجٌ معبرٌ عن الموقع والدور السياسي للمرجعيات الروحيّة في لبنان. وإطار دراسة الكنيسة المارونيّة واسع جداً ويتناول عدة أوجه، فإن خطاب الكنيسة المارونيّة ليس فقط سياسياً بل ايضاً لاهوتياً اجتماعياً.... بحثنا هذا سيقتصر على الزاوية السياسيّة كونها تشكل المدخل الى باقي الأوجه.

– يتناول هذا البحث في الاساس دراسة الخطاب السياسي للكنيسة. وهذا الموضوع يستدعي بدايةً تحديد سلطة القرار في هذه الكنيسة وبالتالي تبرز لنا ضرورة دراسة ارتباط الكنيسة المارونيّة بروما وذلك لسببيّن على الاقل:

اولاً، الفاتيكان يشكل المصدر الاساسيّ للسلطة الدينيّة للمراجع الدينيّة في الطائفة، كما يشكل المرجع الاساسي التي قامت عليه كل التنظيمات في الطائفة.

ثانياً، لا ينفصل مفهوم الكنيسة للسياسة عن التوجه العام الذي وضعه المجمع الفاتيكاني الثاني للدور السياسي للكنيسة والعلاقات مع الانظمة والسلطات السياسيّة. ولذا كانت مقاربة الكنيسة المارونيّة للسياسة ذات طابع وطني مبدئي يتفادى الدخول في نزاعات السلطة والصراع بين القوى.

– كما يتطلب الموضوع، من هذه الزاوية دراسة احاطة الكنيسة بالطائفة المارونية (التنظيم الداخلي للطائفة، السلطة التي تمارس على المؤمنين، الاحوال الشخصيّة والمحاكم الروحيّة، المؤسسات التي تديرها الطائفة...) تشكل مثالاً ينطبق في خطوطه العامة والاساسية على واقع المرجعيات الروحيّة لباقي الطوائف.

–كما يتطلب استكمال هذا الموضوع دراسة خصوصيّة الدور السياسيّ للكنيسة واساسه التلازم بين المشروع السياسي الذي دافعت عنه والكيان اللبناني الذي نشأ في 1920. ومن هنا فإن دراسة السياق التاريخي للدور السياسي للكنيسة المارونيّة تبدو ضروريّة لتوضيح الدور التدريجي لهذه الكنيسة في مواكبة التطور السياسي للموارنة، وخاصةً لجهة المطالبة بالسلطة بدءاً من سنة 1840، والدور الأساسي الذي لعبته الكنيسة في الداخل والخارج في قيام لبنان الكبير وتحديد هويته وخصوصيّته الايديولوجيّة.

– كما يشكل الدفاع عن الاستقلال والسيادة والخصوصيّة اللبنانيّة احد الثوابت الاساسية في الخطاب والحركة السياسيّة للكنيسة المارونيّة. ودراسة موقف الكنيسة من إتفاق الطائف، تأييداً ونقداً، يشكل مثالاً وافياً عن هذا الموضوع.

2) كان الموارنة، عبر مسيرتهم السياسيّة اصحاب مبادرة داخل لبنان وفي الاغتراب من خلال الجاليات، ساهمت في بلورة محطّات تأسيسيّة في تاريخ لبنان الحديث، منذ الامارة اللبنانية في القرن السابع عشر، وصولاً الى قيام دولة لبنان الكبير في العام 1920. فالبطريرك الياس الحويك كان في طليعة المطالبين والساعين الى إستقلال لبنان، وإلى نشأة الدولة سنة 1920، لم يكن لبنان ممكناً ووارداً بحدوده الطبيعيّة الحاليّة، لولا صوت الكنيسة المارونية. وقد كان لها الدور الفاعل في الوفود اللبنانيّة الثلاثة، وبالاخص الوفد الثاني الذي كان على رأسه البطريرك الحويك الى مؤتمر السلام في فرساي سنة 1919. كما كان لها الدور الابرز في انجاز الاستقلال المتلازم مع اعلان الميثاق الوطني، عام 1943، وفي اعادة اللحمة الى البلاد، بعد احداث 1958 واحداث 1975 ، وفي اقامة نظام سياسي واقتصاد ليبرالي، ميّز لبنان عن انظمة الحكم السلطويّة في المحيط العربي.

ان اتفاق الطائف سنة 1989 يشكل المحطة الاخيرة في محطات الوفاق اللبناني المتتاليّة. وقد حسمت مقدمته الجدل حول طبيعة العقد الاجتماعي بين اللبنانيين فإعتبرت ان العيش المشترك هو اساس هذا العقد وان لا شرعيّة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، كما اوضح ماهيّة النظام اللبناني.

يشكّل هذا الاتفاق تسوية اضافيّة في سلسلة التسويات التي عبّرت عن التعايش المتأرجح بين مكونات المجتمع اللبناني. والاشكالات المتلاحقة لهذا الاتفاق وحتى اليوم تشكل ترجمةً لهذا التأرجح. وفي هذا السياق، تبرز أهميّة دراسة الخطاب السياسي للكنيسة المارونية في ناحيتيّن على الاقل:
اولاً، إنَّ الكنيسة المارونية هي عنصر اساسي في تركيبة المجتمع اللبناني وفي حركيّة قواه السياسيّة، ما يجعل من دراسة موقفها امراً اساسياً.

ثانياً، إنَّ الموقف المؤيد لاتفاق الطائف الذي اتخذته، ولاحقاً موقفها النقدي من تطبيقه، جعلها في قلب المواجهات السياسيّة التي حصلت، ومن السبّاقين الذين طالبوا بخروج الجيش السوري من لبنان، فكانت في مقدمة المطالبين بإستعادة سيادة واستقلال لبنان.

3) منذ اعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 وانجاز الاستقلال المتلازم مع اعلان الميثاق الوطني عام 1943 الى اتفاق الطائف سنة 1989 ، والجدل بين الطوائف يدور حول ثلاث نقاط اساسيّة وهي: الكيان اللبناني وهويته، نظام لبنان السياسي، علاقة لبنان مع محيطه. وبناءً على اتفاق الطائف، تم ادخال تعديلات جديدة على الدستور حيث صوت عليها المجلس النيابي بتاريخ 21 أيلول 1990.

لقي اتفاق الطائف ترحيباً شبه إجماعي في اوساط الطوائف الاسلاميّة، فيما أثار إنقسامات حادّة في الاوساط المارونيّة بشكل خاص، أوصلت الى مواجهات مؤسفة بين المؤيدين والرافضين له.

الموقف المؤيد للاتفاق الذي اتخذته البطريركيّة المارونية جعل منها تلقائياً طرفاً في هذا النزاع. ومع التدرج في تطبيق بنود الاتفاق، تبلور أكثر فأكثر الموقف النقدي المتصاعد للكنيسة التي رأت في هذا التطبيق عملاً مجتزأً ومشوهاً أنتج خللاً داخلياً بدل أن يؤدي الى إعادة التوازن والاستقرار بين مكونات المجتمع اللبناني. وقد جاء بيان المطارنة الموارنة الشهير في 20 أيلول سنة 2000 ليشكل الموقف النقدي المتكامل وليفتح الباب أمام مرحلة جديدة في نظرة الكنيسة بهدف تصويب مسار التطبيق، إن لجهة مفهوم الخصوصية اللبنانيّة او التوازنات المطلوبة داخل السلطة أو العلاقة مع سوريا...

موقف الكنيسة هذا وضعها في صلب مواجهة سياسيّة قويّة. وفي هذه المواجهة، لم تكن الكنيسة طرفاً في نزاع على السلطة، بل كان موقفها ينطلق من قناعات وثوابت مبدئيّة تتناول مفهومها ونظرتها للكيان اللبناني ولرسالته وللعيش المشترك بين طوائفه... إن موقف الكنيسة هذا يبرز معطيات اساسيّة يجدر التوقف عند اثنين منها :

-فهو من جهة يطرح تساؤلات حول الإنقسام في الرأي الذي ظهر بطريقة حادة في المجتمع الماروني على اثر اعلان اتفاق الطائف.
-ومن جهة ثانية، يطرح الاشكاليّة الاساسيّة حول موقف الكنيسة المارونيّة من الممارسة السياسيّة في الجمهوريّة الثانيّة(1990-2005)، وما كان له من انعكاسات على المجتمع والنظام اللبناني.

وفي هذا السياق تبرز اهميّة دراسة الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة كطرف اساسي وفاعل في قضايا تتناول جوهر الوجود اللبناني بأبعاده المبدئيّة والعملانيّة، وهي قضايا يبدو أنها لاتزال بعيدة عن التفاهم النهائي حولها بين اللبنانييّن: ماهية وهوية الكيان والنظام السياسي بشكل خاص.

4) سنقوم بتحليل الخطاب السياسي للكنيسة المارونية في المرحلة التي تبدأ من اتفاق الطائف عام 1989 وتنتهي في 26 نيسان عام 2005 تاريخ خروج الجيش السوريّ من لبنان. وذلك انطلاقاً من السلطات الكنسيّة التي تشكل مرجع القرار، وهي بشكل أساسي البطريرك ومجلس المطارنة الموارنة. وهذا الخطاب السياسي الوطني ستتم مقاربته من خلال مرتكزين:

- المرتكز الاول، تحديد السياق التنظيمي والتاريخي الذي يندرج هذا الخطاب في إطاره. وفي هذا المجال تجدر الإشارة الى بعض الملاحظات:
  -ارتباط هذا الفكر وهذا الخطاب مع مفاهيم الكنيسة الكاثولكية في النظرة الى الدولة والسلطة والعلاقات بين الجماعات...والتي نجد جذورها بشكل اساسي في مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني سنة 1962.
  -متابعة بعض المحطات التاريخية في خطاب الكنيسة، والتي تشكل ثوابت الموقف الوطني السياسي للكنيسة من وجود لبنان وهويته، والتي بنت عليها موقفها من اتفاق الطائف.

-خصوصيّة الكنيسة المارونية في فهمها للكيان اللبناني وهويته ونظامه السياسي والعلاقات بين طوائفه والذي يتقاطع مع الارشاد الرسولي سنة 1997، ومع المجمع البطريركي الماروني عام 2006.

-إحاطة بجذور موقف الكنيسة المارونيّة: المفاهيم السياسيّة للمجمع الفاتيكاني الثاني، الايديولوجيا المارونية التي كانت في اساس تأسيس لبنان الكبير، خصوصيّة الدور التاريخي والحالي للكنيسة...

- المرتكز الثاني، دراسة الخطاب السياسي للكنيسة والذي يتناول: المواقف المبدئية، المقاربة النقدية للمرحلة اللاحقة لاتفاق الطائف، فهم الكنيسة لروحيّة هذا الاتفاق ولكيفيّة تطبيقه، وفهمها لممارسة السياسيّة ولأسباب الازمة السياسيّة في الجمهورية الثانيّة (1990-2005).

تشكل هذه الدراسة مساهمة في الإضاءة على اشكاليات أساسيّة ما زال الكيان اللبناني يعاني منها منذ تأسيسه عام 1920 وحتى اليوم. ونظرة الكنيسة المارونية وموقفها في هذا الاطار ليست بالامر الهامشي، كونها تشكل أحد العناصر الفاعلة والمسموعة التي لا يمكن التغاضي عن رأيها.

ومن البديهي أن هذه الدراسة تشكل جزءًا من اطار يمكن التوسع فيه لمقارنة الخطاب السياسي لكل المرجعيات الدينيّة في لبنان. ويمكن لهذه المقاربة أن تشكّل لاحقاً موضوع أطروحة دكتوراه لإبراز خصوصية الواقع اللبناني عبر هذا التفاعل الجدلي بين السلطات والقوى السياسيّة من جهة والمراجع الدينية من جهة ثانيّة.

ومن اجل هذه الغاية سوف نقسّم دراستنا الى بابيّن:

الباب الاول: "**الكنيسة المارونيّة والسياسة**" سوف ندرس هذا الموضوع في فصلين:

– الفصل الاول " تحديد موقع الكنيسة المارونيّة في الواقع اللبناني"، ويتناول من جهة الكنيسة المارونيّة في ذاتيتها اي نشأتها وارتباطها بالكرسي الرسولي الروماني والسلطة العليا والتنظيم، خاصة لناحيّة مركزيّة السلطة والتسلسل الهرمي؛ ومن جهة ثانيّة الكنيسة في المجتمع اللبناني اي حضور الكنيسة والجماعة المارونيّة في المجتمع والكنيسة الكاثوليكية ومفهومها للسياسة وتعاطي الكنيسة المارونيّة في الشأن السياسي.

–اما الفصل الثاني " المسار التاريخي للموارنة في لبنان"، فيتناول السياق التاريخي للموارنة منذ عهد الامارتين الى التحول الكبير عند الموارنة الذي يظهر في عريضة الانعامات في 1840، وصولاً الى لبنان الكبير عام 1920، والميثاق الوطني والاستقلال عام 1943 الى اتفاق الطائف 1990.

اما **الباب الثاني** " **لبنان في الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة** " سوف ندرس هذا الموضوع في فصلين:

–الفصل الثالث "الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة بعد الطائف"، ويتناول من جهة، مفهوم الكنيسة المارونيّة للهويّة اللبنانيّة ومن جهة ثانية مفهوم الكنيسة المارونيّة للكيان والنظام اللبنانيّ.

– الفصل الرابع " الكنيسة المارونيّة والممارسة السياسيّة في الجمهوريّة الثانيّة(1990–2005)"، يتناول من ناحية اولى الكنيسة المارونية واتفاق الطائف؛ ومن ناحية ثانيّة ضرورة معالجة مشكلة الوجود السوري وإستعادة السيادة؛ ومن ناحيّة ثالثة السلطة الحاكمة ومسؤوليّة الازمة السياسيّة في البلاد.

الباب الاول: الكنيسة المارونية والسياسة

وجود الكنيسة المارونيّة في خطابها وعملها في الواقع اللبناني له طابع شمولي يتناول كل جوانب حياة المؤمنين والجماعة المارونيّة (تربيّة، إعلام، صحة، إسكان). والخطاب الشامل للكنيسة الكاثوليكيّة يتناول كل هذه الجوانب. ويُشكل الجانب السياسي أحد هذه الاوجه والذي سنُركز عليه بالتفصيل. فهذا الجانب هو نقطة الإرتكاز لكونه يرتبط بتركيبة السلطة، وبالتالي تُنتج عنه باقي النشاطات. ولكن لا يمكن إهمال نظرة سريعة على شموليّة خطاب الكنيسة، ليكون الإطار المتكامل موجوداً.

إن دراسة الخطاب السياسي للكنيسة يرتكز على تحليل موقف مجلس المطارنة والبطريرك ما يستدعي دراسة موقع هاتين السلطتين كمرجعيّة القرار في الكنيسة.
وفي هذا السياق، فإن الهيكليّة على مستوى الكنيسة المارونيّة هي بنيّة تعكس الصلاحيّة والمسؤوليّة، وتحدّد نظام التفويض والمساءلة. ويُشكل الكرسي الرسولي الروماني المرجعيّة الروحيّة والتنظيميّة العليا للكنيسة المارونيّة. ويُشكل البطريرك مع مجمع الأساقفة المرجع الصالح لمعالجة جميع الشؤون الكنسيّة .

من ناحية ثانيّة الدور السياسي للكنيسة يرتبط بمدى إحاطتها وتأثيرها على المجتمع الذي تعمل فيه. وفي الواقع يتألف المجتمع اللبناني من 19 طائفة دينيّة. وتُشكل الكنيسة المارونيّة جزءاً اساسياً من هذا المجتمع لما لها من دور تاريخي مهم في تكوين لبنان، ولما تتمتع به من تأثير على شريحة كبيرة من المؤمنين، وهيكليّة داخليّة ونظام احوال شخصيّة ومؤسسات تُحيط بأغلب النشاطات الانسانيّة للموارنة.

وللكنيسة المارونيّة تقليد عريق كمؤسسة دينيّة تهتم بالشأن السياسي. وعندما نتكلّم عن الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة نعني بذلك الكنيسة كمرجعيّةٍ دينيّة تتعاطى الشأن السياسيّ. وهذا التعاطي في واقعه الحالي هو نقطة الوصول في تطور المسار التاريخي للموارنة في لبنان. فقد كانت للبطريركيّة المارونيّة ادوار ومواقف سياسيّة مهمة في كل القضايا الوطنيّة. فقد تحقق

المشروع السياسي الذي طالب به الموارنة وعملوا له عام 1920 ببناء دولة لبنان الكبير. واعتبر خطاب البطريرك عريضه الذي طالب فيه بإستقلال لبنان نقطة ارتكاز للميثاق الوطني عام 1943. وقد ساهمت الكنيسة في بلورة الأسس والمفاهيم التي ارتكز عليها اتفاق الطائف 1989 والذي ادّى الى وقف الحرب. وسنتوقف في بحثنا هذا عند تاريخ خروج الجيش السوري من لبنان.

يتألف هذا الباب من فصلين، الفصل الاول: تحديد موقع الكنيسة المارونية في الواقع اللبناني ويتناول من جهة الكنيسة المارونية في ذاتيتها، ومن جهة اخرى الكنيسة المارونية في الواقع اللبناني والفصل الثاني: المسار التاريخي للموارنة في لبنان ويتناول أهم محطات التطور السياسي للموارنة في لبنان من عهد الامارتين الى لبنان الكبير 1920، فالميثاق الوطني والاستقلال1943، الى اتفاق الطائف 1990 لحين عام 2005.

الفصل الاول: تحديد موقع الكنيسة المارونيّة في الواقع اللبنانيّ

اختبرت الكنيسة المارونيّة منذ نشأتها نظامًا بطريركيًّا قائمًا على الشركة المُعاشة في الكنيسة المحليّة. وحافظت على وجودها بفضل تعلّقها ببطريركها وبالمركزيّة التي يشكّلها فيما هو يمارس دوره. وان مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة الذي يرئسه البطريرك، يعاونه على قيادة الكنيسة. ويحرص معه على تجديد الكنيسة البطريركيّة بالروح القدس في الأمانة لتقليدها وميزاتها وتراثها السرياني الإنطاكي العريق، وعلى حملها رسالة البشارة التي أوكلها المسيح للكنيسة، بالشكل الملائم لمقتضيات العصر، حسب ما تنص عليه الادبيات اللاهوتية للكنيسة.

وحافظ البطريرك مع شعبه المارونيّ طوال التاريخ على علاقة مميّزة مع روما، وما زالت هذه العلاقة إحدى الثوابت الأساسيّة، ليس فقط في العقيدة، بل في شتّى الحقول الكنسيّة والحياتيّة. الامر الذي ادى الى الإنفتاح على العالم الغربي. ما ساهم في بلورة هويّة لبنان الفريدة القائمَة على التعدّدية الثقافيّة. إذ أسهم الموارنة في تعريف الشرق على التراث الثقافي الغربي، وفي تعريف الغرب على الحضارة الشرقيّة.

وتتألف البطريركيّة المارونيّة من أبرشيّات، على رأس كلٍّ منها أسقف يقيم في أبرشيّته وسط شعبه وله فيها كامل الولاية. وقد تعزّز مفهوم "الأبرشيّة والرعيّة" في المجمع الفاتيكانيّ الثاني الذي انعقد في روما (1962-1965) والذي ساهم في إطلاق ورشة التجديد في الكنيسة المارونية على مختلف الأصعدة.

هذا من ناحيّة الهيكليّة الداخليّة للكنيسة. اما فيما يتعلق بالكنيسة في مجتمعها اللبنانيّ، فللكنيسة دور مهم وفاعل في المجتمع اللبناني وكلمتها مسموعة في كل القضايا الوطنيّة. فالكنيسة لها تنظيماتها الخاصة فيما يتعلق بأحوالها الشخصيّة تُطبق فقط على ابناء الطائفة المارونيّة دون سواهم. وهي مستمدة من السلطة العليا للكنيسة المارونيّة "الكرسي الرسولي الروماني".
وتعمل الكنيسة على تكوين مجتمع تكون مؤسساته وعلاقاته الداخليّة ذات عمق روحاني وانساني، وفاعلة في خدمة الانسان، ويكون اشخاصه احراراً مسؤولين ومتساوين، وتتلاءم ثوابته مع مبادىء تعليم الكنيسة الاجتماعي، وبخاصة التضامن في خدمة الخير العام، والعدالة الاجتماعيّة لصيانة كرامة الجميع وحقوقهم الاساسيّة، وترقّي الانسان بالانماء الشامل، اقتصادياً وروحياً وخلقياً وثقافياً.

ففي الشأن التربوي، تولي المدارس الكاثوليكيّة والجامعات اهتمامها بأن تشارك بفعاليّة في رسالة الكنيسة وان توفّر تعليماً نوعياً يكون في خدمة الجماعة المسيحيّة وفي خدمة الوطن. وفي الشأن السياسي، للكنيسة المارونيّة حق التعاطي في المجال السياسي. فقد تناولت عظات البطاركة ورسائلهم وتصريحاتهم وبيانات مجلس المطارنة الموارنة، الإلتزام السياسيّ بمعناه العميق دفاعًا عن القيم الوطنيّة كالإستقلال، والسيادة والقرار الحرّ.

ونحن سنعمل في هذا الفصل وفي قسم أول على تبيان نشأة الكنيسة المارونيّة في لبنان ومدى ارتباطها بالكرسي الرسولي الروماني وهيكليتها الداخلية، اما في القسم الثاني فسنتكلم عن الكنيسة في المجتمع اللبناني اي عن الدور الذي تؤديه الكنيسة بما لها من مؤسسات وانظمة تحيط بكامل اوجه النشاطات البشرية، كما سنبرّر أسباب تعاطيها الشأن السياسي.

القسم الاول: الكنيسة المارونية في ذاتيتها

عندما نتكلم عن الكنيسة المارونيّة في ذاتيتها نعني بذلك نشأة الكنيسة وارتباطها بمرجعيتها الروحيّة والتنظيميّة العليا، والهيكليّة الداخليّة للكنيسة.

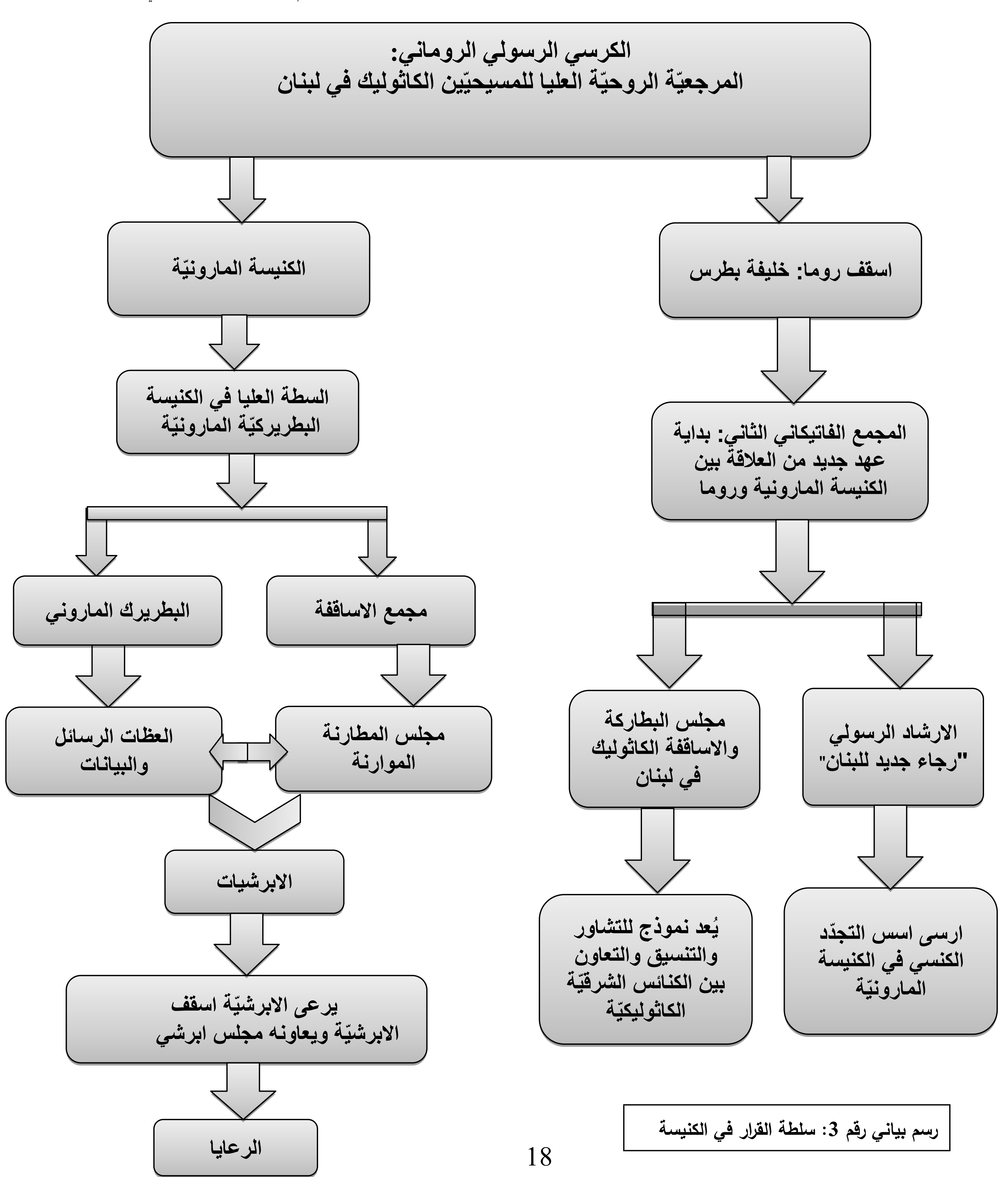
فمن جهة اولى، سنتكلم عن نشأة الكنيسة المارونيّة التي تكوّنت من اتباع القديس مار مارون الراهب السرياني الذي عاش شمال سوريا وانتقل اتباعه الى جبل لبنان ليقترن اسمهم به، مؤسسين بذلك الكنيسة المارونيّة. ومنذ نشأة الكنيسة المارونيّة وهي حريصة على علاقتها مع الكرسي الرسولي الروماني. وفي القرن العشرين، عرف تاريخ الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكنيسة الرومانيّة عهدًا جديدًا منذ أن انعقد المجمع الفاتيكاني الثاني في روما. وقد ساهم هذا المجمع في إطلاق ورشة التجديد في الكنيسة المارونية على مختلف الأصعدة. ومن ابرز نتائج هذا المجمع كان وضع الارشاد الرسولي "رجاء جديد للبنان" وإنشاء مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان.

ومن جهة ثانيّة، ان البطريرك هو رأس الكنيسة المارونيّة يعاونه سينودس الاساقفة، ويشكلان معاً السلطة العليا في الكنيسة المارونيّة لمعالجة جميع شؤونها الكنسيّة وفقاً لاحكام مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة[1] والشرع الخاص[2]. وتعود إلى البطريرك ممارسة السلطة التنفيذيّة والإداريّة، بينما تُناط السلطة التشريعيّة في الكنيسة البطريركيّة بسينودس الأساقفة. ويحرص البطريرك على وحدة كنيسته ويحافظ عليها وعلى الشركة في الإيمان، والشركة في الرئاسة الكنسيّة مع الكرسي الرسولي الروماني ومع باقي الكنائس. وتتألف الكنيسة المارونيّة من ابرشيات، والابرشيّة هي "قسم من شعب الله" حيث لكل واحد دوره وموهبته في بناء الجسد إنطلاقاً من الدعوة المسيحيّة الواحدة والمشتركة والتي للاسقف فيها المكانة الاولى في خدمة هذه

1- إنّ مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة تُعدّ تكملةً لتعليم المجمع الفاتيكاني الثاني يتمُّ بها التنظيمُ القانونيُّ للكنيسة جمعاء. فهي البنيّة التشريعيّة التي جمعت لاول مرّة معاً كل قوانين النظام الكنسي المشتركة بين الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة والمُعلنة بسلطة المشترع الاعلى في الكنيسة. انّ "هذه المجموعة" لها قوّة القانون بالنسبة الى جميع الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة. راجع البابا يوحنا بولس الثاني، مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة، رومة، في 28 تشرين الاول 1990، نقلها عن الاصل اللاتيني المطران يوحنا منصور والمطران كيرلّس سليم بُسْتْرُسُ والاب حنّا الفاخوري، منشورات المكتبة البوليسيّة، بدون تاريخ نشر، ص 17 و 21.

2- **الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونية:** انه يعني القوانين والعادات المشروعة والانظمة التي ليست عامة لا لدى الكنيسة جمعاء ولا لدى جميع الكنائس الشرقيّة، وليست مشتركة مع بعض الكنائس المتمتعة بالحكم الذاتي، بل هي خاصة بالكنيسة البطريركيّة المارونيّة (انظر ق 1493 بند2). راجع الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونيّة، وقد نشره السيد البطريرك في 4 حزيران 1996، www.maronitesynod.com.

الوحدة. وتتألف الهيكليّة المؤسساتيّة في الابرشيّة من اشخاص ومجالس لتؤازر الاسقف في إنجاز النشاطات الراعويّة وأعمال الرسالة وتنظيم خدمة التعليم والتقديس والتدبير، وإدارة الاموال الزمنيّة، وممارسة الشؤون القضائيّة. اما الرعيّة المارونيّة فهي الخلايا الاساسيّة للجسم الكنسي، وهي مكان للإضطلاع على رسالة جماعيّة، لانها تضمّ في حضنها فئات بشريّة متعدّدة، بلا تميّيز في السن او في المقام الاجتماعي، لتدخلها في الكنيسة جمعاء. ويخضع الجميع للسلطة العليا في الكنيسة المارونيّة.



رسم بياني رقم 3: سلطة القرار في الكنيسة

الفقرة الاولى: نشأة الكنيسة المارونية وإرتباطها بالكرسي الرسولي الروماني

سنتكلم في هذه الفقرة: من جهة عن ارتباط الكنيسة المارونيّة بروما منذ نشأتها؛ ومن جهة ثانيّة عن الشركة مع الكنيسة الرومانية والمحافظة على الخصوصيّة الداخليّة.

البند الاول: ارتباط الكنيسة المارونيّة بروما منذ نشأتها

تكلم المجمع البطريركي الماروني[3](2006) عن نشأة الكنيسة المارونيّة : " تكوّنت النواةُ الأولى لأبناء الكنيسة المارونيّة من المؤمنين الذين هاجروا من سورية، وهم: الناسك إبراهيم القورشي، وهو تلميذ القديس مارون، ورفاقه الذين أتوا إلى لبنان، ونشروا فيه الإنجيل، ومن سكّان لبنان الذين انضمّوا إلى إخوانهم الوافدين إليهم. ولم تكن الهجرة فقط هربًا من الاضّطهاد الذي تعرّض له الموارنة بفعل الانقسامات بين المسيحيّين، أو بفعل المضايقات من مرور الجيوش وبلبلة الأوضاع إبّان الصراع العربيّ – البيزنطيّ بعد الفتح الإسلاميّ، بل كانت ايضاً ثمرة تلاقٍ بين موارنة سورية وموارنة لبنان، الذين قبلوا الرسالة من المبشّرين القادمين إليهم من الشمال؛ وفي الوقت عينه مطلبًا للاطمئنان في جبال ووديان يعتصم فيها أهلُها لممارسة حرّيتهم الدينيّة في أجواء هادئة وأمينة. هكذا تحوّلت أرض لبنان إلى موئل للموارنة، توسّموا فيه عيشًا كريمًا ساعدهم، عبر زمن طويل، على بناء وطن جديد لهم كوّنوه بفعل إرادتهم وإرادة سائر اللبنانيّين، لتأمين الحرّية الدينيّة للجميع، والتعاون معًا كشعب واحد".[4]

---

[3]– **المجمع البطريركي الماروني** : انعقد المجمع في ثلاثة دورات امتدت ثلاث سنوات بين 2003 – 2006 . وعقد في دير سيدة الجبل في فتقا، غير انه يفتتح ويختتم في كنيسة الصرح البطريركي في بكركي. والمجمع هو الهيئة الاستشارية لكل الكنيسة المارونية. اما غايته فهي مساعدة البطريرك وسينودس أساقفة الكنيسة المارونية في الأمور ذات الخطورة الكبيرة، للتوفيق بين أوجه الرسالة وأساليبها والنظام الكنسي من جهة، وما يجدُّ من ظروف الزمان والخير العام في الكنيسة المارونية من جهة أخرى، مع مراعاة الخير العام في كل رقعة الأرض التي تتعايش فيها كنائس متعددة قائمة بحق ذاتي. يدعو البطريرك إلى انعقاد المجمع البطريركي كل خمس سنوات على الأقل، وبموافقة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية وكلما رأى ذلك مفيدًا. ويقسم المشاركون في المجمع البطريركي إلى فئتين أساسيتين: فئة أولى تضمّ الأعضاء والمراقبين، ويقسم المشاركون في الفئة الأولى إلى أعضاء يجب دعوتهم وهم: اصحاب الحق، الذين يعينهم رؤساؤهم، وأعضاء يمكن دعوتهم وهم: المدعوون الكاثوليك، والمراقبون من الكنائس والطوائف الأخرى؛ وفئة ثانية تشمل مكتب الأمانة العامة وفرق العمل التابعة له. وقد أصدر المجمع ثلاثًا وعشرين نصًا، حددت هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها في الملف الأول؛ وفي الملف الثاني تم التطرق إلى التجدّد الراعويّ والروحيّ في الكنيسة المارونيّة: في الاشخاص، في المجالات الراعويّة، وفي الهيكليّات؛ أما الملف الثالث ناقش أمورًا معاصرة في الكنيسة وعالم اليوم، كالتعليم، الثقافة،السياسة، الشأن الاجتماعي، القضايا الاقتصاديّة، الإعلام، والأرض. راجع المجمع البطريركي الماروني،http://www.maronitesynod.com .

[4]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول:هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الرابع: **الكنيسة المارونية في انتشارها العالمي**، 2006، الفقرة3–4.

وترتبط الكنيسة المارونية بعلاقات وثيقة مع الفاتيكان التي يشكل المرجعيّة الروحيّة العليا للمسيحيين الكاثوليك، والذي له تأثير مباشر عليها، ومنذ نشأة الكنيسة المارونية وهي حريصة على علاقتها مع روما.

جاء في المجمع البطريركي الماروني (2006): " الشركة مع الكنيسة الرومانيّة بدأت في شكلها التاريخي المعروف في بدايات الألفيّة الثانية. فإستمراريّتها الثابتة حتى أيّامنا هي تعبير عن أمانتها الراسخة لتقليدٍ كنسيّ عريقٍ ومشترك بين الشرق والغرب. يولي أسقفَ روما، خليفةَ بطرس، رأس الرسل، مهمّة السهر على الوحدة المنظورة في الكنيسة وخدمة الشركة بين الكنائس. وقد تكون استقلاليّة الكنيسة المارونيّة الداخلية هي التي حفظت الموارنة منذ القرن الثامن في هذا التقليد. ولا يبدو أنّهم قد تأثّروا بالنزاعات اللاهوتيّة التي دارت طويلاً بين "اللاتين واليونان" حول طبيعة الكنيسة وبُنيتها، وهي نزاعات أدّت إلى قطع الشركة القانونيّة بين كنيستي روما والقسطنطينيّة في القرن الحادي عشر. وان الكنيسة الأنطاكيّة المارونيّة تدرك أنّ إيمانها بسرّ التجسّد وفق الصيغة الخلقيدونيّة كان أيضًا من العوامل الرئيسة التي عزّزت شركتها التامّة مع الكرسيّ الرسوليّ الرومانيّ". [5]

– **الارتباط اللاهوتي :**

وللتوضيح يفسّر المجمع البطريركي الماروني(2006) الصيغة الخلقيدونيّة بالآتي: "إنّ الكنيسة المارونيّة هي خلقيدونيّة، اي أنّها تواصل الأمانة "لسرّ التدبير الخلاصيّ" كما اعترف به وشهد له رهبان دير مار مارون، تبعًا "لقانون الإيمان" الذي حدّده آباء المجمع المسكونيّ الرابع في خلقيدونيا سنة 451. ويعلّم هذا القانون أنّ المسيح هو في طبيعتَين كاملتَين، إلهيّة وإنسانيّة، متّحدتين بشخص سيّدنا يسوع المسيح، وأنّ تمايز الطبيعتين يظلّ قائمًا بعد تلك الوحدة. وبهذا تأكيد على إنسانيّة السيد المسيح وحقيقة التجسّد والخلاص". [6]

وبالعودة الى شركة الكنيسة مع الكرسي الرسولي الروماني، يؤكد المجمع البطريركي الماروني (2006) على أن :" تلك الشركة لم تؤدِّ إلى انقسامٍ في صفوف الموارنة بين مؤيّد ورافض لها، خلافًا لما حَصلَ في

[5]– لن ادخل في هذه التفاصيل لأن هذا يتطلب دراسات معمقة وموسعة ليس مجالها في هذه الرسالة. راجع المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول:هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: **هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها**،2006، الفقرة 29.

[6]– المصدر اعلاه، الفقرة 14.

الكنائس الشرقيّة الأخرى ابتداءً من القرن السادس عشر، بفعل حركة الاتحاد الناشطة مع روما، الأمرِ الذي خلّف ازدواجيّة في السلطة الكنسيّة وتباعدًا بين أبناء الكنيسة الواحدة. إن حالة الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكرسيّ الرسوليّ الرومانيّ، المتميّزة بقِدَمها وفرادتها، تعطي الكنيسة المارونية دورًا مسكونيًّا خاصًا في هذه المنطقة، وهي مدعوّة إلى القيام به في سبيل إنماء الحوار اللاهوتيّ وحوار المحبّة بين تلك الكنائس والكنيسة الكاثوليكيّة. ويتعزّز هذا الدور بفضل الإرث المشترك الكبير الذي يجمع الكنيسة الأنطاكيّة السريانيّة المارونيّة بالكنائس الشرقيّة الأخرى. وقد تكون حالة الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكرسي الرسولي الروماني، بالرغم من الشوائب التي عَلِقَت بها عبر تاريخها الطويل، نموذجًا متواضعًا لاستعادة الوحدة في الكنيسة الجامعة من خلال الشركة التامّة بين الكنائس."[7]

- الارتباط الثقافي:

ومن أهم أثار العلاقة التي ربطت الكنيسة المارونيّة بالكرسي الرسولي الروماني هو الانفتاح الماروني على الثقافة الغربيّة، ما ادّى الى تعريف الغرب على الثقافة الشرقيّة وتعريف الشرق على الثقافة الغربيّة. الامر الذي اسهم في بلورة هويّة لبنان الفريدة القائمَة على التعدّدية الثقافيّة.

وقد جاء في المجمع البطريركي الماروني (2006) ما يلي : "إلتقى الموارنة بالثقافة الغربيّة باكرًا بفضل تعلّقهم بوحدتهم الإيمانيّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة. وساهم وصول الفرنجة مع الحملات الصليبيّة إلى الشرق في انفتاح الموارنة على أبعاد ثقافيّة جديدة في الإيمان المسيحيّ نفسه. ولا شكّ في أنّ هذه المرحلة تركت أثرًا في نفوس الموارنة وفي معالم ثقافتهم الحضاريّة. وبذلك تابع الموارنة تحقيق التواصل الحضاريّ بين ثقافتهم المسيحيّة المشرقيّة الخاصّة والثقافة الغربيّة المسيحيّة. لكنّ هذا التواصل الحضاريّ والتفاعل الثقافّي لم يأخذ كلّ أبعاده إلاّ ابتداءً من القرن السادس عشر، مع تأسيس المدرسة المارونيّة في روما (1584)، وانفتاح لبنان على الغرب في ظلّ حكم الأمراء المعنيّين، ووصول الإرساليّات الكاثوليكيّة إلى الشرق وإنشائها العديد من المدارس المهمّة في مختلف المناطق".[8]

[7]- المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول:هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: **هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها**، 2006، الفقرة 30.

[8]- ويوضح المجمع :" فقد مارست المدرسة المارونيّة في روما، منذ نشأتها، دورًا رياديًّا كبيرًا في مختلف الحقول، أخصّها الدين والعلم والسياسة والتربية. فأغنت هذه المدرسة الغرب والشرق معًا بإنجازات العلماء الذين أنجبتهم، إذ أسهم هؤلاء في تعريف الشرق بالتراث الثقافي الغربي، وفي حضّ الأوروبيّين على الاستشراق. ومن أبرز أعلام المدرسة المارونيّة: جبرائيل الصهيونيّ (1577–1648)، الذي أصبح رئيسًا لدائرة اللغات الشرقيّة في المعهد الملكيّ

البند الثاني: الشركة مع الكنيسة الرومانية والمحافظة على الخصوصيّة الداخليّة

إنّ خبرة الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكنيسة الرومانيّة أدخلت الموارنة، ابتداءً من القرن الخامس عشر، في مفهومٍ للكنيسة هو في الواقع مزيجٌ معقد من نظامٍ بطريركي درجت عليه الكنائس الشرقيّة في الألف الأول، ونظامٍ رومانيّ هرمي للكنيسة الكاثوليكيّة تطوّر بشكل آحادي منذ مطلع الألف الثاني. فأصبح الموارنة جزءًا من الكنيسة التي يرعاها أسقف روما، مع المحافظة على قدرٍ كبيرٍ من الخصوصية في طقوسهم الليتورجيّة وتنظيمهم الكنسيّ. ويقدّر المجمع البطريركيّ الماروني (2006) النواحي الإيجابيّة العديدة التي تُزين تاريخ الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكنيسة الرومانيّة، والتي أتاحت للكنيسة تأديَة رسالتها في بيئتها بحيويّة وفعاليّة كبيرتين، من خلال انفتاحها على الغرب والإفادة من مُقدّراته العلميّة والفكريّة.[9]

في باريس، وأدخل الحروف الشرقيّة إلى أوروبا صبًّا وطباعة. ويوسف السمعانيّ (1687–1768) الذي عُيّن حافظًا للمكتبة الفاتيكانيّة، كما كلّفه البابا ترؤّس المجمع اللبنانيّ الخاصّ بالكنيسة المارونيّة المنعقد العام 1736 في دير سيّدة اللويزة. وكان لهذا المجمع أثر كبير في حياة الكنيسة المارونيّة الثقافيّة، إذ أقرّ فتح مدارس في القرى والمدن، وإلزام الأهل إرسال أولادهم إليها لاقتباس العلم. ويوسف اسطفان (1729–1793) الذي أسّس مدرسة عين ورقة، أُمّ المدارس المسيحيّة في الشرق". راجع المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثامن عشر: **الكنيسة المارونية والثقافة**، 2006، الفقرة 20-21.

[9]– ويؤكد المجمع البطريركي الماروني هذا الارتباط اللاهوتي بروما، ولكن لن ادخل في هذه التفاصيل سأكتفي فقط بالإشارة إليها. فقد جاء في المجمع: "غير أنّ اعتماد المفهوم الروماني للكنيسة قياساً وحيداً في ممارسة الشركة هذه كان له في بعض الظروف الأثر الفاعل في إدخال ما يسمّى عادةً ب"الليتنة" التي أصابت بعض قطاعات طقسيّة وبخاصّة لاهوت الاسرار. وفي نطاق التنظيم الكنسيّ، أسهم تطبيقُ هذا المفهوم بالشكل المشار إليه في إضعاف وَحدة الكنيسة البطريركيّة من خلال الحدّ من سلطة البطريرك رمز وحدتها".

ويتابع المجمع : "ان من ابرز المحطات في تاريخ الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكنيسة الرومانيّة: "مجمع فلورنسا (1439)، ولاسيّما نظرته إلى الوحدة الكنسيّة بين الشرق والغرب، وبالمجمع التريدنتي (1545–1563)، وأثره في تأسيس المدرسة المارونيّة في روما (1584) ، وبالمجامع المارونيّة التي انعقدت برئاسة القاصدَين الرّسوليَّين، إليانو ودنديني، (1578–1579، 1580–1582، 1596) ، وبالمجمع اللبنانيّ (1736) ومسألة قبوله في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. والمعروف أنّ قوانين هذا المجمع جاءت في معظمها مقتبسة عن القوانين الإصلاحيّة في المجمع التريدنتي".راجع المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هوية الكنيسة المارونيّة ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: **هويّة الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها**، 2006، الفقرة31– 32.

– **الليتنة** : مصطلح يطلق على إدخال العادات والطقوس اللاتينية المستقاة من الطقس الروماني الكاثوليكي والذي يعرف أيضًا باسم "الطقس اللاتيني" إلى طقوس الكنائس المسيحية الشرقية وعلى وجه التحديد الكاثوليكية الشرقية. راجع "الليتنة"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki

–**المجمع اللبنانيّ (1736)** : يعتبر المجمع اللبناني الذي انعقد في دير سيدة اللويزة في بعبدا برئاسة البطريرك يوسف ضرغام الخازن، وختم أعماله يوم 30 سبتمبر 1736 وأقرّ خمسمائة وثمانين قانوناً للكنيسة المارونية نقطة فاصلة في تاريخها، وقد صرّح البطريرك نصر الله بطرس صفير أن مسيرة الكنيسة المارونية قبل المجمع ليست كما أصبحت عليه بعده، ورآه المجمع الماروني الوحيد، إذ إن كافة المجامع السابقة كانت بمثابة إعداد له والمجامع اللاحقة تفسيرًا ومحاولة تنفيذ مقرراته أو تلطيفها حسب الزمن. راجع "المجمع المقدس للكنيسة المارونيّة"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki، و سلسلة المجامع اللبنانية،http://www.maronitesynod.com/index.htm .

–**المجمع التريدنتي:** دعا إلى انعقاده البابا بولس الثالث. انعقد المجمع خلال ثلاث فترات منفصلة. ثم عاقت الحروب والنزاعات الدينية عمله. وخلال الفترة الأولى من 1545م إلى 1547م أعلن المجمع أن الكتاب المقدس والتقليد المقدس هما المصدران الصحيحان والوحيدان للإيمان الكاثوليكي وأن

أولاً– " المجمع الفاتيكاني الثاني" بداية عهد جديد في العلاقة بين الكنيسة وروما

وفي القرن العشرين، عرف تاريخ الشركة بين الكنيسة المارونيّة والكنيسة الرومانيّة عهدًا جديدًا منذ أن انعقد "المجمع الفاتيكاني الثاني في روما" (1962–1965). ان المجمع الفاتيكاني الثاني هو المجمع المسكوني الحادي والعشرون، دعا إليه البابا يوحنا الثالث والعشرون، وأصدر عدداً من الدساتير والمراسيم والقرارات والبيانات والتصريحات. وهو يكمل ما لم يستطع المجمع الفاتيكاني الأول أن ينجزه، ولا سيما ما يختص بجماعيّة الأساقفة.[10]

وقد ساهم المجمع الفاتيكاني الثاني في إطلاق ورشة التجديد في الكنيسة المارونية على مختلف الصعد. ومن ابرز نتائج هذا المجمع كان نشأة الارشاد الرسولي "رجاء جديد للبنان" ومجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان.

للكنيسة الحق الأوحد في تفسير كلمة الله. ورفض المجمع وجهات النظر البروتستانتية حول الخلاص والخطيئة. أما في الفترة الثانية التي امتدت من سنة 1551م إلى سنة 1552م، فقد عرّف المجمع طبيعة الأسرار السبعة وأعاد تأكيد مبدأ التحوُّل الجوهري في ذبيحة القداس. وأما في الفترة النهائية من 1562 إلى 1563م، فقد دافع المجمع عن صحة صُكوك الغفران، وأقرّ شرعية الصلاة للقديسين، وعَرَّف ذبيحة القُداس، وكثيرًا من العقائد. وأمضى المجمع إصلاحات مثل تأسيس مدارس اللاهوت لتدريب الإكليروس، وتحقيق مطلب عيش كل أسقف في منطقته الخاصة. وقد صادق البابا بيوس الرابع في 26 يناير سنة 1564م على كل المراسيم التي صدرت عن المجمع، والتي أصبحت فيما بعد جزءًا من العقيدة الكاثوليكية. بهذا شكَّلَ المجمع إحدى أهم عناصر "الإصلاح الكاثوليكي". راجع "المجمع التريدنتيني المسكوني التاسع عشر: 13 كانون الأول 1545 – 4 كانون الأول 1563"، www.peregabriel.com

[10]– انعقد المجمع الفاتيكاني الثاني من 11 تشرين الأوّل 1962 إلى 8 كانون الأوّل 1965. افتتح البابا يوحنا الثالث والعشرون المجمع الفاتيكاني الثاني في 11 تشرين الأوّل 1962، وأوضح الغرض منه، كما أوضحه أيضاً آباء المجمع أنفسهم في بدء الأعمال، وهو "تحديث" الحياة الكنسيّة، أيّ تعميق الحياة المسيحية، وتطوير المؤسّسات الكنسية بالنظر إلى ضرورات العصر ومقتضيات الزمان. وتعزيز وحدة المسيحيين، ومساندة العمل الرسوليّ في الكنيسة. راجع الموسوعة العربيّة المسيحيّة، /www.christusrex.org

ثانياً– الارشاد الرسولي"رجاء جديد للبنان"[11]

شاركت الكنيسة المارونية في أعمال المجمع الفاتيكاني الثاني من خلال بطريركها وأساقفتها. وقد كان الحافز الأساسيّ في إطلاق ورشة التجديد في الكنيسة المارونية على مختلف الصعد، وإن تعثّرت مسيرتها بعض الشيء بسبب الحرب اللبنانيّة (1975–1990).[12]

ويؤكد المجمع البطريركي الماروني(2006) على ما يلي : " وفي هذا السياق، تولي الكنيسة في مسيرتها المجمعيّة اهتمامًا بالإرشاد الرسوليّ: "رجاء جديد للبنان" (1997)، الذي كلّل أعمال سينودس الأساقفة الخاص من أجل لبنان (1995) المنعقد بدعوة من قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني. وتُدرك الكنيسة أنّ هذا الإرشاد الذي وجهه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الى البطاركة والاساقفة والاكليروس والرهبان والراهبات وجميع المؤمنين في لبنان، قد أرسى أُسس التجديد الكنسيّ انطلاقًا من تعاليم المجمع الفاتيكانيّ الثاني ومن التراث المشترك بين الكنائس الشرقيّة، الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة، فجاء في منطلقاته وتطلّعاته دستورًا مؤسِّسًا لرسالة الكنائس في لبنان والعالم العربي. "[13]

وجاء في الارشاد الرسولي : "وقد حرصت الكنيسة الكاثوليكية على ان تشرك في مسيرتها الكنائس والجماعات الكنسيّة الاخرى، كما دعيت الجماعات الاسلاميّة والدرزيّة ان تشترك ايضاً في هذا المشروع. فلئن كان الموضوع يتعلق اولاً بتجدّد خاص بالكنيسة الكاثوليكيّة، غير ان المقصود منه في الوقت عينه اعادة بناء البلاد على الصعيدين المادي والروحي، وهذا شأن جوهري لدى الجميع، ولا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة ناشطة من قبل جميع سكانها".[14]

---

[11]– ان الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان وجّههُ البابا يوحنا بولس الثاني سنة 1997 بعد السينودس الى البطاركة والاساقفة والاكليروس والرهبان والراهبات وجميع المؤمنين في لبنان. وتضمن الارشاد الرسولي ستة فصول، تكلم الفصل الاوّل عن حالة الكنيسة الكاثوليكية في لبنان، أما الفصل الثاني في الكنيسة نبني الرجاء على المسيح، وفي الفصل الثالث سينودس لتجدّد الكنيسة، الفصل الرابع تناول الشراكة، والفصل الخامس الكنيسة الكاثوليكيّة في لبنان والتزامها الحوار بين الأديان، واخيراً الفصل السادس الكنيسة في خدمة المجتمع.

[12]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هوية الكنيسة المارونيّة ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: **هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها**، 2006، الفقرة 33.

[13]– المصدر اعلاه.

[14]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ،**الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، وجّهه بعد السينودس الى البطاركة والاساقفة والاكليروس والرهبان والراهبات وجميع المؤمنين في لبنان، منشورات اللجنة الأسقفية لوسائل الاعلام، جل الديب–المتن–لبنان، برعاية مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان، في 10 ايار 1997، الفقرة 2.

ويؤكدّ المجمع البطريركي الماروني (2006): " وتحرص الكنيسة مع سواها من الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة، على متابعة الحوار مع المراجع الرومانيّة في ضوء لاهوت الكنيسة–الشركة، لتذليل ما تبقّى من صعوبات قانونيّة تحول دون ممارسة بطاركة تلك الكنائس مَهمَّتهم الراعويّة التامّة على أبنائهم المقيمين خارج النطاق البطريركيّ الأنطاكيّ. ولا ريب في أنّ متابعة الحوار هذا ضمن الكنيسة الكاثوليكيّة، له انعكاساته على مستقبل الحوار المسكونيّ بين الكنيسة الكاثوليكيّة والكنائس الأرثوذكسيّة. وينسجم ذلك مع مبادرة البابا يوحنّا بولس الثاني في 29 أيلول سنة 1998 إلى دعوة خمسة من بطاركة الشرق الكاثوليك، بصفة كونهم رعاةً لكنائس تشترك مع الأرثوذكسيّة بتراث لاهوتي وليتورجي وروحي وقانوني، "إلى البحث معه في الوسائل الأشدّ ملاءمةً لكي تحقّق المهمّة (البطرسيّة) خدمة المحبّة بالشكل الذي يعترف به الجميع". " [15]

ثالثاً– مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان

جاء في الارشاد الرسولي : " ان الكنائس الشرقية الكاثوليكية في لبنان قد أنشأت في ما بينها بناً للتشاور والتنسيق والتعاون. والنموذج في هذا المجال هو "مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان" فهذا المجلس يلتئمُ بإنتظام لينشّط التفكير ويقود العمل المشترك تبعاً للمقتضيات الرعائيّة. وقد اعاد تنظيم ذاته، وفقاً لتمنيّات الجمعيّة السينودسيّة، في سبيل فعاليّة رعائيّة أكبر، فعمد الى إشراك الكهنة العلمانيّين إشراكاً أفعل في العمل المشترك وفي قرارات الكنيسة."[16]

وعملاً بتوجيهات المجمع الفاتيكاني الثاني الذي يوصي سلطات مختلف الكنائس الخاصة بأن تتبادل الرأي في اجتماعاتٍ دورية، وان تضع قوانين تحدّد أهداف مجالسها، وهيكليتها، وصلاحياتها، والعمل المشترك في ما بينها، أسّس أصحاب الغبطة والسيادة، بطاركة وأساقفة الكنائس الكاثوليكيّة في لبنان العام 1967 "مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان"، وأقرّوا نظامه الأساسي في شباط 1968.

15– المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول:هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: **هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها،** 2006 ، الفقرة 34.

16- قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان،** المصدر السابق، الفقرة 11.

وقد دعت الجمعية الخاصة لمجمع الأساقفة (السينودس) من أجل لبنان المنعقد في روما العام 1995 الى اقامة «هيكليات توثيق بين الكنائس بشكل دائم»، وتطويرها قلبًا وقالبًا تحت سلطة هذا المجلس.

تأسيسًا على كل ما تقدّم، جدّد «مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان» في دورته العاديّة للعام 1996 انظمته فدمج النظام الأساسي والنظام الداخلي في نظامٍ واحد اسماه «نظام مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان». أنشأ بطاركة وأساقفة الكنائس الكاثوليكية في لبنان العام 1967 مجلسًا أسموه "مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان"، وهو المشار اليه في هذا النظام بكلمة "المجلس".
فالمجلس شخص قانوني يتمتّع بالشخصيّة الاعتبارية المعنويّة في كل ما يتعلق بأهدافه وهيكليته وصلاحياته ونشاطاته، ويعمل دون انتقاص من حقوق مجامع أساقفة الكنائس البطريركيّة وصلاحياتها. ومركز المجلس هو المقرّ البطريركي في بكركي، ويمكن أن يعقد اجتماعاته خارج مقرّه إذا رأى رئيسه ذلك.

يهدف المجلس الى «توحيد الطاقات في سبيل خير الكنائس العام. وبذلك تتعزّز وحدة العمل، وتُسانَد النشاطات المشتركة، ويُدعَم خيرُ الديانة دعمًا أفضل، ويجري التقيُّد بالنظام الكنسي على وجهٍ أفعل».
والمجلس يتكون من البطريرك الماروني رئيسًا، ومن:

-بطاركة الكنائس الكاثوليكية، المقيمين في لبنان، أو الذين لهم مقرّ فيه: كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك، كنيسة السريان الكاثوليك، كنيسة الأرمن الكاثوليك، الكنيسة اللاتينية والكنيسة الكلدانية.

-أساقفة الأبرشيات الكاثوليكية في لبنان، الأساقفة المعاونين والمساعدين في لبنان؛ المدبّرين الرسوليين أو البطريركيين على الأبرشيات الشاغرة، حتى ولو لم يكونوا أساقفة؛ البطاركة والأساقفة، اعضاء المجلس، المتقاعدين والمستقيلين المقيمين في لبنان. ويحضر جلسات المجلس بصورة عادية، مع حق التصويت: الرؤساء العامون للرهبانيات، خلال ولايتهم. رئيسان عن الرؤساء الأعلين منتدَبان، من قبل «مجلس رؤساء الرهبانيات في لبنان»، لمدة ثلاث سنوات، خلال ولايتهم، وخمس رئيسات مُنتدَبات من قبل «مجلس رئيسات الرهبانيات في لبنان» لمدة ثلاث سنوات، خلال ولايتهنّ.

ويحضر جلسات المجلس بصورة استشارية بعض الاكليريكيين والعلمانيين، من ذوي الخبرة والاختصاص، المدعوين لإبداء الرأي والاشتراك في المناقشة.[17]

---

[17]ـ" هوية مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان/تعريف عن المجلس"، راجع مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان، /http://www.apecl.org

الفقرة الثانية: السلطة العليا والتنظيم في الكنيسة: مركزية السلطة والتسلسل الهرمي

في لبنان تجتمع الكنائس الخاصة بموجب التقليد في بطريركيّات، والنظام البطريركي قائمٌ في الكنيسة منذ أقدم الايام، وقد أقرته المجامع المسكونيّة الاولى.[18] والسلطة العليا في الكنيسة البطريركيّة المارونيّة تتألّف من البطريرك ومجمع الأساقفة وتشكّل المرجع الصالح لمعالجة جميع الشؤون الكنسيّة وفقاً لاحكام مجموعة قوانين الكنائس الشرقية والشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة.

البند الاول: السلطة المركزيّة "البطريرك ومجمع الاساقفة"

ان السلطة المركزيّة في الكنيسة المارونيّة تتّخذ من اعلى الهرم، وهي البطريرك الماروني ومجمع الاساقفة.

اولاً- البطريرك الماروني

سنتكلم عن البطريرك الماروني، كيف يصبح بطريركاً، ما هي صلاحياته، وما هو موقعه في المجتمع الماروني.

1 -كيف يصبح بطريركاً؟

يتم اختيار البطريرك الماروني بالانتخاب من قبل مجمع الاساقفة وفق الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة[19].

ويُنتخب البطريرك وفقًا للعادة القديمة من بين الأساقفة، إلاّ إذا انتخب مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة كاهنًا لأسباب خطيرة تتصّل بخير الكنيسة، ويجب أن يستوفي المنتخب الشروط التي يقرّها الشرع العام[20] .

---

[18]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 21.

[19]– بدعوة من مدبر الكرسي البطريركي، يلتئم مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة لانتخاب البطريرك الجديد في اليوم العاشر من شغور الكرسيّ، وإذا تعذّر ذلك، ينعقد في غضون شهر. ويرأسه أقدم المطارنة عهدًا في الرسامة الأسقفيّة، باستثناء المطارنة المتقاعدين الذين يحتفظون بحقّهم في انتخاب البطريرك، ويفتتحه بقداس احتفالي، وفي ختامه يصرف الاكليروس والشعب، فيجتمع الآباء وتوصد الأبواب. وفي جلسة افتتاح المجمع، يعنى رئيسه بموافقة المطارنة الأعضاء الحاضرين بتحديد جدول أعماله. ثم ينتخب الآباء من بين الكهنة والشمامسة الانجيليين أمينًا للسرّ، وفاحص القرعة للتدقيق في بطاقات الإقتراع وفرز الأصوات. راجع الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونية، نشره السيد البطريرك في 4 حزيران 1996، www.maronitesynod.com.

[20]**- الشرع العام:** انه يحدّد في مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة التي اصدرها البابا يوحنا بولس الثاني عام 1990، وتتضمن،" بالاضافة إلى شرائع الكنيسة جمعاء وعاداتها المشروعة، تلك الشرائع والعادات المشتركة بين الكنائس الشرقيّة " (ق1493 بند1). راجع الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، المصدر السابق، الفقرة 9.

ويكون منتخبًا لسدّة البطريركيّة من نال ثلثي أصوات الناخبين، على ان يجري الإقتراع مرتين في اليوم. وبعد خمسة عشر يومًا، إذا لم يسفر الإنتخاب عن نتيجة، يرفع المجمع الأمر إلى الحبر الروماني.

ويحرص الأساقفة الناخبون على أن تجري عمليّة التصويت بسرّية تامّة، والحؤول دون تسريب أية معلومة عن عمليّة الإنتخاب، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولدى انتخابه بطريركاً، يتعهّد البطريرك الجديد خطيّاً وبشكل علنيّ، بالاعتراف بالإيمان الصحيح والتقيّد بالقوانين الرسوليّة وبرسوم المجامع المقدّسة والشركة مع الأحبار الذين توالوا على الكرسي البطريركي والخضوع للحبر الأعظم صاحب الأولويّة على الكنيسة الكاثوليكيّة، فيتألّق في خلافته البطريركيّة الرسوليّة والشركة الكنسيّة عمودياً وأفقياً بهدى الإنجيل المقدس في سبيل بنيان كنيسة الله المقدّسة.[21]

2 – صلاحيات البطريرك

اما فيما يتعلق بواجبات البطريرك وحقوقه، فقد عدّدها الشرع الخاص[22]:

– البطريرك هو رمز وحدة الموارنة

يرئس البطريرك الكنيسة المارونيّة كأب الآباء ورئيس الرؤساء، وله فيها السلطان الذي ينصّ عليه الشرع العام والشرع الخاص بهذه الكنيسة؛ وهو رمز وحدة الموارنة وضامن هذه الوحدة أينما وُجدوا، لا سيما في الطقس والتراث؛ مع الحفاظ على الوحدة والعلاقة المميّزة التاريخيّة التي تربط الكنيسة المارونيّة بكنيسة روما، وعلى الشركة التراتبية معها وعلى شركة المحبة مع سائر الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة.

بوسع البطريرك ممارسة سلطانه على وجه صحيح ايضًا خارج حدود اراضي الكنيسة البطريركيّة، وذلك وفقًا لأحكام الشرع العام، والشرع الخاصّ المعتمد من الحبر الروماني.

يكرّس البطريرك وحوله الأساقفة والمؤمنون الميرون المقدّس كعلامة لوحدة الكنيسة المارونيّة حول رأسها وأبيها وراعيها الذي يستمدّ كهنوته من المسيح الراعي الصالح والمدافع عن الرعيّة والساهر عليها؛ فالبطريرك رمز وحدة هذه الكنيسة المارونيّة وخادم هذه الوحدة وعنوان المحبّة والاحترام فيها.

---

[21]– الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونية، الفصل الخامس: شغور الكرسيّ البطريركيّ وانتخاب البطريرك، من المادة 21 الى المادة 25.

[22]- المصدر اعلاه ، الفصل السادس: حقوق البطريرك وواجباته، من المادة 26 الى المادة 36.

– البطريرك هو قائد ابناء الكنيسة

يتحلّى البطريرك بالروحانيّة المارونيّة ويقود بها ابناء كنيسته نحو أورشليم السماويّة، يغذيهم القربان على درب القيامة؛ ويشهد في وسط شعبه لروحانيّة سبت النور والنزول إلى الجحيم والسهر والانتظار مع مريم بزوغ فجر القيامة الآتي. ويعزز فيهم الإيمان المتأصّل في الصليب وروح التوبة بالتكفير والتقشّف والأصوام، ويذّكرهم بأنّهم أولاد مريم بشخص الحبيب ومنتمين إلى الليتورجيّا العريقة ذات الطابع المريمي؛ فهم، على مثال مريم، يحملون يسوع إلى العالم.

يلقي البطريرك على شعبه كلمة الخلاص والتعزية والفرح والرجاء في سيره نحو الملكوت، وفي تحمّل مسؤوليّة خلاص العالم بروح الشركة والحوار والتفكير معاً في الوسائل التي تتيح لهم تحقيق هذه المسؤوليّة بواسطة جماعات حيّة واعية لرسالتها بالتزام وجديّة، بهدف البلوغ إلى معرفة الحقيقة ونيل الخلاص. ويرسم البطريرك خطة راعوية لنشر البشارة الانجيلية الجديدة.

– البطريرك يقود الطائفة في محيطها

يعمل على تعزيز الروح المسكونيّة، لكي تشمل الوحدة كل المسيحيّين وتكون شهادتهم أكثر مصداقيّة في محيطهم المشرقي؛ وعلى تفعيل دور الموارنة في المساهمة بنشر حضارة العيش المشترك ولا سيّما مع المسلمين، والتواصل مع الحداثة.

يسهر على كنيسته في محيطها لتكون كالنور والخميرة والملح في العالم، ويجمعها على نور المسيح لتكون شاهدة لسيّدها بين المعمّدين وغير المعمّدين وساهرة على العيش المشترك في الاحترام المتبادل والبحث عن الحقيقة بمحبّة وحريّة.

يسهر على كنيسته ليحميها من خطر التعصّب الديني ومن الإلحاد والماديّة والبدع والشيع، من خلال تنشئة دينيّة شاملة ومعمّقة.

– البطريرك يتولى السلطة المركزيّة في الكنيسة

يعزز البطريرك لدى الكهنة والرهبان والراهبات والعلمانيين الانفتاح على البعد الإرسالي ونشر الإيمان في محيطهم، أكان في النطاق البطريركي أم في بلدان الانتشار.

والبطريرك يقوم بزيارة راعوية إلى الأبرشيّات مرّة كلّ سبع سنوات. ويتمّ الإتفاق على زمن الزيارة مع مطارنتها.

يرسم المطارنة بنفسه أو على يد أساقفة يستنيبهم عنه.

للبطريرك أن يعهد بمهمّة تصريف أو إدارة شؤون البطريركيّة لكاهن أو راهب يعيّن في وظيفة قيّم.

على البطريرك أن يقدّم الذبيحة الالهيّة على نيّة شعب كنيسته، في أعياد ميلاد ربّنا يسوع المسيح، والدنح، ومار مارون، وخميس الأسرار، والفصح، والعنصرة، والرسولين بطرس وبولس، وانتقال العذراء إلى السماء.

وجاء في المجمع البطريركي الماروني (2006) "ان البطريرك هو الرمز والمرجع، هو المؤتمن على التراث، وهو الحريص على الوطن".

3 –البطريرك هو الرمز والمرجع

"ما زالت الكنيسة المارونيّة بكلّ قواها الحيّة تعتبر البطريرك الأب والرئيس. إنّه المرجع في القرارات المصيريّة والسند في الحاجات الدينيّة والاجتماعيّة والمنير في القضايا الوطنيّة. يشارك في أفراح الناس وأتراحهم ويبقى رمز وحدة الموارنة وضامنها مهما تعدّدوا وأينما انتشروا. وعلى الرغم من تنوّع آرائهم ومناهجهم يطلبون النصح منه والإرشاد، ويهمّهم رضاه حتى في مواقفهم السياسيّة المختلفة حينًا، والمتعارضة أحيانًا."[23]

–البطريرك هو المؤتمن على التراث:

"افتخر الموارنة بانتمائهم إلى حضارة الشرق وتراثه الغنيّ والانفتاح على الغرب وثقافته التعدديّة، والثبات على العقيدة الكاثوليكيّة الصحيحة. وان البطريرك حافظ مع شعبه المارونيّ طوال التاريخ على علاقة مميّزة مع روما وما زالت هذه العلاقة إحدى الثوابت الأساسيّة، ليس فقط في العقيدة، بل في شتّى الحقول الكنسيّة والحياتيّة. وإذ يحرص البطريرك وهو يقود شعبه على توثيق علاقة الكنيسة المارونيّة في الشراكة القانونيّة وشراكة المحبّة مع كنيسة روما، يهمّه أن يتعاون تعاونًا وثيقًا مع سائر الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة لكي تحمل كنيسته في محيطها الرسوليّ الكبير مع شقيقاتها شهادة حيّة للإيمان الواحد وتزداد انفتاحًا على

[23]- المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الاشخاص، النص السادس: **البطريرك والاساقفة،** الفقرة 21.

الكنائس الأخرى فتتبادل وإيّاها الآراء والخبرات لكي تصل الرسالة الإنجيليّة إلى أبناء الشرق وحيث ما تنتشر الكنيسة المارونيّة."[24]

- البطريرك هو الحريص على الوطن:

"ان البطاركة حافظوا مع شعبهم المارونيّ طوال تاريخ كنيستهم على حبّ البلاد التي يتواجدون فيها وحرصوا على كل بلد ينتشرون فيه ليخدموه بأمانة ويدافعوا عنه ويسعوا إلى إنمائه. وبعد انتقال سلطتهم الدينيّة إلى لبنان، كان بطريركهم في العصر الحديث محطّ أنظار اللبنانيين. يقدّره الحكّام والشعب ويحترمونه. ويجلّون دوره الجامع والحكيم، ويعودون إليه عندما تضيع الموازين ليذكّرهم بالثوابت الوطنيّة وبأسس العيش المشترك وبترسيخه وتطويره. وتجمع الكنائس المسيحيّة كافّة على تقدير دوره خاصّة في المسائل الوطنيّة، وترؤّسه الكنائس الكاثوليكيّة على مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان. أما الرؤساء الروحيون المسلمون فيصغون إليه بانبساط ويجلّونه ويثمّنون مواقفه في الملمات والقضايا الوطنيّة الحسّاسة، نظرًا لترفّعه ولما يتمتّع به من حريّة وشجاعة في قول الحق، ولأنّه يدافع عن جميع المواطنين لا عن أبناء طائفته فقط."[25]

وايضاً، يؤكد المجمع البطريركي الماروني (2006) على الدور الذي لعبته البطريركيّة المارونية في تحقيق استقلال لبنان:" فقد طالب البطريرك الياس الحويك بالاستقلال سنة 1919 في مؤتمر السلام الذي عُقد في فرساي. وسار البطاركة الذين تعاقبوا على الكرسيّ بعده على الخطّ نفسه، فقال البطريرك عريضه لا للاحتكار، وقال البطريرك معوشي لا للحكم الظالم، وقال البطريرك خريش لا للتقّاتل، وقال البطريرك صفير لا للهيمنة ونعم للسيادة والقرار الوطني الحرّ، إذ كان أول من طالب عام 2000 بانسحاب الجيش السوري من لبنان . فتخطّوا الآفاق الضيّقة وعملوا لا من أجل طائفتهم فحسب، بل من أجل جميع اللبنانيين. وبهذه الروح أسهموا في توحيد الصفوف، فإنفتحت الطوائف بعضها على بعض، فكانت ثروة ومصدر غنى وعرف لبنان الازدهار ".[26]

---

[24]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الاشخاص، النص السادس: **البطريرك والاساقفة**، الفقرة 22.

[25]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الاشخاص، النص السادس: **البطريرك والاساقفة**، الفقرة23.

[26]– "لبنان المستقل"، www.bkerke.org.lb.

4 – موقع البطريرك في المجتمع الماروني

البطريرك هو أسقف مُنتخب، مُرتسم ومُنصّب وراعيًا لكرسيٍّ محدّد هو كرسيه البطريركي. [27]
إنّ المنتخب يتعهّد خطيًّا أمام الجميع بالاعتراف بالإيمان الصحيح والتقيّد بالقوانين الرسوليّة ورسوم المجامع المقدّسة والشراكة مع الأحبار القدّيسين الذين توالوا على الكراسي البطريركيّة، والخضوع للجالس على كرسي روما.[28] وكان المجمع الفاتيكاني الثاني قد ركزّ على محوريّة دور البابا في الكنيسة وعلى المهمّة الاسقفيّة وذكّر مرسومه عن الكنائس الشرقيّة الكاثوليكيّة بأن المؤسسة البطريركيّة قائمة في الكنيسة منذ العصور القديمة.[29] وأنّ اللّقب الذي يحمله، بطريرك أنطاكية، واسم بطرس الذي يضيفه على اسمه يمنحانه سلطة رسوليّة، وإن أصبحت أنطاكية، المنطلق التاريخيّ، رمزًا روحيًّا، بعد أن استقرّت البطريركيّة في لبنان، متنقّلة من مقام الى آخر بسبب المضايقات والاضطهادات.[30]

وهو يدير بهذه الصفة أبرشيّته المحليّة بقوة سيامته الأسقفيّة، وسلطان خاصّ ومألوف ومباشر، وبصفته البطريركيّة على كنيسته البطريركيّة الخاصة فهو أب لها ورئيس يمارس سلطانًا حقيقيًّا وفقًا للقوانين الكنسيّة في إطار الهيكليّة المجمعيّة وبحسب روحيّة القانون 34 من قوانين الرسل. وتعود إلى البطريرك ممارسة السلطة التنفيذيّة والإداريّة، بينما السلطة التشريعيّة في الكنيسة البطريركيّة منوطة بسينودس الأساقفة. والبطريرك هو الذي يحرص على وحدة كنيسته ويحافظ عليها وعلى الشركة في الإيمان، والشركة في الرئاسة الكنسيّة مع الكرسيّ الرسوليّ الرومانيّ ومع باقي الكنائس.[31]

والبطريرك، "بوصفه اباً ورأساً"، له حقّ الولاية على جميع الاساقفة، وعلى الاكليروس والمؤمنين في نطاق ولايته أو طقسه، وفقاً لحدود القانون، ومع الحفاظ على أوّليّة الحبر الروماني.[32]

---

[27] – "حول البطريركيّة المارونيّة"،www.bkerke.org.lb.

[28] – المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الاشخاص، النص السادس: **البطريرك والاساقفة**، الفقرة 5.

[29] – المصدر اعلاه ، الفقرة 20.

[30] – المصدر اعلاه ، الفقرة 4.

[31] – "حول البطريركيّة المارونيّة"، المرجع السابق.

[32] – قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 21.

ثانياً– مجمع اساقفة الكنيسة البطريركيّة المارونيّة

سنعرض لكيفيّة تكوين مجمع الاساقفة؟ وممّن يتكون؟ وما هي صلاحياته؟.

1 –تكوين مجمع الاساقفة

ان المرجع الأوّل في الكنيسة البطريركيّة المارونيّة وكل أمورها هو البطريرك بالاضافة إلى مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة الذي يرئسه. ويشمل كل الاساقفة المرسومين في الدرجة الاسقفيّة في الكنيسة المارونيّة وهم في وضع قانوني أكان في الرقعة البطريركيّة أم خارجها. هؤلاء يعاونونه على قيادة الكنيسة مع خضوعهم له. يسهرون معه على تجديد الكنيسة البطريركيّة بالروح القدس في الأمانة لتقليدها وميزاتها وتراثها السرياني الإنطاكي العريق، وعلى حملها رسالة البشارة التي أوكلها المسيح للكنيسة، بالشكل الملائم لمقتضيات العصر.

ولمطارنة الأبرشيّات وللأساقفة الفخريّين، خارج الأراضي البطريركيّة، صوت تقريريّ في مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة، ما خلا الشؤون المحليّة والإداريّة والتهذيبيّة التي يمكن سماعهم فيها، مع رعاية القوانين المتعلّقة بانتخاب السيّد البطريرك والمطارنة والمرشّحين للمناصب. أمّا الأساقفة الفخريّون، داخل الأراضي البطريركيّة، فلهم حقوق مطارنة الأبرشيّات فيها من حيث الصوت التقريريّ. ويلتئم مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة بطريقة مألوفة مرّة في السنة على الأقلّ، في أوّل أسبوع من شهر حزيران، ما لم يَر السيّد البطريرك وجوب عقده في زمن آخر بموافقة المجمع الدائم. وإنّ لمجمع أساقفة الكنيسة المارونيّة قانونًا خاصًّا وضعه آباء المجمع أنفسهم.

وما عدا الأسباب والشروط المحدّدة في الشرع العام لدعوة سينودس[33] الأساقفة للإنعقاد، وفضلاً عمّا جاء في المادّة العاشرة من الشرع الخاصّ، يلتئم سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة:

–كلّما دعت ذلك ضرورة ملحّة وأسباب موجبة، يحتكم بها السيّد البطريرك، أو يدعو إليها ثلث أعضاء المجمع على الأقل.

–بشكل عادي بعد إنتخاب بطريرك جديد، لمساعدته في وضع برنامج عمل ودراسة شؤون الطائفة.

[33]– **السينودس** لفظة يونانية تعني السَيْر معاً، ومرادفها في اللغة العربيّة "المجمع". راجع المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعويّ والروحيّ في الكنيسة المارونيّة في الهيكليّات، النص الخامس: **البطريركيّة والابرشيّة والرعيّة**، الفقرة 6.

-كلّ مرّة يستدعي ذلك تعديل الشرع الخاصّ، وهو يقرّ طريقة إصدار الشرائع التي تختصّ بالطائفة ونشر مقرّراتها.

-لانتخاب أساقفةٍ جددٍ للمراكز الشاغرة أو لمراكز جديدة.

-إذا شغر مركز السيّد البطريرك بوفاته أو بتخلّيه.

ولكي تكون للأفعال الجُمعيَّة قوّة الشرع، يجب حضور ثلثي من تجب دعوتهم، ويطلب في حال التصويت توفّر أغلبيّة الحاضرين المطلقة، وإذا تساوت الأصوات يَحسُم المترئّس المساواة بصوته. ولكي تكون الجلسات قانونيّة، يجب حضور ثلثي أعضاء السينودس، ويكون كلّ اقتراع صحيحًا، إذا حضر ثلثا الأساقفة الملتزمين بالحضور. اما الأوراق البيض فتحذف من مجموع المقترعين.[34]

ويتقيّد مجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة المارونيّة بأحكام القوانين 102-113 من مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة. ويوضع النظام الداخليّ للمجمع بموجب القانون 113. ويوافق عليه الآباء في جلسة عاديّة حسب القوانين المرعيّة، مع مراعاة طلب الموافقة من الكرسيّ الرسوليّ وفقًا للشرع العام[35].

-ممّن يتكون مجمع الاساقفة؟

ويتألّف مجمع الأساقفة برئاسة السيّد البطريرك، من الأساقفة المرسومين في الكنيسة المارونيّة والتابعين لها والعاملين فيها أينما وُجدوا. وهم ملزمون بحضوره وعدم مغادرة جلساته إلاّ لداع صوابيّ يوافق عليه الآباء. ويُستثنى من الحضور:

-المطارنة العاجزون عن فعل بشريّ أو فاقدو الصوت الفاعليّ أو الرافضون علنًا الإيمان الكاثوليكيّ أو المتخلّون علنًا عن الشركة مع الكنيسة الكاثوليكيّة.

-المطارنة الذين عوقبوا بالإعادة إلى درجة أدنى، أو بالحطّ من الحالة الإكليريكيّة، أو بالحرم الأكبر.

-المطارنة الذين لا يقومون بوظيفة مارونيّة راعويّة، بعد استشارة الكرسيّ الرسوليّ.

ويحتفظ المطارنة المستقيلون بحقّ المشاركة في مجمع أساقفة الكنيسة المارونيّة إذا كانوا يتمتّعون به أثناء الوظيفة. ولكّنهم ليسوا ملزمين بالحضور. ولا يستطيع أحد من الأعضاء أن يتغيّب إلاّ لمانع صوابيّ، ولا أن ينتدب وكيلاً عنه لحضور المجمع. ويحق للبطريرك أن يدعو إلى المجمع، رؤساء كنسيّين "غير أساقفة" أو

---

[34]-الشرع الخاص بالكنيسة لمارونية، المصدر السابق، الجزء الاول: قوانين الشرع الماروني الخاص، من المادة 37 الى المادة 41.

[35]- المصدر اعلاه، الجزء الثاني: الأنظمة الداخليّة للمؤسّسات القانونيّة، 1-النظام الداخليّ لمجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة المارونيّة، المادة 1-2.

خبراء علمانيّين من رجال ونساء وسواهم من ذوي الإختصاص والحكمة والفطنة، لإبداء آرائهم وخبرتهم في أمور معيّنة يدرسها الآباء في جلسات السينودس. غير أنّه لا يحقّ لهم المشاركة في الاستشارة أو الموافقة أو الإقتراع.

ويُعقد مجمع أساقفة الكنيسة المارونيّة ثلاثة أنواع من المجامع:

-المجمع الانتخابيّ للسيّد البطريرك: يلتئم في اليوم العاشر من شغور الكرسيّ البطريركيّ، وإلاّ في غضون شهر وفقًا للمادّة 2 من الشرع الخاص. ويرئسه من كان أقدم المطارنة عهدًا في السيامة الأسقفيّة، باستثناء المطارنة المستقيلين الذين يحتفظون بحقّهم في انتخاب السيّد البطريرك.

-المجمع السنوي العادي، يدعو إليه ويرئسه السيّد البطريرك في أوّل أسبوع من شهر حزيران، ما لم يرَ وجوب عقده في زمن آخر لأسباب اضطراريّة.

- المجمع غير العادي: يدعو إليه السيّد البطريرك في الحالات التالية: عندما تقضي الضرورة معالجة أمر هو من صلاحيّات المجمع أو لاتخاذ موافقته، عندما يرى السيّد البطريرك، بموافقة المجمع الدائم، ضرورة عقده. وعندما يطلب ذلك ثلث أعضاء مجمع الأساقفة.

ويعود للسيّد البطريرك أن يفتتح المجمع، وله بموافقة أعضائه أن ينقله ويمدّده ويوقفه ويحلّه، أن يعدّ جدول الأعمال ويستمع إلى آباء المجمع لإعداد النظام الواجب التقيّد به في المسائل المطروحة للدرس، ويطلب موافقتهم عليه. ويحق لكل مطران أن يضيف أثناء انعقاد المجمع مسائل أخرى، شرط أن يوافق عليها ثلث الأعضاء الحاضرين. أن ينشر ما سنّ المجمع من شرائع، ويعلن ما اتّخذ من قرارات. أن يفسّر بعد إستشارة المجمع الدائم، الشرائع التي سنّها، تفسيرًا صحيحًا يدوم حتّى المجمع اللاحق. أن يرسل في أقرب وقت ممكن إلى الحبر الروماني ما صدر عن المجمع من شرائع ومقرّرات. وأن يبلّغ بطاركة الكنائس الشرقيّة ما يعنيهم من أعماله، بالإتفاق مع الآباء المجمعيّين.

2 -صلاحيات مجمع الاساقفة

اما فيما يتعلق بمهام المجمع وصلاحيّاته، فيتمتّع مجمع أساقفة الكنيسة المارونيّة بثلاث سلطات:

-سلطة تشريعيّة تخوّله سنّ شرائع طقسيّة وتنظيميّة، تكون نافذة. ويصدرها السيّد البطريرك، ويعلن العمل بها فور التصويت عليها أو بعد مدّة ملائمة، ما لم تستوجب موافقة الكرسيّ الرسوليّ عليها.

-سلطة قضائيّة تخوّله الفصل كمحكمة عليا في النزاع الحقوقيّ بين الأبرشيّات أو بين المطارنة على الأراضي البطريركيّة. يمارس هذه السلطة بواسطة المحكمة المنبثقة منه بالدرجة الأولى، وملتئمًا بالدرجة الإستئنافيّة.

-سلطة إداريّة يمارسها فقط في الأمور التي يحدّدها الشرع العام وهذا النظام.

وللمجمع أن يلزم الآباء بحفظ السر في أمور محدّدة، مع الحفاظ على الإلزام بالسرّية في الأحوال التي أقرّها الشرع العام.

ومن ابرز المهام التي يقوم بها المجمع ايضاً: انتخاب السيّد البطريرك والسادة المطارنة، وتقديم مرشّحين للأسقفيّة خارج حدود الأراضي البطريركيّة إلى الكرسي الرسولي؛ إنتخاب أعضاء المجمع الدائم؛ قبول القضايا المحالة إليه أثناء انعقاده من قبل السيّد البطريرك بموافقة المجمع الدائم؛ قبول استقالة السيّد البطريرك بعد استشارة الحبر الرومانيّ إذا قُدّمت إلى المجمع؛ تحديد المواضيع التي تجب معالجتها في المجمع البطريركيّ، ووضع نظام لهذا المجمع؛ البحث في حدود الكنيسة البطريركيّة المارونيّة؛ مناقشة التقرير الذي يرسله الزائر البطريركيّ إلى السيّد البطريرك عن الموارنة القاطنين خارج الأراضي البطريركيّة؛ تعزيز وحدة الإيمان وكماله، وصون الأخلاق الحميدة، والدفاع عنها؛ وضع أنظمة التنشئة الدينيّة ودليل التعليم الدينيّ ضمن الأراضي البطريركيّة...الخ.

ويتفرّع عن المجمع اللجان والهيئات التي يقرّها الشرع العام والتي يعتبرها المجمع ضروريّة، ولا سيما: لجنة الشؤون الطقسيّة، اللجنة القانونيّة، لجنة الإنتشار المارونيّ، لجنة الإرساليّات، لجنة التعليم الدينيّ، اللجنة المسكونيّة، هيئة مراقبة الكتب ووسائل النشر، محكمة مجمع الأساقفة .[36]

ينتخب المجمع من بين أعضاءه مجمعًا مصغرًا يدعى في الإعلام "مجلس المطارنة الموارنة"، ويكون أعضاؤه عادة من مطارنة لبنان المقيمين قريبًا من الكرسي البطريركي في بكركي. يجتمع المجلس في يوم الأربعاء الأول من كل شهر، ويتداول في الشؤون الكنسيّة والعامة، ويصدر في ختام مداولاته بيانًا يتطرق فيه

[36]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، المصدر السابق، الجزء الثاني: الأنظمة الداخليّة للمؤسّسات القانونيّة، 1-النظام الداخليّ لمجمع أساقفة الكنيسة البطريركيّة المارونيّة، المادة 3 الى المادة 12.

إلى رأيه في القضايا الكنسيّة والسياسيّة والاقتصادية الحاصلة. ولعلّ أشهر بيانات المجلس، النداء الأول للمطارنة الموارنة الذي أعلن في أيلول عام 2000، ودعا فيه المجلس لانسحاب الجيش السوري من لبنان.[37]

وعليه، فإن مجمع الاساقفة يُعتبر أعلى سلطة تشريعيّة في الكنيسة المارونيّة، وله الحق باتخاذ القرارات في جميع القضايا التي تمتّ للكنيسة بموافقة أعضاءه، غير أن الإبرام النهائي للقرارات يحتاج لموافقة البطريرك. في المقابل، فإن البطريرك لا يمكنه إصدار أي قانون أو تشريع خاص بالكنيسة دون موافقة المجمع.

البند الثاني: التنظيم اللامركزي: "الأبرشيّات والرعايا"

التنظيم اللامركزي هو هيئات تنفيذيّة وليست تقريريّة يلتزم بالسلطة المركزيّة في الكنيسة المارونيّة.

اولاً– تحديد اطار الابرشيّة

تجمع بين الأبرشيّات المارونيّة والكرسيّ البطريركيّ شركة كيانيّة. لذا يستحيل أن تنشأ أبرشيّة مارونيّة مستقلّة عن الكرسيّ أو أن تقوم أسقفيّة مارونيّة منفصلة عن البطريركيّة وعن مجمع أساقفة الكنيسة المارونيّة.[38]

جاء في المجمع البطريركي الماروني (2006) فصلٌ عن الابرشيّة وهذا ابرز ما ورد فيه :" لقد حدّد المجمع الفاتيكانيّ الثاني الأبرشيّة على أنّها " قسمٌ من شعب الله وُكِلَ أمر رعايته إلى أسقفٍ يقوده بالتعاون مع مجلسه الأبرشيّ، بحيث يرتبط براعيه ويجتمع في الرّوح عن طريق الإنجيل والإفخارستيا، كنيسةً خاصةً تكون حاضرةٌ حقًّا وعاملةٌ فيها كنيسة المسيح الواحدة المقدّسة الرسوليّة الجامعة.
ومن أبرز مقرّرات المجمع المذكور فهمه للكنيسة على أنّها "شعب الله" وللأبرشيّة على أنّها جزء أو قسم من شعب الله يُعهد برعايتها إلى الأسقف يعاونه "كهنة". واعتبر المجمع أنّ سلطة الأسقف مستمدّة من المسيح، فالأسقف الأبرشيّ "يسوس الأبرشيّة كنائب ومندوب المسيح". اذًا المسيح هو ينبوع السّلطة الأسقفيّة التي هي

---

[37]– "المجمع المقدس للكنيسة المارونية"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة/http://ar.wikipedia.org/wiki .

[38]- المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الهيكليات، النص الخامس: **البطريركية والابرشية والرعية**،2006، الفقرة 17.

بحسب القانون الكنسيّ خاصّة ومألوفة ومباشرة. وهي نابعة بالدرجة الأولى من سيامة الأسقف حتّى وإن خضعت نهائيًّا للسلطة الكنسيّة العليا من حيث الممارسة."[39]

ويتابع المجمع البطريركي الماروني (2006) : " تشكّل الهيكليّة المؤسّساتيّة في الأبرشيّة وسيلة تمكّن الأسقف من تحقيق التزامه الدائم بإعلان إنجيل المسيح، لخلاص العالم، وسط حاجات ماسّة وجديدة تدعو إلى مشاركة جميع قوى شعب الله الحيّة: الكهنة والشمامسة ومعاونيهم، والمكرّسين والمكرّسات المدعوّين ليكونوا في الكنيسة والعالم شهودًا يعلنون أوليّة الله في الحياة المسيحيّة، اضافة إلى المؤمنين العلمانيّين الذين يمدّون الرعاة بالعضد والقوّة، من خلال إمكانات عملهم الرسوليّ الكبيرة. إذاً الكلّ مدعو، بحكم المعموديّة والتثّبيت والدرجة المقدّسة، ليكون العلامة الحيّة ليسوع المسيح المعلّم والكاهن والراعي.
وتجسّد الهيكليّة المؤسّساتيّة الشركة في الكنيسة، التي تقود الأسقف إلى اعتماد نهجٍ رعويٍّ منفتحٍ على التعاون مع الجميع، فيتمكّن حقًّا من أن "يسوس أبرشيّته، بممارسة سلطته وسلطانه المقدّس، وبمشوراته وتوصياته ومثله" وتتّخذ هذه الشركة صورة الدائرة المتمحورة حول الأسقف الذي يشكّل نقطتها المركزيّة في ما يتّخذ من قرارات، بحكم مسؤوليّته الشخصيّة، لخير الكنيسة الموكولة إليه."[40]

ويضيف المجمع : "إنّ مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة المرعيّة الإجراء منذ سنة 1991، تنظّم الأبرشيّة في هيكليّة مؤسّساتيّة متكاملة وتحدّد حقوق الأسقف الأبرشيّ وواجباته، كما ترسم أطر التعاون بين الأسقف والكهنة والعلمانيّين لخدمة شعب الله.
وتتألّف الهيكليّة المؤسساتيّة من أشخاص ومجالس، محدّدة في مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة. وقد وضع أنظمتها الداخليّة الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة. تمدّ العناصر البشريّة والمجالس الأسقفيّة المطران بالعون في رعاية أبرشيته، فتمكّنه من انجاز النشاطات الرعويّة وأعمال الرسالة وتنظيم خدمة التعليم والتقديس والتدبير، وإدارة الأموال الزمنيّة، وممارسة الشؤون القضائيّة."[41]

---

[39]- المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الهيكليات، النص الخامس: **البطريركية والابرشية والرعية**،2006، الفقرة 20.

[40]- المصدر اعلاه ، الفقرة 27.

[41]- المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الهيكليات، النص الخامس: **البطريركية والابرشية والرعية**، 2006، الفقرة 21.

وقد ورد في الشرع الخاص بالكنيسة المارونية :" باتت الهيكليّة المؤسّساتيّة في كلّ أبرشيّة مارونيّة، في النطاق البطريركيّ وفي بلدان الانتشار، ضرورة على الصعيدين الرعويّ والقانونيّ في كنيسة السرّ والشركة والرّسالة. كما يؤكّد الشرع انه يجب تأهيل الكوادر العاملة في دوائر الأبرشيّة وتدريبهم على اكتساب المهارات وعلى العمل الجماعي ضمن فريق متناغم. اما في الأبرشيات التي تفتقر إلى الكوادر الضروية، فيعود إلى مطران الأبرشيّة اتخاذ التدابير الملائمة وفقاً لقدراتها وحاجاتها."[42]

وتابع الشرع :" تُعنى ابرشيات الانتشار بوضع هيكليات اضافية ترتبط بحفظ هويتها ورسالتها، وتتناول ثلاثة:
–الارتباط بالكنيسة البطريركيّة من خلال الكرسيّ البطريركيّ وشخص البطريرك، بحيث تغرف كنيسة الانتشار المحليّة من تراث الكنيسة البطريركيّة الأمّ، الروحيّ واللاهوتيّ واللّيتورجيّ والثقافيّ وتقدّم بدورها خبرتها والتزامها في عيش هذا التراث في مجتمعات جديدة.
–العمل، بحكم ارتباطها بكرسيّ روما، على التبشير بالإنجيل لكلّ إنسان في كلّ مكان من خلال اشعاع ميزتها المشرقيّة الأنطاكيّة السريانيّة المارونيّة، بالتعاون مع الكنائس المحليّة في بلدان الانتشار.
–الارتباط بلبنان، الوطن الروحي حامل تراث الكنيسة المارونيّة، بحيث تضع ابرشيات الانتشار آليّة تنظيميّة تمكّن الاكليريكيّين والكهنة من الإقامة في لبنان لمدّة محدودة، للتعمّق في الجذور المارونيّة. تنظّم رحلات تثقيفيّة للشباب إلى لبنان وسورية الشماليّة، وتحصي الموارنة المنتشرين كمًّا ونوعًا، وتسجّل المولودين في الخارج لدى البعثات الديبلوماسيّة للحفاظ على جنسيّتهم الأصليّة."[43]

وقد جاء في الارشاد الرسولي :" تتكون الابرشيّة من مجموعة رعايا، فمن الطبيعي أن تكون القضايا الملحوظة على صعيد الرعايا شبيهة بما نلحظه على صعيد الابرشيّة."[44]

---

[42]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، المصدر السابق، الجزء الاول: قوانين الشرع الماروني الخاص، المادة 50.

[43]- المصدر اعلاه ، المادة 51.

[44]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **رجاء جديد للبنان**...، المصدر السابق، الفقرة 69.

ثانياً– تحديد إطار الرعيّة

ورد في الشرع الخاص بالكنيسة المارونية فصل عن الرعيّة وهذا ابرز ما جاء فيه[45]:

الرعية هي خلية اساسية في الجسم الكنسيّ، وجزء من شعب الله يمثّل، نوعًا ما، الكنيسة المرئيّة القائمة على الكرة الأرضيّة. انها مكان للإضطّلاع برسالة جماعيّة، لأنّها تضمّ في حضنها فئات بشريّة متعدّدة، واخويات وحركات ومنظّمات رسوليّة، واديارا ومراكز رهبانيّة، ومؤسسات واندية متنوّعة. هذه كلها مدعوّة الى الإنخراط في الحياة الرعويّة بالتعاون الفعليّ وبالمشاركة في المجالس الرعويّة وسائر الهيكليات.

وبسبب ما طرأ على الرعيّة المارونيّة العاديّة من تبدّل وتحوّلات على المستويات الدينيّة والاجتماعيّة والديموغرافيّة والاقتصاديّة، وبسبب النزوح السكّاني من الجبل الى المدن الساحليّة، وانتشار الانحرافات والتيّارات الفكريّة والشيع والبدع، يدعو الشرع الخاص بالكنيسة المارونية الى اعداد كهنة ذوي كفاءة لاستنباط وسائل جديدة لممارسة مهام التعليم والتقديس والتدبير. وبما أنّ الرعية المدينيّة اصبحت مساحةً جغرافيّةً تشمل فيها ولاية الكاهن أبناء كنيسته بصورةٍ أوّليّة، لكنّها تطول أيضًا أشخاصًا غير موارنة، بل غير مسيحيّين، فإنّها مدعوّة إلى أن تتواصل مع كلّ هؤلاء وتتعاون معهم ضمن هيكليّة عملٍ مشترك، في مجالات الحوار، وتعزيز القِيَم، وتنشيط أعمال المحبّة.

وبما إنّ الرعيّة مشروع بناءٍ متواصل، بشرًا وحجرًا، يجب تأمين إدارة للوقف كفوءة تحسن استثمار اعيانه وتخطّط لمشاريع انمائيّة منتجة من اجل بلوغ اهداف الوقف العام والوقف الخيري، وفقاً لنظام لجان ادارة الوقف الداخلي. فإن اهداف الوقف العام اربعة: العبادة الإلهيّة، وأعمال الرسالة، وأعمال المحبّة وتأمين معيشة لائقة لكهنة الرعية. اما اهداف الاوقاف الخيريّة فهي متنوعة وفقاً لصكوك تأسيسها.
على لجنة وقف الرعية تأمين حياة لائقة لكاهنها: الراتب، مسكن لائق وضمان الاستشفاء والشيخوخة. وعليها ان تساعد المعوزين في الرعيّة بتخصيص نسبةٍ مئويّةٍ لهم، والسهر على دفع ما يتوجّب للمطرانيّة للمساهمة في مشاريعها.

وتشكّل لجان الوقف عنصرًا أساسيًّا في إدارة شؤون الرعيّة. فتسعى بالتّعاون مع الكاهن إلى بناء جماعةٍ رعويّةٍ يجد فيها المؤمن فسحةً ومناخًا ليعيش إيمانه. ينبغي ان تكون اللجنة فريقاً متجانساً يضم رجالاً ونساءً وشباناً ذوي كفاءة. يجب عند تأليف اللجنة، احترام نظامها الداخلي، فلا يكون التمثيل العائليّ أو التعيين الوراثيّ على حساب سواه، مع تجنّب الإنتماءات والمحسوبيّات السياسيّة.

[45]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، المصدر السابق، الجزء الاول: قوانين الشرع الماروني الخاص، من المادة 100 الى المادة 108.

ويؤكد الشرع الخاص أنّ المسؤوليّات والحاجات الكبيرة والمتشعّبة في الرعايا باتت توجب مأسسة الادارة المالية فيها، وتوعية أعضاء لجنة ادارة وقفها على المسؤوليّة الكنسيّة بأبعادها كافة.

فمن الضروري إنشاء دائرة ماليّة في المطرانيّة للتّدقيق العلميّ في حساباتها وحسابات الرعايا، وتطبيق القوانين والأسس العلميّة في عمليّة تلزيم المشاريع، إضافة إلى اعتماد نظام محاسبة موحَّد ومتطوّر يؤمّن الشفافيّة ويسمح بإبراز معلومات مفيدة للمجالس الرعويّة لمساعدتها في قراراتها الإداريّة والرعويّة والماليّة.

وتعزيزاً لروح الشركة، ونظراً الى تشعّب الحاجات الراعوية والى وجود اخويات ومنظمات رسولية ولجان في الرعايا، يجب انشاء مجلس رعائي في كل رعيّة وفقاً لنظامه الداخلي في الشرع الخاص. غايته تنسيق النشاطات الراعوية، وفقاً لتوجيهات كاهن الرعيّة، وتنظيم مشروع راعوي يؤمّن استمراريّة العمل الرسولي، وايجاد اساليب تواصل بين ابناء الرعيّة المقيمين فيها والمنتشرين، واجراء احصاء دقيق لابناء الرعيّة، وايجاد وسائل جديدة للدعم المالي.

ويُعنى المجلس الرعائيّ باقامة دورات تنشئة على العمل المشترك في ضوء الانتماء الكنسيّ والمعنى اللاهوتيّ لجماعة المؤمنين، جسد المسيح، ومن اجل التكامل في توزيع الأدوار، انعاشاً لحياة الرعيّة وعملها الرسولي.

وتُشكّل الحركات والمنظمات الرسوليّة قلب الرعيّة النابض. فعلى كاهن الرعيّة الاعتناء بها وارشادها، وعلى المجلس الراعويّ احتضانها روحيًّا وإنسانيًّا، ضمن مخطّطٍ منهجيّ يأخذ بعين الإعتبار ميزاتها ومواهب اعضائها وتوجّهات الأبرشيّة والكنيسة، من اجل إلتزامٍ مسيحيّ بشؤون الإنسان والمجتمع.

وبسبب تطوّر العلاقات الراعويّة وتشعّبها، بات من الواجب مأسسة الرعيّة أي أن تنشأ فيها أمانة سرّ راعويّة تتألّف من متطوّعين علمانيّين أو موظّفين، يدخل ضمن مهامها أرشفة موجودات الرعيّة ووثائقها وتنظيم أمورها، مع السّهر على ألاّ تتحوّل الرعيّة إلى مؤسّسة جامدة خالية من البعد الروحيّ والرسوليّ الذي يميّزها.

وعليه، ان الكنيسة هي شعب الله اما الأبرشيّة فأنّها جزءٌ أو قسمٌ من شعب الله، يُعهد برعايتها إلى الأسقف الذي يقودها بالتعاون مع مجلسه الأبرشيّ، ويخضع الاسقف بدوره للسلطة الكنسيّة العليا من حيث الممارسة. وان الابرشيّة تتكون من مجموعة رعايا، والرعايا هي الخلايا الأساسيّة في الجسم الكنسيّ، وهي أجزاء من شعب الله، وتضمّ في حضنها فئات بشريّة متعدّدة، بلا تمييز في السنّ أو في المقام الإجتماعيّ، لتُدخلها في الكنيسة جمعاء.

القسم الثاني: الكنيسة في المجتمع اللبناني

تُشكّل الكنيسة المارونيّة عنصراً اساسياً في تركيبة المجتمع اللبناني. وسنتكلم في هذا القسم، من جهة عن الكنيسة والجماعة المارونيّة في الواقع اللبناني، ومن جهة ثانيّة عن الكنيسة المارونيّة والسياسة.

اولاً، الكنيسة المارونيّة لها مكانة مميّزة في المجتمع اللبناني. فالكنيسة هي جماعة المؤمنين بالمسيح، اما رسالتها فهي تقدّيس ابنائها وبثّ روح المسيح وتعاليمه في العالم لينال الخلاص كل من يؤمن به. فهي تهدف الى قيام مجتمع عادل مرتكز على المعادلة بين الحقوق والواجبات بحيث تكون فيه لكل مواطن حقوق اساسيّة، وعليه واجبات تجاهه. وللكنيسة المارونيّة في لبنان مؤسساتها الخاصة التي تُسهم في عمليّة بناء الوطن والمجتمع.

ثانياً، وفيما يتعلق بالكنيسة المارونيّة والسياسة. فإن الجماعة السياسيّة والكنيسة مستقلتان، لا ترتبط الواحدة بالأخرى في الحقل الخاص بكل منهما، ويجدر أن يقوم بينهما تعاوناً لخدمة الجميع. وتستخدم الكنيسة الوسائل الزمنيّة بقدر ما تقتضيه رسالتها الخاصّة. وقد عملت الكنيسة المارونيّة على تبرير تعاطيها في المجال السياسي في لبنان من ناحيتين : فمن ناحيّة اولى هذا التدخل مبرّرٌ بالعقيدة المسيحيّة، ومن ناحيّة ثانيّة هو تدخلٌ مبرّرٌ بالدور التاريخي الذي لعبته الكنيسة في تكوين لبنان.

الفقرة الاولى : الكنيسة والجماعة المارونيّة في المجتمع

ان الكنيسة المارونيّة لها دورٌ مهمٌ وفاعلٌ في المجتمع اللبنانيّ. فهي من جهةٍ لها نظام احوالها الشخصيّة. ومن جهة ثانية تُدعى الجماعة المارونيّة لتكون في مجتمعها ومجالات عملها وفي عائلاتها شهوداً للانجيل بحياة مسيحيّة ملتزمة. ومن جهة ثالثة، تهتّم الكنيسة المارونيّة في لبنان بالشأن الاجتماعي، فلها مؤسساتها التعليميّة من مدارس وجامعات ووسائل الاتصال الاجتماعي.

البند الاول : الاساس اللاهوتي لعلاقة السلطة الدينيّة بالمؤمنين

عرّف الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة الكنيسة على انها : " جماعة المؤمنين بالمسيح الذين اصبحوا بالعماد والتثبيت والافخارستيا (القداس) اعضاء حيّة في جسد السيد المسيح السرّي الواحد. هؤلاء الاعضاء يتقبّلون الحياة الالهيّة من الآب المسيح ويشتركون بقوّة الروح في احياء الجسد وتنشيطه ."

كما جاء في الشرع الخاص أنّ رسالة الكنيسة هي : " ان تقدّس ابناءها وتكون خميرة الملكوت في العالم تبثّ فيه روح المسيح وتعاليمه لينال الخلاص كل من يؤمن به. وليست رسالة الكنيسة محصورة بالاكليروس، بل هي واجب على كل معمّد وحقّ له. فالمسيح يُشرك المؤمنين به في مهمّاته الكهنوتيّة والنبويّة والملوكيّة داعياً اياهم الى تقديس انفسهم ونشر كلامه والشهادة له وبثّ روح الانجيل في العالم. وللقيام بهذه المهمّات يفيض فيهم الروح القدس مواهبه ليسهم كل واحد منهم في حياة الكنيسة ورسالتها حيث هو، من خلال اعماله التي يتمّمها بروح المسيح."[46]

اما فيما يتعلق بالمؤمنين العلمانيّين فقد جاء في الشرع الخاص بالكنيسة المارونية[47]: " إنّ المؤمنين العلمانيّين هم المسيحيّون، غير الاكليروس، الذين بالمعمودية والميرون والقربان اصبحوا جسداً روحياً واحداً، هو الكنيسة المعروفة بشعب الله الكهنوتي. رأس هذا الشعب هو المسيح الكاهن الازليّ، ورباطه الروح القدس، وشريعته المحبة، وكرامته حريّة ابناء الله، وغايته بناء ملكوت المسيح على الارض ببعديه: الاتحاد بالله عمودياً، ووحدة الجنس البشري افقياً. وإنّ العلمانيّين الموارنة يتواصلون، في هويتهم وتقاليدهم، مع جماعة المؤمنين الذين ألّفوا " بيت مارون " ، وكانوا يجتمعون صباحاً ومساءً في الكنائس للصلاة، وقراءة الانجيل والكتب المقدّسة وسِيَر القدّيسين، والاشتراك في الذبيحة الالهيّة."

ويؤكد الشرع الخاص: " ارتباط العلمانيين بحياة الكنيسة ورسالتها ارتباط الاغصان بالشجرة. ففي الكنيسة – السّر، يتّحدون اتحاداً شخصياً بالله، وفي الكنيسة – الشركة، يشدّون اواصر الوحدة والتضامن والتعاون فيما بينهم، وفي الكنيسة – الرسالة، يلتزمون بالرسالة المسيحيّة وبشموليتها. ومن اجل تحقيق هذا الارتباط بابعاده الثلاثة، ينخرط العلمانيون في اخويات ومنظّمات وحركات رسوليّة، ويُدعون للمشاركة في المجالس الراعوية

---

[46]– **الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونيّة**، نشره السيد البطريرك في 4 حزيران 1996،www.maronitesynod.com/.

[47]– المصدر اعلاه، من المادة 161–168.

واللجان والهيئات، ويقومون بمهمّات وخدمات وفقاً لمواهبهم، على مستوى الابرشيّات والرعايا. ويُدعى العلمانيّون الموارنة ليكونوا في مجتمعاتهم ومجالات عملهم وفي عائلاتهم شهوداً للانجيل بحياة مسيحيّة ملتزمة. فيُناغِمون بين ايمانهم وحياتهم المهنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، اذ يطبعونها بقيم الانجيل، ويجعلون من اعمالهم قرابين روحيّة يسبّحون الله بها ويكمّلون عمل الخالق، ويقومون باعمال المحبّة وتوطيد العدالة، وبمحاربة الشر والظلم. انهم بذلك يعيشون ابعاد معموديتهم ويشاركون في كهنوت المسيح العام."

الكنيسة تدعو ابناءها العلمانيين الى مواجهة التحدّيات الراهنة ومنها:

- " المحافظة على اصالة الايمان، وهم منخرطون في قطاعات العمل ومجالات الحياة.
- الانفتاح والتعاون مع الآخرين على اساس ثوابتهم من دون اضاعة هويتهم.
- اكتساب العلوم والمعارف، ومواكبة التطوّر العلميّ والتكنولوجيّ مع المحافظة على قيمهم الروحيّة والخلقيّة."

وتعمل الكنيسة من اجل هذه الغايةعلى:" اغناء هويتهم ودعوتهم ورسالتهم بتعاليمها، وتصدر ارشاداً رعائياً عاماً بشأن مشاركتهم في حياة الكنيسة ورسالتها من خلال عضويتهم في البنى والهيكليّات الكنسيّة، وتعزيز انتشار الاخويّات والحركات والمنظّمات الرسوليّة وتثمير طاقاتها، وتؤسس راعويات مهنيّة، وتعدّ برامج تنشئة على مفهوم القيادة، والتدريب على المهارات، وتطبيق تعليم الكنيسة الاجتماعي.

وعلى المطارنة والكهنة توفير التنشئة للعلمانيّين من اجل نموّهم في الايمان وتفعيل مواهبهم لخير الكنيسة، من خلال التعليم المسيحيّ في المدارس، ومراكز التثقيف الدينيّ، ووسائل الاعلام وتقنياتها، وارشاد المنظمات الرسوليّة، ولقاءات تنشئة دورية. وعليهم ان يُعدّوا مرشدين ومرشدات روحيّين، من كهنة ورهبان وراهبات، لتأمين التنشئة والتعليم للعلمانيّين.
وفضلاً عن المهام الكنسيّة التي يقرّها القانون العام للعلمانيّين، يمكن للسلطة الكنسيّة المختصّة أن تعهد إليهم خدمات ومهمّات أخرى ناشئة عن سرّ العماد والتثبيت، وفقًا لتوجيهات الكنيسة وتعاليمها."

وعليه، ليست رسالة الكنيسة محصورة بالاكليروس، بل هي واجب على كل معمّد وحقّ له. فالمسيح يُشرك المؤمنين به في مهمّاته الكهنوتيّة والنبويّة والملوكيّة داعياً اياهم إلى تقديس انفسهم ونشر كلامه والشهادة له وبثّ روح الانجيل في عائلتهم ومجتمعهم.

البند الثاني: الإطار الطائفي لتنظيم المجتمع اللبناني

اولاً– المصادر القانونيّة المُنظِّمة للمجتمع

ان المجتمع اللبناني مؤلف من 19 طائفةً دينيّةً لكل منها نظام أحوالها الشخصيّة واستقلاليّتها في الشؤون الدينيّة.

فقد جاء في المادة التاسعة من الدستور اللبناني[48] " حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الاديان والمذاهب وتكفل حريّة اقامة الشعائر الدينيّة تحت حمايتها على ان لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام وهي ايضاً تضمن للاهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الاحوال الشخصيّة والمصالح الدينيّة".
ونصّت المادة العاشرة على ما يلي: " التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الاديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

ويُنظم القرار 60 ل.ر[49] الصادر في 13 آذار 1936 الإطار القانوني للطوائف، فقد أوجد نوعين من الطوائف.

النوع الاول، حدّده الباب الاول وهي الطوائف ذات النظام الشخصي. فقد جاء في المادة الاولى تحديد هذه الطوائف: "ان الطوائف المعترف بها قانوناً كطوائف ذات نظام شخصي هي الطوائف التاريخيّة التي حدّد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صك تشريعي".[50]

---

[48]– راجع الدستور اللبناني، الصادر بتاريخ 23 ايار سنة 1926 مع جميع تعديلاته التي تناولته، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت–لبنان،2006.

[49]– راجع القرار 60 ل.ر: إقرار نظام الطوائف الدينيّة ، الصادر في 13 آذار 1936. منشور في :المجلة القضائيّة، العدد 51، مجموعة القوانين والمراسيم: نظام الطوائف الدينيّة، دار المنشورات الحقوقيّة مطبعة صادر.

[50]– وان هذه الطوائف مذكورة في الجدول رقم واحد الملحق بالقرار 60 ل.ر بعنوان **جدول الطوائف المعترف بها قانونياً او واقعياً**، وهي :

–**الطوائف المسيحيّة:** البطريركية المارونيّة، البطريركية الروم الارثوذكس، البطريركية الكاثوليك الملكية، البطريركية الارمنية الغريغورية (الارثوذكسية)، البطريركية الارمنية الكاثوليكية، البطريركية السريانية الارثوذكسية، البطريركية السريانية او السريانية الكاثوليكية، الطائفة الشرقية النسطورية(1)، البطريركية الكلدانية، والكنيسة اللاتينية.

–**الطوائف الاسلاميّة:** الطائفة السنيّة، الطائفة الشيعيّة (الجعفرية)، الطائفة العلوية، الطائفة الاسماعيلية، والطائفة الدرزية.

وورد في المادة الرابعة حول صلاحيات المراجع الروحيّة : "على كل طائفة من هذه الطوائف للحصول على هذا الاعتراف ان تعرض للفحص على السلطة الحكوميّة نظاماً مستخلصاً من النصوص التي تدار الطائفة بموجبها. يحدّد هذا النظام:

1- ترسل درجات الرؤساء الروحيّين والموظّفين الدينيّين، وطريقة تعيينهم وصلاحياتهم

2- تشكيل المجامع والمحاكم والمجالس واللجان الخ... وصلاحيّة كل هيئة منها.

3- الصلاحيّة المختصّة بالمحاكم الدينيّة وأصول المحاكمة فيها.

4- التشريع المختص بالاحوال الشخصيّة في جميع ما يتعلق بشرائع الطائفة الدينيّة.

5- طريقة ادارة ممتلكات الطائفة.

6- تعاليم الطائفة الدينيّة والواجبات الادبيّة المفروضة على المنتمين إليها."

أما النوع الثاني من هذه الطوائف، فحدّده الباب الثاني من هذا القرار، وهي الطوائف التابعة للقانون العادي. فقد جاء في المادة 14 تحديد هذه الطوائف:" ان الطوائف التابعة للقانون العادي تنظّم شؤونها وتديرها بحريّة ضمن حدود القوانين المدنيّة". اما المادة 15 فتحدّد صلاحيات هذه الطوائف: " على ان اهليّة هذه الطوائف تنحصر في تمكنّها من الحصول ببدل او بدون بدل على العقارات والاملاك اللازمة للقيام بشعائرها الدينية او ايواء خدمتها (وللمقابر)". وفي المادة 17: " إنّ الاحوال الشخصيّة العائدة للسوريّين أو اللبنانيّين المنتمين الى إحدى الطوائف المذكورة في المادة الرابعة عشر وما يليها، او غير المنتمين الى احدى الطوائف الدينيّة تخضع للقانون المدني".

الفرق بين النوع الاول من هذه الطوائف والنوع الثاني، ان المنتمين لطوائف النوع الثاني يخضعون في تنظيم احوالهم الشخصيّة (الزواج، الطلاق، الوراثة...) للقانون المدني، اما طوائف النوع الاول كل طائفة لها نظام احوالها الشخصيّة الخاص بها. وفيما يتعلق بالصلاحيات، فالطوائف المدنيّة لها الحق فقط في إدارة العقارات والاملاك اللازمة للقيام بشعائرها الدينية، اما طوائف النوع الاول فلها صلاحيات واسعة جداً.

-**الطوائف الاسرائيلية:** كنيس حلب، كنيس دمشق، وكنيس بيروت.

وصدر في 24 تموز 1996 القانون رقم 553 يتعلق بإضافة الكنيسة القبطية الارثوذكسيّة الى الطوائف المعترف بها بموجب الجدول عدد(1) الملحق بالقرار الرقم 60 تاريخ 13\3\1936 والى الطوائف المنصوص عليها في المادة الاولى من قانون 2\4\1951. وعليه، فإن القرار 60 ل.ر ما زال سائر المفعول الى الآن. وان المجتمع اللبناني بإضافة الطائفة القبطيّة الارثوذكسيّة اصبح يتكون من 19 طائفة دينيّة. راجع القرار 60 ل.ر، المذكور اعلاه.

ثانياً– القواعد المنظِّمة للمجتمع

تتمتّع الطوائف في لبنان بإستقلاليّة كاملة عن الدولة وسلطات داخليّة مع صلاحيات واسعة جداً.

وفيما يتعلق بالطوائف المسيحيّة– والطائفة المارونيّة بشكل خاص– وحيث إنها حافظت على تمايزها عبر تاريخها، وحيث انها اكتسبت استقلاليّة معترف بها من السلطنة العثمانيّة، ما ادّى الى اكتسابها الحق لوضع أُسس التنظيمات التي تحكم عملها. هذا ما يفسّر أنّ التنظيمات الكنسيّة المارونيّة وغير المارونيّة لدى الطوائف المسيحيّة (الهيكلية، سلطات القرار، المحاكم الروحيّة...) لا تخضع للقوانين الصادرة عن الدولة، ولكنّها تصدر عن سلطات الكنسية الروحيّة، وكذلك الامر بالنسبة الى تمويل النفقات التي هي مؤمّنة من مصادرها الخاصّة.[51]

وعليه، فإن منطق ومحتوى انظمة الاحوال الشخصيّة هو مستمد من المصادر اللاهوتيّة والروحيّة لكل طائفة. هذا ما يشرح الاختلاف الاساسي فيما بينها: فإن الطائفة المارونية مرجعها عقيدة الكنيسة الرومانية، اما الطائفة السنيّة والشيعيّة فهي تستمد مصادرها من تعاليم القرآن الكريم (الشريعة والقوانين الاسلاميّة).
وتطبيق انظمة الاحوال الشخصيّة هو من إختصاص السلطات الدينيّة المختصّة، حيث ان احكامها فيما خصّ الاحوال الشخصيّة لها تأثير قانوني مباشر، وفي هذا الاطار تكتفي الدولة بتلقّي المعلومات التي تُعطى لها وبتنفيذ المضمون. وأنّ النزاعات التي تنتج عن تطبيق هذه الانظمة هي من اختصاص المحاكم الدينيّة التي أُنشأت لهذا الغرض. [52]

وفي 13 ك2 سنة 1955، صدر المرسوم الاشتراعي رقم 18 القاضي بتنظيم دوائر الافتاء والاوقاف الاسلاميّة للطائفة السنيّة. وقد ورد في المادة الاولى: "المسلمون السنيّون مستقلّون استقلالاً تامّاً في شؤونهم الدينيّة وأوقافهم الخيريّة يتولّون تشريع انظمتها وادارتها بأنفسهم طبقاً لاحكام الشريعة الغرّاء والقوانين والانظمة المستمدة منها بواسطة ممثّلين منهم من ذوي الكفاءة وأهل الرأي بالطرق المبنيّة في المرسوم الاشتراعي رقم 18". وجاء في المادة الثانية : " مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة هو الرئيس الدينيّ للمسلمين وممثّلهم بهذا الوصف

[51] - Georges Charaf, **Communautés et Etat, Communautés dans L'Etat– le cas du Liban**, p.293. Extrait de **Statut et protection des minorités : exemples en europe occidentale et centrale ainsi que dans les pays méditerranéens**, sous la direction de Laszlo Trocsanyi et Laureline Congnard, centre d'études européennes de l'université de Szeged et de l'université Jean Moulin Lyon III, Bruylant, Bruxelles, 2009.
[52] -Ibid, p.290.

لدى السلطات العامّة وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتّع بها أعلى الرؤساء الدينيّين بلا تخصيص ولا استثناء." [53]

وقد تمّ تحديد صلاحيات المراجع المذهبيّة للطوائف المسيحيّة والطائفة الاسرائيلية في لبنان من خلال قانون 2 نيسان 1951، وهذا ابرز ما جاء فيه[54]:

فالمادة الاولى من هذا القانون تُحدّد مجال تطبيقه :" يختصّ هذا القانون بتحديد صلاحيّات المراجع المذهبيّة لجميع الطوائف المسيحيّة والطائفة الاسرائيليّة وتنفيذ احكامها وحل الخلافات التي تنشأ فيما بينها وبين سائر المراجع المذهبيّة او المحاكم المدنيّة اللبنانيّة."

---

[53]– راجع المرسوم الاشتراعي رقم 18: "تنظيم دوائر الافتاء والاوقاف الاسلامية"، صادر بتاريخ 13 ك2 سنة 1955 والمعدل بموجب القانون رقم 5 تاريخ 2/3/ 1967.

وان نفس الفكرة الواردة عند الطائفة السنيّة في المادة الاولى والمادة الثانية، نجدها عند الطائفة الشيعيّة،الطائفة العلوية وطائفة الموحدين الدروز، في المواد الاولى والثانية من القوانين التنظيميّة لهذه الطوائف.

الطائفة الشيعيّة، المادة الاولى: الطائفة الاسلامية الشيعية مستقلة في شؤونها الدينية واوقافها ومؤسساتها ولها ممثلون من ابنائها يتكلمون بلسانها ويعملون باسمها طبقاً لاحكام الشريعة الغراء ولفقه المذهب الجعفري في نطاق الفتاوى الصادرة عن مقام المرجع العام للطائفة في العالم.

المادة الثانية: ينشأ للطائفة الاسلامية الشيعية في الجمهورية اللبنانية مجلس يسمى المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى يتولى شؤون الطائفة ويدافع عن حقوقها ويحافظ على مصالحها ويسهر على مؤسساتها ويعمل على رفع مستواها وهو يقوم بصورة خاصة بشخص رئيسه بعد استطلاع رأي الهيئتين الشرعية والتنفيذيّة. راجع قانون رقم 67/72 : بتنظيم شؤون الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان، صادر بتاريخ 19 كانون الاول سنة 1967.

الطائفة العلوية، المادة الاولى: الطائفة الاسلامية العلوية في لبنان مستقلة في شؤونها الدينية واوقافها ومؤسساتها الخيرية والاجتماعية التابعة لها تتولى تنظيمها وادارتها بنفسها طبقاً لاحكام الشريعة الغراء ولفقه المذهب الجعفري.

المادة الثانية: ينشأ للطائفة الاسلامية العلوية في الجمهورية اللبنانية مجلس اسلامي علوي مركزه طرابلس– لبنان الشمالي، يتولى شؤون الطائفة ويدافع عن حقوقها ويحافظ على مصالحها ويسهر على مؤسساتها الخيرية والاجتماعية التابعة لها ويعمل على رفع مستواها وهو يقوم بصورة خاصة بشخص رئيسه بعد استطلاع رأي الهيئتين الشرعية والتنفيذية. راجع قانون رقم 449 :" تنظيم شؤون الطائفة الاسلامية العلوية في لبنان"، صادر بتاريخ 1995/8/17 والمعدل بموجب القانون رقم 427 بتاريخ 2006/6/6.

طائفة الموحدين الدروز، المادة الاولى: طائفة الموحدين الدروز طائفة مستقلة استقلالاً تاماً بشؤونها الدينيّة وأوقافها الخيرية وتتولى تشريع انظمتها وادارة مؤسساتها بنفسها طبقاً للاحكام الروحيّة للطائفة وامتيازاتها المذهبيّة والقوانين والانظمة المستمدة منها، بواسطة ممثلين من ابنائها من ذوي الكفاءة بالطرق المبينة في مواد القانون الصادر بتاريخ 2006/6/9.

المادة الثانية: لطائفة الموحدين الدروز شيخ عقل واحد يتمتع بذات الحرمة والامتيازات والحقوق التي يتمتع بها رؤساء الطوائف اللبنانية الاخرى بلا تخصيص ولا استثناء. راجع قانون تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز، بتاريخ 2006/6/9.

[54]– اما الطوائف المسيحيّة المشمولة بهذا القانون فهي: الطائفة المارونية، طائفة الروم الارثودوكس، طائفة الروم الكاثوليك الملكية، الطائفة الارمنية الغرغورية–ارثودكسية، الطائفة الارمنية الكاثوليكية، الطائفة السريانيّة الارثودوكسية، الطائفة السريانيّة الكاثوليكية، الطائفة الشرقية النسطورية، الطائفة الكلدانية، الطائفة اللاتينية، الطائفة الانجيلية، بالاضافة الى الطائفة الاسرائيلية. راجع قانون تحديد صلاحيات المراجع المذهبيّة للطوائف المسيحيّة والطائفة الاسرائيلية ، صادر بتاريخ 2 نيسان سنة 1951. منشور في : المجلة القضائيّة، العدد 51 ، مجموعة القوانين والمراسيم: نظام الطوائف الدينيّة، دار المنشورات الحقوقيّة مطبعة صادر.

وبشكلٍ عام إنّ إختصاصات هذه المراجع المذهبيّة هي متعدّدة، فإنها تحيط بكل ما له علاقة بالاحوال الشخصيّة بشكل واسع جداً: العائلة (تشكيلها، وجودها، استقرارها): الخطبة، الزواج، البنوّة وشرعيّة الاولاد ومفاعيلها، التبنّي، السلطة الأبويّة على الاولاد، حفظ الاولاد وتربيتهم حتى اكتمال سن الرشد اي ثماني عشرة سنة كاملة، الطلاق، فرض وتقدير النفقة للوالدين والاولاد، الوصاية على القاصر سناً وتعيين الوصي ومحاسبته وتبديله وعزله عند الاقتضاء...(من المادة 2 الى المادة 6).

وايضاً، وبحسب المادة 20 :" يعود للمراجع المذهبيّة وحدها حق رؤية الدعاوى المتعلّقة بالعقائد الدينيّة او بمنازعات رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين المتعلقة بحقوق درجاتهم ووظائفهم الدينيّة وواجباتهم فيها والخلافات التي تتكون فيما بينهم وانزال العقوبات التي تفرضها القوانين الدينيّة دون ادنى مساس بحقوق السلطات العامة المعنية بالقوانين المدنية والجزائية."

بعض ما جاء في المادة 31 : " تطبق المراجع المذهبيّة في صلاحياتها المعترف بها في هذا القانون قوانينها الطائفيّة الخاصّة على ابنائها دون سواهم ..."

امّا المادة 33 فقد جاء فيها : "على الطوائف التي يشملها هذا القانون ان تقدّم للحكومة قانون احوالها الشخصيّة وقانون اصول المحاكمات لدى محاكمها الروحيّة في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة اشهر على ان تكون متوافقة مع المبادىء المختصّة بالانتظام العام والقوانين الاساسيّة للدولة والطوائف..."[55]

ويجب الاشارة، الى ان الشرع الخاصّ بالكنيسة البطريركيّة المارونيّة يُشكل المرجع الاساسيّ لتنظيم الاحوال الشخصيّة في الطائفة المارونيّة. فإنه يُعنى بالقوانين والعادات المشروعة والانظمة الخاصة بالكنيسة البطريركيّة المارونيّة.[56] وان التنظيمات والقوانين الصادرة عن الكنيسة المارونيّة، هي مُستمدة من السلطة التنظيميّة العليا في الكنيسة اي الكرسي الرسولي الروماني. فقد جاء في مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة: "كان من الواضح دائماً انّ كلّ تنسيق للنّظام الكنسيّ إنّما يرتكز على تلك القواعد الصّادرة عن التقاليد التي

[55]– وان هذه الطوائف قد وضعت في المهلة المحددة في المادة 33 مشاريعها المطلوبة، ولكن هذه القوانين ظلت مشاريع الى يومنا هذا، وذلك لانه لم يتم الموافقة عليها من قبل السلطات اللبنانيّة المختصة. ولكن على الرغم من ذلك فإنه يتم تطبيق هذه الانظمة بشكل ثابت امام المحاكم الطائفيّة، حيث ان احكامها تنال التنفيذ من المكاتب التنفيذيّة للدولة اللبنانية، بنفس طريقة الاحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم القضائية.

Dans la source: Georges Charaf, **Communautés et Etat: Communautés dans L'Etat– le cas du Liban**, Op.cit, p. 292.

[56]– الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونية، نشره السيد البطريرك في 4 حزيران 1996، www.maronitesynod.com/.

تعترف بها السلطة الكنسيّة العُليا او التي تتضمّنها القوانين التي تُعلنها تلك السلطة، وإنّ قوانين الشرع الخاصّ تكون صالحةً ما دامت متّفقةً والشرع الاعلى وتكون باطلة عندما تُخالفه."[57]

القرارات الصادرة عن المحاكم الروحيّة الكاثوليكيّة قابلة للمراجعة امام محكمة الفاتيكان وحتى في بعض الحالات هي قابلة للمراجعة امام قداسة البابا. وللمراجع الروحيّة سلطة تقريريّة، بينما اجهزة الدولة تنفذ ما تقرره هذه المراجع، مثال على ذلك المواد 21 و28 و 29 من قانون 2 نيسان 1951:

المادة 21: " يحق للمرجع المذهبي في الاحوال المستعجلة من المواد الداخليّة ضمن اختصاصه ان يطلب الى وزارة الداخلية منع المدّعى عليه من السفر مع بيان الاسباب الموجبة لهذا الطلب مع مراعاة احكام القوانين العامة."

المادة 28:" للمحاكم المذهبيّة في الامور الداخلية ضمن اختصاصها ان تستعين عند الاقتضاء بمأموري الضابطة العدليّة لاجراء معاملات التبليغ والاحضار".

المادة 29 :" تنفذ الاحكام والقرارات المذهبيّة الصالحة للتنفيذ بواسطة دوائر الاجراء وفاقاً لاصول المحاكمات المدنيّة المتعلّقة بالتنفيذ ولا يحق للمراجع المذهبيّة ان توقف تنفيذ هذه الاحكام والقرارات الاّ بأحكام وقرارات مثلها."

وعليه، للكنيسة المارونية دور اساسيّ في المجتمع اللبنانيّ حيث ان لها نظام أحوالها الشخصيّة الخاص الذي يُطبّق فقط على الموارنة، والذي هو مستمد من مرجعيّتها الروحيّة العليا الكرسي الرسولي الروماني.

---

[57]– راجع البابا يوحنا بولس الثاني، **مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة**، رومة، في 28 تشرين الاول 1990، نقلها عن الاصل اللاتيني المطران يوحنا منصور والمطران كيرلّس سليم بُسْتُرسُ والاب حنّا الفاخوري، منشورات المكتبة البوليسيّة، بدون تاريخ نشر، ص14.

البند الثالث: البعد الاجتماعي لرسالة الكنيسة

اولاً- الكنيسة في خدمة المجتمع

اكّد **البابا يوحنّا بولس الثاني** في الارشاد الرسولي على ان الكنيسة هي في خدمة المجتمع : " في كل مكان من العالم، تقوم رسالة الكنيسة بأن تعرّف بالمسيح، ابن الله، وأن تُعلن الخلاص الممنوح لجميع الناس. ولقد ادركت ايضاً على الدوام، وهي تتأمل سيّدها، الإنسان الكامل، أن لها مكاناً مميّزاً في المجتمع، في سبيل تحرير الناس من كل ما يعوق نموَّها البشري والروحيّ، لأن "مجد الله هو الانسان الحي".[58]

وجاء في الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة : " تعمل الكنيسة على تكوين مجتمع تكون مؤسساته وعلاقاته الداخليّة ذات عمق روحانيّ وانسانيّ، وفاعلة في خدمة الانسان، ويكون اشخاصه احراراً مسؤولين ومتساوين، وتتلاءم ثوابته مع مبادىء تعليم الكنيسة الاجتماعي، وبخاصة التضامن في خدمة الخير العام، والعدالة الاجتماعيّة لصيانة كرامة الجميع وحقوقهم الاساسيّة، وترقّي الانسان بالانماء الشامل، اقتصادياً وروحياً وخلقياً وثقافياً.

ويهدف عمل الكنيسة الاجتماعي الى قيام مجتمع عادل مرتكز على المعادلة بين الحقوق والواجبات بحيث تكون فيه لكل مواطن حقوق اساسيّة، وعليه واجبات تجاهه. الحقوق الاساسيّة الواجبة لكل فرد وجماعة هي الحق في انشاء عائلة وفي السكن والعمل، والحق في الصحة والطبابة، والحق في التعليم والثقافة."[59]

مما جاء في الشرع الخاص: " وترسم الكنيسة سياستها الاجتماعيّة الهادفة الى تأمين الحقوق الاساسيّة لابناء مجتمعها، والمطالبة بالواجبات الموازية، بتحديد مواقفها من مختلف القضايا الاجتماعيّة على مستويات متنوّعة هي:

1 - على مستوى نظام القيم وسلّم الاخلاق، الذي يجعل المجتمع اكثر انسانيّة وعدالة وتوازناً.
2 - على مستوى الاكليروس والعلمانيّين، بحيث يتحلّوا بالتجرد والتواضع والقناعة وروح الخدمة والتحرّر من مغريات العالم ومن مظاهر البذخ.
3 - على مستوى مؤسسات الكنيسة، بحيث تمارس فيها القيم المسيحيّة والانجيليّة، ويتميّز عملها برسالة المحبة وروح الخدمة المتجردة."[60]

---

[58]- البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 100.

[59]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، المصدر السابق، الجزء الاول: قوانين الشرع الماروني الخاص، المادة 347.

[60]- المصدر اعلاه، المادة 348.

وتسعى الكنيسة بحسب الشرع الخاص : "الى نشر تعليم الكنيسة الاجتماعي، لأنه جزء اساسي من عقيدتها، ولأنه يساعد المؤمنين على وعي مسؤولياتهم المسيحيّة في المجتمعات التي يعيشون فيها، وعلى بثّ القيم الانجيلية في ثقافاتها. وتنسّق الكنيسة، من خلال ما فيها من مؤسسات ولجان، نشاطاتها الاجتماعيّة على مستوى التوأمة وتأمين السكن والعمل النقابي والشأن الصحي والاستشفائي والمشاريع الانمائية."[61]

ويشدّد قداسة البابا على أنّ المساعدة التي يمكن ان تقدمها الكنيسة في الحياة الاجتماعيّة هي واسعة جداً[62]، ويدعو في هذا الاطار : " المسؤولين في الكنيسة الكاثوليكية في لبنان الى ان يُشركوهم، بطريقة اوثق، في رسالة الكنيسة الجامعة، لمنفعة الجميع. وعلى الكنائس البطريركيّة ان تجد طُرقاً للتعاون الواثق مع الهيئات الاجتماعية الاخرى العاملة في قطاعات النشاط ذاتها، مع مراعاة مسؤوليّات الغير والخصوصيات. وعلى الكاثوليك، بالاخصّ، ان يدأبوا في مؤسساتهم، على إحلال روح مسيحيّة حقّ، وتنشيط راعويّة تلائم حاجات الاشخاص الذين يلجأون الى خدماتهم."[63]

ثانياً– الكنيسة والخدمة التربويّة والاعلام

إنّ الخدمة التربويّة للكنيسة المارونيّة في لبنان تتأمّن عن طريق وسائل الاعلام، والمدارس والجامعات والمراكز والمعاهد الاكاديميّة الكاثوليكيّة. وهذا ابرز ما ورد في الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة:
"تعتمد الكنيسة من اجل تحقيق رسالتها التعليمية بشكل أشمل وافعل، وسائل الاعلام اي الصحافة والراديو والسينما والتلفزيون والمواقع الالكترونية والانترنت. وتُعنى بأن تنقل الحقيقة كأساس للتواصل والمعرفة والتوجيه

[61]– الشرع الخاص بالكنيسة المارونية، المصدر السابق، الجزء الاول: قوانين الشرع الماروني الخاص ، المادة 349–350.

[62]– وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بإدارة املاك الكنيسة، يقول قداسة البابا يوحنا بولس الثاني: "إن خيرات الكنيسة هي وسائل للرسالة والعمل الاجتماعي، والخدمات التي على المسيحيّين أن يؤدّوها متطلعين الى التطوّر والعدالة. لان الاساس، في الواقع، هو الايمان والمحبّة ولا شيء يعلوهما." وفي نطاق ادارة املاك الكنيسة وبصفته "مديراً أعلى لجميع اموال الكنيسة الزمنيّة" يطلب قداسة البابا من كل الجماعات الكاثوليكية الشرقيّة ان تلتزم التزاماً جذرياً، وتتعهّد بأن تهتم على الدوام بتأمين إدارة عقلانية وشفافة، موجّهة بوضوح نحو الاهداف التي من اجلها اقتُنيت تلك الخيرات.
لذلك يدعو قداسة البابا الى:" ضرورة وضع تخطيط شامل للإحتياجات والاستخدام الصحيح للاوقاف، يتوافق والاهداف الاربعة لاملاك الكنيسة وهي العبادة الالهيّة، واعمال الرسالة، واعمال المحبّة، وتأمين عيش رعاتها تأميناً صالحاً."
ويضيف انه بفضل هذه الاوقاف تحقّقت إنجازات عديدة منها: " وبخاصة بناء مساكن للعرسان الشبان وللاشخاص المعوزين. وهو يشجّع كذلك المبادرات المتجرّدة التي يتخذها في هذا المضمار علمانيّون. فهو يدعو الى متابعة وتكثّيف مختلف المشاريع الموجّهة لصالح الاسر الاكثر افتقاراً للوسائل المالية (الضرورية) لتأمين العيش." راجع البابا يوحنا بولس الثاني،**الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**،المصدر السابق، الفقرة 104–105.

[63]– البابا يوحنا بولس الثاني،**الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان** ،المصدر السابق، الفقرة 103.

وتكوين الرأي العام. كما ترصد اداءها تجنباً لانتهاك الحريّات وحقوق الانسان، من خلال اللجنة الاسقفية لوسائل الاعلام والمركز الكاثوليكي التابع لها، وتدافع عن الحرية الاعلاميّة الصحيحة وحمايتها، وتعمل على اعداد كهنة ورهبان وراهبات وعلمانيين لاستعمال هذه الوسائل لغايات رسوليّة، وعلى تثقيف الصحافيّين وصانعي الافلام ومعدّي البرامج الاذاعيّة والتلفزيونيّة، تثقيفاً مشبعاً بالروح المسيحيّة في معاهدها ومؤسساتها، وبواسطة رسائل وتوجيهات ونشرات رعوية."[64]

وجاء في الشرع الخاص:" تعمل السلطة الكنسيّة مع الاعلاميّين والاعلاميّات الموارنة، ومن خلالهم مع سواهم، على وضع ميثاق مناقبي اعلامي، غايته الالتزام بتعاليم الكنيسة والوفاء لآداب المهنة، ومن اهمّ قواعده:

1 –استلهام الروحانية المارونيّة.
2 –التقيّد بمبادىء تعليم الكنيسة الاجتماعي.
3 –الالتزام بالقيم التي تميّز لبنان الرسالة: التعدّدية، الحريّة، كرامة الانسان الاصيلة، احترام حقوقه، وبالقيم الاجتماعية السامية: قدسية الاسرّة، مكانة المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات، الاخوّة، التضامن، حسن الضيافة، القناعة، التمسّك بالارض، قبول الآخر، التعمّق في التراث، احترام البيئة.
4 –تعزيز القيم الثقافيّة والتنمويّة: حب المعرفة والاقبال عليها ونشرها، الانفتاح على الثقافات الاخرى، الريادة في النهضة الثقافية، تشجيع التقدّم الاقتصادي والرقيّ الاجتماعي مع أخذ حاجات الشعوب الاخرى في الاعتبار، الانغراس في الحضارة المشرقيّة العربيّة مع الانفتاح المستمر على الحضارات والاديان الاخرى وعلى التراث العلمي.
5 –التصدي للاعلام المنحرف المسّوق للاستهلاك، ومناهضة تسليع المرأة والعنف، وتمجيد السلطة.[65]

وعلى الصعيد التربوي، يؤكد **قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني** ان الكنيسة تتمتّع بتقليد يجب ان يُصان: " فإنها مدعوّةٌ الى ان تكون مربيّة الاشخاص والشعوب، وتولي المدارس الكاثوليكيّة اهتمامها بأن تشارك بفعاليّة في رسالة الكنيسة وان توفّر تعليماً نوعيّاً. لذلك على جميع العاملين فيها ان يشاركوا في ذلك مشاركة وثيقة (...) وعلى مختلف المؤسسات بوصفها منشآت كاثوليكيّة أن تكون أمينةً لرسالتها، إذ تضع طاقاتها،

---

[64]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة ، المصدر السابق، الجزء الاول: قوانين الشرع الماروني الخاص، المادة 228.
[65]– المصدر اعلاه، المادة 230.

قبل كل شيء، في خدمة الجماعة المسيحيّة، ولكن ايضاً وبصورة اشمل في خدمة مجمل الوطن، بروحٍ من الحوار مع كل فئات المجتمع، دون أن تغيب، مع ذلك، عن نظرها، خدمتُها المميّزة في التعليم الكاثوليكي(...)".[66]

وورد في الشرع الخاص :" تعلن الكنيسة الكاثوليكية أنّ المدرسة هي الاداة الفاعلة لاتصال الكنيسة بابنائها وبالذين اختاروا ان يتلقّوا التعليم في مدارسها بهدف اكتساب الثقافة العلمية والادبيّة والروحيّة التي توفّرها لهم وتنير طريقهم نحو قيم الحق والخير والجمال. إنّها تستمد هذه القيم من الكتاب المقدّس والمجامع المسكونيّة والمحليّة وارشادات اباء الكنيسة والتراث الروحي المارونيّ والاعلان العالمي لحقوق الانسان والدستور اللبناني الذي يضمن حريّة التعليم وحق الطوائف بفتح مدارس خاصة طبقاً للانظمة العامة التي تصدرها الدولة. وأنّ التربية والتعليم هما السبيل الافضل لانماء الانسان من خلال صقل شخصيته واكتشاف طاقاته ومواهبه وتكوين ارادته الواعيّة والمسؤولة ليبلغ المعرفة الشاملة والمتنوّعة التي تسمح له بممارسة خياراته وحريته.[67]

وتهدف المدرسة المارونيّة الى ايصال رسالة الكنيسة، الام والمعلمة، لانارة طريق الانسان وتوعيته الى غايته السامية، وهي توفر لابنائها ولسواهم الثقافة العلميّة والادبيّة والروحيّة والدينيّة".[68]

ويضيف الشرع الخاص : تتبنّى المدرسة المارونيّة الشرعة التربويّة التي اقرّها مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان، على ان تكون التربية في المدرسة شاملةً لتتمكن من انماء شخصيّة الطالب وفقاً لابعادها الخمسة:

1- " البُعد الانساني بمضمونه التعليميّ والقيميّ."

2- "البُعد الروحي بتعزيز الأيمان بالله والشهادة للقيم الدينية الجامعة، كالغفران والمسامحة والمحبة والرحمة، ونشر كلمة الله والتعليم الديني..."

---

[66]- البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 106.

[67]- ويوضح الشرع الخاص أهداف المدرسة في : " ان مدرسة الكنيسة المارونيّة هي مؤسسة تعليميّة تربويّة تعود للاشخاص القانونييّن في الكنيسة المارونيّة، رسالتها تعميم العلوم والآداب وتوفير التعليم والتربية ضمن اطار المدارس الكاثوليكية. انها مؤتمنة على روحانيّة الكنيسة المارونيّة وتعاليمها وتراثها وقيمها بما فيها من ايمان بالله الخالق، وتعلق بشخص يسوع المسيح، وهي متشبثة بوحدة الشعب والأرض والوطن ومنفتحة على العالم العربي والتراث العالمي. وتُعرف في هذا النص "بالمدرسة المارونيّة".وتساهم المدرسة المارونيّة بالتعاون مع الكنيسة والعائلة ومؤسسات الدولة، في عملية بناء الوطن والمجتمع، وفي تكوين ضمائر الاجيال وتثقيف عقولهم على مبادىء الحقوق والواجبات الانسانية." راجع الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة، المصدر السابق، المادة 231-232.

[68]- المصدر اعلاه، المادة 234.

3- "البُعد الاكاديمي بتوفير التعليم النوعي والجودة العلميّة بما يترافق مع تطوّر العلوم والأداب ومبادئ التنمية الدائمة والمستدامة".

4- "البُعد الوطني بادراج الطالب في حياة الجماعة الوطنيّة على اسس المساواة امام القانون واعتماد مقياس الكفاية، واحترام كرامة الانسان وحقوقه..."

5- البُعد الاجتماعي بتحقيق تربيّة توجّه التلامذة الى تأمين خير الجماعات التي هم اعضاء فيها."

وتقدّر المدرسة المارونيّة حرية التعليم التي كفلها الدستور، وتلتزم بما يلي:

1 -" المحافظة على النظام العام والاداب، وعدم التعرض لكرامة اي من الاديان او المذاهب، بل تأمين المناخ الملائم لتلاقي الطلاّب المتنوعي الدين والعرق والجنسية.

2 -الانفتاح على الثقافات العالمية، وتعدّد لغات التعليم فيها، واغناء المناهج الرسمية بمواد تنمّي الجوانب الجمالية والفنيّة والابداعيّة لدى التلميذ.

3 -تربية طلابها على احترام حق الأخر في الاختلاف لوناً وديناً وعرقاً ومعتقداً، واعتبار هذا الاختلاف مصدر غنى وائتلاف، ودعوة لاكتشاف القيم المشتركة، واحياء حوار الحياة.

4 -نشر التربية على السلام وطبيعته ومقتضياته وتاريخه، والتدريب على حلّ النزاعات بالوسائل السليمة."[69]

اما فيما يتعلق بالتعليم العالي[70]، فقد خصّص الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة فصلاً عن هذا الموضوع، وابرز ما ورد فيه:" تسهر الكنيسة على جودة التعليم العالي، وتطالب باستمرار السلطات الزمنيّة باتخاذ الاجراءات الضروريّة لحسن تنظيم هذا القطاع بقانون متكامل، بشقيه الرسمي والخاص، ولاسيّما لجهة تأمين ديمقراطية التعليم العالي والسهر على ضمان نوعيته ومستواه وتطوره السليم. وتسعى لدى الدولة لاصدار تشريعات تؤول الى مساهمتها في تغطية كلفة التعليم الخاص، حمايةً لحرية التعليم التي يصونها الدستور."[71]

---

[69]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة، المصدر السابق، المادة 235-236.

[70]- ويلاحظ المجمع البطريركي الماروني (2006) :" أنّ مؤسّسات التعليم العالي التابعة للكنيسة المارونيّة، وهي حاليًّا خمس: جامعة الروح القدس في الكسليك التابعة للرهبانيّة اللبنانيّة المارونيّة، وجامعة سيّدة اللويزة التابعة للرهبانيّة المارونيّة المريميّة، والجامعة الأنطونيّة التابعة للرهبانيّة الأنطونيّة، وجامعة الحكمة التابعة لأبرشيّة بيروت المارونيّة، ومعهد العائلة المقدّسة العالي للعلوم التمريضيّة والعلاج الفيزيائيّ التابع لراهبات العائلة المقدّسة المارونيّات، تقيم علاقاتٍ بعضها مع بعض، لها أشكال مختلفة، وهي على درجات متفاوتة. وأمّا طابعها العامّ – شأنها في ذلك شأن سائر مؤسّسات التعليم العالي في لبنان – فهو أنّها تكاد تقتصر على علاقاتٍ ظرفيّة، وتقوم في مجالاتٍ محدودة." راجع المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص السابع عشر: **الكنيسة المارونيّة والتعليم العالي**، الفقرة 32.

[71]- الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة، المصدر السابق، المادة 248.

يؤكّد المجمع البطريركي الماروني(2006) على ضرورة التنسيق وأهميّة التعاون بين مؤسّسات التعليم العالي الكاثوليكيّة من خلال انشاء هيئة بين هذه المؤسسات.[72]

ويتابع الشرع الخاص فيما يتعلق بالجامعات :" تُعنى الجامعات المارونيّة، بحكم الانتماء الى عائلة الكنائس السرّيانية، بتعليم اللغة السرّيانية وتراثها الفكري والادبي، وتتابع تحقيق التراث الادبي والفكري والراعوي والليتورجي الموضوع باللغة السرّيانية، ونشره وترجمته وادخاله في المناهج الاكاديمية. كما انها تعزّز اللغة العربية على صعيد التعليم والابحاث والمنشورات، فتتيح للبنان ان يحافظ على اشعاعه الثقافي والاتصال بالعالم العربي والاسلامي. وتتعاون مع الجامعات في بلدان الانتشار لتكون اللغة العربية لغة اجنبيّة يستطيع الطلاب اختيارها. اما اللغتان الفرنسية والانكليزية فتحافظ عليهما الجامعات المارونيّة، جرياً على التقليد والضرورة. ومن النافع ان تعلّم هذه الجامعات لغات بلدان الانتشار، مثل الاسبانية والبرتغالية، كلغات اختيارية. وتسعى الجامعات المارونيّة الى تعزيز العمل الرعوي الجامعي بحيث يشمل الطلاب والاساتذة، ويؤمّن لهم التثقيف المسيحيّ، اللاهوتي والاخلاقي، ويشركهم في حياة الكنيسة ورسالتها".[73]

وعليه، للكنيسة المارونية في لبنان مؤسّساتها التعليميّة من مدارس وجامعات ووسائل الاتصال الاجتماعي التي تُسهم في بناء المجتمع بواسطة التربيّة فتنقل اليهم القيم المسيحيّة، وتُسهم في تعميق الثقافة اللبنانيّة، وتساهم في عملية بناء الوطن والمجتمع، وفي تكوين ضمائر الاجيال وتثقيف عقولهم على مبادىء الحقوق والواجبات الانسانيّة.

---

[72]– وفي هذا السياق، جاء في الشرع الخاص للكنيسة المارونية :" تنشأ هيئة تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة، المارونيّة والكاثوليكية، يكون من مهامها: 1–المساهمة في إعداد الدراسات اللازمة لرسم سياسة الكنيسة في التعليم العالي، ولصياغة شرعية كنسيّة له، تشمل مضمونه وابعاده ورسالته على ضفاف البحر المتوسط وفي قلب العالم العربي.

2– تزويد السلطات الكنسية المعنية بالدراسات والابحاث والاحصاءات والتقارير التي تحتاج اليها.

3– تمثيل المؤسسات الاعضاء لدى المراجع الكنسية، والتحدث والمراجعة والمفاوضة باسمها لدى الدولة ووزاراتها.

4– السهر على احترام حرية التعليم والمشاركة في اعداد القوانين والمراسيم الخاصة بالتعليم العالي، بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الاخرى، الخاصة والرسميّة.

5– التنسيق بين المؤسسات الاعضاء على صعيد الابحاث وتبادل الاساتذة."

راجع الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة، المصدر السابق، المادة 249. وايضاً المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص السابع عشر: **الكنيسة المارونيّة والتعليم العالي** ،الفقرة 34.

[73]– الشرع الخاص بالكنيسة المارونيّة، المصدر السابق، المادة 250 الى 252.

الفقرة الثانية : الكنيسة المارونية والسياسة

إن رسالة الكنيسة هي ذات طابع ديني. وعقيدة الكنيسة مبنيّة على تمييّز المجال الزمني من المجال الروحي، ولكن هذا لا يعني ان هذين المجالين مستقلّان عن بعضهما. فإن الكنيسة المارونيّة لها تقليد عريق كمؤسسة دينيّة تهتم بالشأن السياسي اللبناني.
وتتألف هذه الفقرة من بندين، في البند الاول سنتطرق إلى الكنسيّة الكاثوليكيّة والسياسيّة؛ وفي البند الثاني سنتطرق إلى تعاطي الكنيسة المارونيّة في الشأن السياسي.

البند الاول : الكنيسة الكاثوليكيّة والسياسة

ينبغي للحياة السياسيّة، أن ترتكز على أسس خلقيّة واضحة. فما يهمّ الكنيسة، في هذا الصّدد، هو مبادىء الأخلاق السّياسيّة، كحاجة أساسيّة في بناء الدولة الحديثة. فالشخص البشريّ هو ركن السّياسة وموضوعها وغايتها، وحريته من حريّة المجتمع المدنيّ، وإنّما هذا من اولويّات اهتمامات الكنيسة التي تشجّع كلّ أنظمة الحكم التي تضمن الحريّة.[74]

اولاً– تحديد السياسة

تحدّث المجمع الفاتيكاني الثاني عن طبيعة الجماعة السياسيّة وغايتها، فبدأ الكلام عن الحياة الجماعيّة التي تتألّف من أفراد وعائلات وتجمّعات مختلفة، غايتها تحقيق الخير العام الذي وجدت من أجله، من دون أن تضع تحديداً دقيقاً له، بل تكتفي بالاشارة الى انّه يشمل اوضاع الحياة الاجتماعيّة.
أمّا الجماعة السياسيّة فهي ليست مجموعة من السياسيّين وحسب، بل هي كلّ من يعيش على أرض الوطن وينتمي إليه. فالمواطنون هم الذين يجب أن يحدّدوا نظام الحكم السياسيّ، وأن يختاروا قادتهم. ولكن، يجب

---

[74]– الأب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**، الطبعة الاولى، منشورات جامعة سيّدة اللويزة،2007، ص 136.

التّمييز بين ما يقوم به المواطنون الكاثوليك بإسمهم الخاصّ بالنسبة الى دولتهم، وبين الدّور الذي يؤدّونه في الشأن العامّ بإسم الكنيسة. فالجماعة السّياسيّة إذاً، تتألّف من الحكّام والمواطنين.[75]

وحدّد **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** السياسة في رسالته **" الكنيسة والشأن الوطني"**، وذلك استناداً الى تعاليم الكنيسة الجامعة ومنها "المجمع الفاتيكاني الثاني". وقد ورد في الرسالة : " تطرّق المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني إلى الشأن السياسي في غير مكان من وثائقه، فتحدّث عن طبيعة الجماعة السياسيّة وغايتها، وعن الجهد المبذول لتكوين نظام سياسي يحمي حقوق الشخص البشري في قلب الحياة العامة. واعترف بأنّ السياسة فنّ نبيل وشريف، إنما صعب يجب أن يستعدّ ذوو الأهلية، ويقضي بتكاتف الجميع، واحترام الخصوم". وتحدّث عن الكنيسة والجماعة السياسيّة فقال: "بوجوب التمييّز بين الأعمال التي يقوم بها المؤمنون أفرادًا وجماعات، بإسمهم الخاص، كمواطنين مسترشدين بضميرهم المسيحي، والأعمال التي يقومون بها بإسم الكنيسة، وبالاتحاد مع رعاتهم"... وأكدّ أنّ الكنيسة لا ترتبط بأي نظام سياسي... والجماعة السياسية والكنيسة مستقلتان، لا ترتبط الواحدة بالأخرى في الحقل الخاص بكل منهما، ويجدر أن يقوم بينهما تعاون لخدمة الجميع. وتستخدم الكنيسة الوسائل الزمنية بقدر ما تقتضيه رسالتها الخاصة. ومن اختصاصها أن تشجّع وتقيّم في الجماعة البشريّة كل حق وخير وجمال. "[76]

وجاء في شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان[77]: " أن السياسة "فن شريف" يلتزم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي والاداري والثقافي، المتعدّد الشكل، من اجل تعزيز الخير العام، الذي هو مجمل اوضاع الحياة الاجتماعية التي تمكّن الاشخاص والجماعات من تحقيق ذواتهم تحقيقاً افضل. ويضيف انها "فن شريف" لارتباطها بالشخص البشري وكرامته وحقوقه الاساسيّة المرتكزة على الشريعة الطبيعيّة المكتوبة في قلب الإنسان والحاضرة في مختلف الثقافات والحضارات".[78]

---

[75]- الأب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**، المرجع السابق، ص 136-137.

[76]- الرسالة الثالثة والعشرون في " الكنيسة والشأن الوطني" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة الصوم الكبير 2008، بكركي، الجمعة في 25 كانون الثاني 2008 .www.bekerke.org.lb

[77]- **شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان:** هي مبادرة لبنانية مسيحيّة صدرت عن المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، هذا المركز الذي يحظى برعاية غبطة البطريرك الكردينال مار نصرالله بطرس صفير، وبالتعاون مع اللجنة المشتركة لكنائس لبنان. هذه الشرعة تنطلق من تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان، وتهدف إلى توعيّة المواطن اللبناني على دور السياسة في خدمة الإنسان والخير العام، وعلى مفهوم لبنان الوطن والخصوصية ومعايّير الإنتخاب والمحاسبة والمساءلة. راجع "شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"، منشورات المركز الماروني للتوثيق والابحاث، 2009، .www.mcdrlebanon.org

[78]- المرجع اعلاه، ص6-7.

وتؤكد شرعة العمل السياسي:" أنّ السياسية هي "فن شريف" لأنّ اصحاب السلطة السياسية "خدّام الله للشعب وللخير"، فتفترض عليهم ان يمارسوا سلطتهم ضمن حدود النظام الاخلاقي الذي رتّبه الله، وان يعملوا بروح المسؤولية على توجيه قدرات المواطنين وطاقات الدولة نحو الخير العام الذي منه خير الجميع، وعلى تعزيز عناصره ومن اهمّها:

أ- احترام الشخص البشري بحدّ ذاته في دعوته وحقوقه الاساسيّة، وفي حرياته الطبيعية، وحمايتها والدفاع عنها.

ب- إنماء الشخص البشري بكل ابعاده الروحيّة والانسانيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، وتوفير ما يحتاج اليه لحياة كريمة، اي: الغذاء والكسوة والعمل والتربية والثقافة، والاستعلام المناسب، والحق في تأسيس عائلة، وسواها.

ج- توفير السلام والعدالة والاستقرار الامني بواسطة مؤسسات الدولة النظاميّة والامنيّة".[79]

وتحدّد شرعة العمل السياسي، مجال العمل السياسي[80]: " يتناول العمل السياسي على مستوى الخير العام، قطاعات اساسيّة هي تنظيم الحياة العامّة في مقتضياتها اليومية ومتفرعاتها، ادارة شؤون الدولة في نشاطها الداخلي: الدوائر والاجهزة والمخططات والمشاريع في ميادين الاقتصاد والاجتماع والتشريع والثقافة، كما في نشاطها الخارجي بما تقيم من علاقات متبادلة مع الدول، وما تبرمه من معاهدات واتفاقات لصالح الجميع، فضلاً عن تعزيز محبة الوطن وكرامته وقيمه وتراثه ورموزه وتاريخه وعاداته، وتحقيق آمال ابنائه وتطّلعاتهم، وازالة هواجسهم، وتجنيبهم ما يتهدّدهم من اخطار.

فلا مجال لقيام حياة عامة وطنية سليمة مبنية على اساس انساني، الا بتعزيز حسّ العدالة والارادة الطيّبة في خدمة الخير العام، والعمل اليومي بروح الخدمة المقرونة بالمناقبية والكفاءة والفعاليّة، والانصراف الى اتمام الواجب بتجرد وشفافيّة، وخلقيّة رفيعة في ممارسة السلطة."[81]

---

[79]- "شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"،المرجع السابق، ص7.

[80]- وتوضح الشرعة الجانب السلبي المرفوض في السياسة:" ان السياسّة عمل اخلاقي لا يتلاءم مع التسلط والفساد والإلتباس. والمواطنون، اذ يمحضون ثقتهم بالمسؤولين السياسيين والحزبيين، انما ينتظرون منهم تأمين خير كل الناس، وقيادة الحكم ببذل ونبل، والقدرة على سماع الجميع.

ولذا فإنها تشجب كل اداء سياسي يعمل فعلياً وحصرياً لمصالح شخصيّة وفئوية على حساب الصالح العام، او يرهن حقوق المواطنين وكرامتهم بانتمائهم السياسي او دينهم او رأيهم، ويحدّ من الحريات العامة ولا سيما حرية الرأي والتعبير، والحرية المدنيّة والدينيّة، ويهمل الاقلّيات ويحرمها حقوقها، ويعمل على التفرقة وشقّ الصفوف. وبما أن السلطة السياسيّة تُمارس بإسم الشعب، فإنها تفترض تنوعاً في الاراء، يبدأ مع الافراد ديمقراطياً او يتبلور في الاحزاب والتيارات السياسية من دون مصادرة الآخر المختلف حقه في التفكير، او اختزاله او اهماله. الكل يهدف الى ان توفّر السلطة السياسيّة للافراد والعائلات وسائر المجموعات خيرهم المشترك، بتأمين الظروف الحياتيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة اللازمة لتحقيق ذواتهم. فيكون العمل السياسي للتنافس في وضع البرامج الكفيلة بتأدية هذه الواجبات وتنفيذها في شكل افضل وأشمل، دونما تقاتل او تخوين او صدامات." راجع "شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"، المرجع السابق، ص9-10

[81]- المرجع اعلاه، ،ص 9 .

ثانياً– جماعة المؤمنين والسياسة

1 –بعض المبادىء التي تسيّر عمل الكنيسة في السياسة

استوحى **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** في رسالته "الكنيسة والشأن الوطني"[82] من تعاليم المجمع الفاتيكاني الثاني حيث جاء فيها بعض المبادىء التي تسيّر عمل الكنيسة في السياسة:

–"ان رسالة الكنيسة ليست على المستوى السياسيّ، لأن الغاية التي وضعها لها مؤسسها السيد المسيح هي من نمط ديني."

–"ان المسيح لم يرد أن يكون مسيحًا سياسيًا، ولكن على الكاثوليك أن يكونوا ذوي كفاءة سياسيّة في إدارة الشؤون العامة. ويجب ألاّ يتميّز المسيحيون عن سواهم بمؤسساتهم السياسية. وتجب حماية حقوق الإنسان في أي نظام سياسي".[83]

–"الكنيسة التي لا ترتبط بأي نظام سياسي، توّد ان تتمكن من الانتشار بحرية، لخير الجميع، في ظل نظام يعترف بالحقوق الاساسيّة للشخص والعائلة ويعترف ايضاً بمقتضيات الخير العام."

ويقول المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني: "من الضروري أن يكون هناك قانون وضعيّ، ينظّم توزيع وظائف السلطة وأجهزتها كما يجب، ويحمي الحقوق حماية فعّالة، لا ترتبط بأيّ شخص كان. وذلك لكي يؤدّي تعاون المواطنين الواعين إلى نتائج حميدة في الحياة السياسيّة اليوميّة" .[84]

---

[82]- راجع الرسالة الثالثة والعشرون في " الكنيسة والشأن الوطني" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة الصوم الكبير 2008، بكركي، الجمعة في 25 كانون الثاني 2008 .www.bekerke.org.lb

[83]- "ومعلوم أن الأنظمة الديكتاتوريّة تؤذي، بصورة خطرة، حقوق الشخص البشري، وتقوم حاجزًا أمام الحريّة المدنيّة والدينيّة، وتميل بالسلطة لمصلحة فئة، ويجب رذلها". راجع الرسالة الثالثة والعشرون في " الكنيسة والشأن الوطني"...، المصدر السابق.

[84]– المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني، **الوثائق المجمعيّة**، نقلها الى العربيّة: يوسف بشاره(مطران اوستراليا الماروني)،عبده خليفة(خبير في المجمع الفاتيكاني الثاني) وفرنسيس البيسري(عضو اللجنة اللاهوتية الدولية)، طبعة رابعة منقحة، عدد75،ص379.

2 –دور رجال الدين

ويضيف **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** مستنداً الى المجمع الفاتيكاني الثاني : " لكن واجب رجل الدين يقضي عليه بأن يذكّر بالمبادئ التي تقوم عليها السياسة القويمة، دون أن ينغمس في أوحالها، ويقع في ما لدى بعض أهلها من اعوجاج. ويشدّد المجمع على النظر نظرة صحيحة إلى العلاقات بين الجماعة السياسيّة والكنيسة لاسيّما في المجتمعات التعدّدية.

وتحدّث المجمع الفاتيكاني الثاني في وثيقته قرار في مهمة الأساقفة، عن حريّة هؤلاء وعلاقاتهم بالسلطات العامة، فقال: "لكي يقوم الأساقفة بمهمتهم الرسوليّة التي تهدف إلى خلاص النفوس، ينعمون بحرية وباستقلال كاملين وتأمين بالنسبة إلى كل سلطة مدنيّة... إنّ الأساقفة يهتمّون بخير قطيعهم الروحي، فإنهم يشتغلون أيضًا وبذات الفعل للتقدم والازدهار الاجتماعي والمدني.

وشدّد المجمع في وثيقته الحريّة الدينيّة، على علاقة الأساقفة بالسلطات العامة، فقال: "يجب أن تتمتّع الكنيسة بحريّة العمل بقدر ما يقتضيه سهرها على خلاص البشر. فالحرية من خصائص الكنيسة بالذات حتى أنّ الذين يحاربونها يتصرّفون ضدّ إرادة الله. فحرية الكنيسة هي مبدأ أساسي لعلاقتها بالسلطات العامة والنظام المدني كله". "[85]

3 –دور العلمانيين

ويتابع **البطريرك** مستنداً الى تعاليم الإرشاد الرسولي : " بيد أنّ من واجب الكنيسة أن تذكّر بلا ملل بالمبادئ التي وحدها تستطيع أن تؤمّن حياة اجتماعيّة متناسقة، تحت نظر الله. ولأنّ الكنيسة تعيش في العالم، فإنّ أعضاءها(...) يشاركون في بعدها الدنيوي؛ وهذا بطريقة مختلفة. وبالأخصّ، إنّ مشاركة المؤمنين العلمانيين

[85]– وفي هذا السياق، يؤكد البطريرك مار نصرالله بطرس صفير في الرسالة ذاتها مستنداً الى تعاليم الإرشاد الرسولي "رجاء جديد للبنان" : " أنّ الكنيسة، بحكم مهمّتها وصلاحيتها، لا يمكن الدمج بينها وبين الجماعة السياسيّة بأي حال من الأحوال، ولا ترتبط بأي نظام سياسي، وهي في آنٍ واحد، علامة سموّ الشخص البشري وحصانته. إنّ رسالتها الأولى هي أن تقود البشر إلى المسيح الفادي والمخلّص. فليس لها إذن أن تلتزم، مباشرة، الحياة السياسيّة، لأنّ ليس عندها في الواقع حلول تقنيّة(...)، ولا تقترح أنظمة ولا برامج اقتصاديّة وسياسيّة، ولا تبدي إيثارًا لهذه أو تلك، شرط أن تظلّ كرامة الإنسان محترمة ومعزّزة كما يجب، وأن يُفسح لها المجال الكافي لتنجز مهمتها في العالم." راجع الرسالة الثالثة والعشرون في " الكنيسة والشأن الوطني" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة الصوم الكبير 2008، المصدر السابق.

ترتدي أسلوبَ القيام بعمل ووظيفة، على حدّ قول المجمع، "خاصّ بهم": وهو ذلك الأسلوب الذي نسمّيه "الطابع الدنيوي".

إن الكنيسة، في حكمتها واهتمامها بأن تخدم الإنسان والإنسانيّة، ترغب في أن تساعد أولئك الذين يعود إليهم القيام بخدمة عامّة، فيؤدّوها على أحسن ما يُرام، خدمة لأخوتهم(...).

ينبغي أيضًا أن نذكّر بأنّ هناك ممارسة مسيحيّة لإدارة الشؤون الزمنية، لأنّ البشرى الإنجيليّة تنير جميع الشؤون البشرية التي هي وسائل معدّة، في آنٍ معًا، لأن تبني الأسرة البشريّة، وتقود إلى السعادة الأبديّة. ولا يمكن أن يكون للمسيحيّين "حياتان متوازيتان: إحداهما، الحياة المسمّاة روحيّة، وهي كذلك بقيمها ومقتضياتها، والأخرى التي يقال لها علمانية"، التي لها قيم مختلفة عن الأولى أو مضادة لها. ومن هنا، ومن أجل أن يبثّوا الروح المسيحيّة في النظام الزمنيّ بالمعنى الذي هو خدمة الشخص والمجتمع، لا يجوز للعلمانيّين المؤمنين قطعيًا التخلّي عن المشاركة في "السياسة"، أي عن النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، والتشريعي، والإداري، والثقافي، المتعدّد الأشكال الذي يستهدف تعزيز الخير العام، عضويًا عبر المؤسسات."[86]

وبالتالي، نستنتج ان الكنيسة توجّه الضمائر وتنيرها، لكنها لا تحكم في فائدة هذه السياسة او غيرها، ومن ناحيّة اخرى لا تعتنق اي نظام سياسي خاصّ، ولا يمكنها ان تتلوّن بهذا او ذاك من الالوان السياسية، بل ترضى بكل اداء ونظام يضمن للانسان حقوقه وخيره واستقراره وكرامته، ويفسح في المجال لجميع المواطنين ليحققوا شخصيتهم في مناخ من الحريّة والعدالة الاجتماعيّة والمساواة وتكافؤ الفرص. فهي لا تهمّها الشؤون السياسية إلا بقدر ما تحسن أو تسيء إلى المجتمع البشري وأفراده. وان تعاطي الكنيسة المارونيّة السياسة يبقى على صعيد المبادئ والتوجيه العام، وهو مقصور على الشأن الوطني وهو مبرّر بالعقيدة المسيحيّة ومبرّر بالدور التاريخي الكبير للكنيسة في تكوين لبنان.

[86]– وبالمعنى يقول البطريرك مار نصرالله بطرس صفير: " ان الكنيسة في لبنان تعرف أن رسالتها هي العمل لخير الإنسان الروحي والمادي. وهي لا تهمّها الشؤون السياسية إلا بقدر ما تحسن أو تسيء إلى المجتمع البشري وأفراده. وتعاطيها السياسة يبقى على صعيد المبادئ والتوجيه العام. وهو مقصور على الشأن الوطني. وهو لا ولن يلهيها عن دورها الروحي والإنساني. وهذا ما قامت وتقوم به على قدر ما بين يديها من وسائل يوفرّها لها أبناؤها وكل الذين يهمّهم الخير العام، والسلام على الأرض." راجع الرسالة الثالثة والعشرون في " الكنيسة والشأن الوطني" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة الصوم الكبير 2008، المصدر السابق.

البند الثاني : تعاطي الكنيسة المارونيّة في الشأن السياسي

يُظهر لنا تاريخ الكنيسة المارونيّة أنّه كانت لها محطاتٌ مهمةٌ في الشأن السياسيّ اللبنانيّ. فهذا التدخل مبرّر بالعقيدة المسيحيّة، ومن ناحية أُخرى هو مبرّر بالدور التاريخيّ للكنيسة في تكوين لبنان.

اولاً– تعاطي مبرّر بالعقيدة المسيحيّة

يؤكد المجمع البطريركي الماروني(2006) أنّه "عندما نتكلّم عن الكنيسة والسياسة نعني: أوّلاً، الكنيسة كمرجعيّةٍ دينيّة تتعاطى الشأن السياسيّ، وثانيًا، أبناء الكنيسة الموارنة على مختلف انتماءاتهم واتّجاهاتهم في لبنان وبلدان الانتشار. إنّ مصير الموارنة السياسي والاجتماعي انطلق من ارتباط ديني وثقافي، جعل منهم طائفةً لها وجهها المميّز، من خلال الخيارات الأساسيّة التي غلّبت فيها مبدأ الانفتاح والوصل على مبدأ الانغلاق والفصل، فتعاونوا مع الغير بغية خلق إرادة عيش مشترك وهذا ما يشرح رفض الموارنة أن يكون لهم بلد يتفرّدون به وحدهم، وتفضيلهم دومًا العيش المشترك."[87]

والكنيسة المارونيّة لها حق التدخل في الشأن السياسي: " فهي تتدخل لتوجّه وتنصح لان خبرتها بالمبادىء المسيحيّة تسمح لها ان تسدّ من عجز العلمانيّين وخاصّة في اوقات الازمات ولأنّ الكثيرين من العلمانيّين الذين يتعاطون السياسة، ما زالوا بعيدين عن جوهر هذه الممارسة الراقية والنابعة من القيم المسيحيّة، فقد تناولت عظات السيّد البطريرك ورسائله وتصريحاته وبيانات مجلس المطارنة الموارنة، الإلتزام السياسي بمعناه العميق دفاعًا عن القيم الوطنيّة كالإستقلال والسيادة، والقرار الحرّ، وشدّدت على ضرورة الإسهام في تصحيح الممارسة السياسيّة الديموقراطيّة، لترتكز أكثر على الأخلاق، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه والحريّات العامّة، وحدّدت المعايير والمقاييس التي على المواطن أن يعتمدها، في ممارسة حقوقه، والقيام بواجباته، عند اختيار ممثّليه."[88]

[87]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: الكنيسة المارونية والسياسة، الفقرة 3.

[88]– المجمع البطريكي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الاشخاص، **النص التاسع : العلمانيّون**، الفقرة 29 .

استند **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** في دفاعه عن تدخّل الكنيسة في السلطة الزمنيّة الى المجمع الفاتيكاني الثاني، فأكدّ: " أنّ مهمة الكنيسة لا تقتصر فقط على الطابع الروحيّ بل انها تختص بكل اوجه الحياة الانسانيّة. اذا كانت مهمة الكنيسة دينيّة، فهي تشمل كلّ ما يمتّ إلى الدين بصلة. ومعلوم ان الدين ينظّم علاقة المؤمن بربّه وبأخيه الانسان ومجتمعه وبالتالي بسائر المخلوقات. فمهمة الكنيسة اذن روحيّة واخلاقيّة وهي تتناول النشاط الانساني على اختلاف انواعه الذي يخضع لقواعد الآداب والاخلاق."[89]

ويضيف **البطريرك** أنّ مهمة الكنيسة تشمل كل اوجه النشاط الانساني، فمن المنطق ان تتدّخل في المجال السياسيّ الذي يهدف الى تنظيم مجمل النشاطات الاجتماعيّة :" وانطلاقًا من مسؤوليّة الكنيسة في السهر على خير المؤمنين الروحي وصحتهم الأدبيّة والأخلاقيّة، بات من حقّها وواجبها أن تسنّ لهم قوانين وتسدي إليهم نصائح وتوجّه إليهم ارشادات وتلزمهم بما لها من سلطة، بما تستطيع أن تلزمهم به من شرائع تقيّدهم تقييدًا ضميريًّا امام اللّه والناس ونفوسهم. وبات من واجب المسيحيّين أن يتقيّدوا بهذه الشّرائع ويتصرّفوا على ضوئها ويعملوا بوحيها في كل ما يتعاطونه من شؤون في حياتهم الخاصة والعامّة. وهكذا نرى أن الكنيسة تتدخّل وحدها في خصوصيّات الانسان عندما يخلو بربه وضميره. وهي تتدخّل أيضًا في أنظمة المجتمع".[90]

فالكنيسة ترى ان هذا التدخل ضروريٌ وبخاصةٍ عندما تنتهك السلطة الزمنيّة القواعد الادبيّة، فيقول **البطريرك صفير** في رسالة صوم 1990: "والقول ان دور الكنيسة يجب ان يقتصر على الشؤون الروحيّة هو قول يتجاهل حقيقة الكنيسة ومهمّتها الأساسيّة. ودعوة رجال الدّين إلى الاهتمام بالروحيّات ليس الا دعوة طالما وجّهها من يتبرَّمون بتوجيهات الكنيسة التي لا يمكنها ان تقف مكتوفة الأيدي عندما تنتهك حرمة القواعد الأدبيّة كأنّ اللّه ما أنزل من وصايا ولا سنّ شرائع ولا وضع نواميس تلزم المؤمنين الزاماً ضميريًّا ولا بعث أنبياء ولا أرسل "ابنه الوحيد إلى العالم لنحيا به" ومن النافل القول، والحالة هذه، أنّ كلّ ما هو بشريّ لا يمكن

---

[89]– الرسالة الخامسة "الكنيسة والسياسة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة صوم 1990، البطريركيّة المارونيّة في بكركي ، في15 شباط 1990، فقرة 6.

[90]– وفي هذا السياق، يؤكد البطريرك ان مهمة الكنيسة الدينيّة تفرض عليها التدخل احياناً في النشاط الانساني :"وللكنيسة في حقل نشاطها استقلاليّة تامة وسيادة كاملة تمكنّها من القيام برسالتها، ولا حاجة إلى التأكيد ان هذه الرسالة تهدف إلى خير المؤمنين روحياً وزمنياً. وهذا ما اشار إليه المجمع الفاتيكاني الثاني بقوله: "ان الرسالة الخاصة التي عهد بها المسيح إلى كنيسته ليست سياسيّة ولا اقتصاديّة ولا اجتماعيّة، لان الهدف الذي رسمه لها هدف ديني. وهذه الرسالة تفرض على الكنيسة مهمة وتعكس أضواء وقوى يمكن استخدامها لتكوين جماعة البشر وتثبيتها وفق الناموس الإلهي. وهكذا تستطيع الكنيسة، لا بل يجب عليها عندما يلزم وبحسب المكان والزمان أن تقوم بمشاريع تهدف إلى خدمة الجميع وخاصة المعوزين، كالاعمال الخيرية وما شابه." راجع الرسالة الخامسة "الكنيسة والسياسة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة صوم، المصدر السابق، الفقرة 5 و 9.

أن يكون غريباً عن الكنيسة. ولهذا نرى الكنيسة، في كلّ أقطار العالم، تسعى، حيثما تتمتّع بما يحق لها من حريّة، إلى القيام بنشاطات تدور حول الانسان في خصوصيّاته والمجتمع في انظمته والوطن في توجّهاته."[91]

وبإختصار، نستنتج ان مهمّة الكنيسة وعقيدتها المسيحيّة يبررون تدخّلها خارج المجال الروحي في المجال السياسيّ.

ثانياً- تعاطي مبرّر بالدور التاريخي للكنيسة في تكوين لبنان

ذكر المجمع البطريركي الماروني (2006) أنّ التعاطي الماروني في السياسة بدأ قبل نشوء دولة لبنان الكبير " إنّ تجربة الموارنة في السياسة هي من أقدم وأكثر التجارب تنوّعًا واكتمالاً بين مسيحيّي الشرق. لقد تميّز دور الموارنة بتعاطيهم المباشر في السياسة، على مستوياتٍ ثلاثة: داخل الإطار الكنسيّ برعاية البطريركيّة المارونيّة، وعلى مستوى السياسيّين، ولاسيّما النافذين منهم، وعلى المستوى الشعبيّ العام. بدأ التعاطي الماروني في السياسة قبل نشوء دولة لبنان الكبير بعدّة قرون. ولقد خَبِر الموارنة السياسة، من موقعَي السلطة والمعارضة، واتّخذوا الخيارات والمبادرات في مفاصل تاريخيّة أساسيّة، وتواصلوا مع المحيط المختلف بحكمة ودراية وبمرونة تُمازِجها صلابة، وذلك نتيجةً لممارسة سياسيّة طويلة وإن تخللها بعض الاخطاء."[92]

وقد جاء على لسان **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** أنّه، ومنذ نشأت الطائفة المارونيّة، كان للبطاركة الموارنة دور سياسيّ وروحيّ في تكوين لبنان : "هناك حقيقة تاريخيّة لا سبيل إلى انكارها وهي أن كنيستنا المارونيّة – ونقولها ببساطة – كان لها دورها الكبير في تكوين لبنان وما تميّز من خصائص وما تفرّد به من ميزات." ويؤكد **البطريرك:**" أنّ رجال الدين في الكنيسة قد تولّوا السلطة الزمنيّة إلى جانب السلطة الروحيّة في فترات مختلفة من الزمن، يوم كان يعتصم الموارنة في جبالهم في وجه كل الغزاة والفاتحين، محافظةً منهم

---

[91]– الرسالة الخامسة "الكنيسة والسياسة" ... ، المصدر السابق، الفقرة 6.

[92]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**،الفقرة 1.

على حرياته ومعتقداتهم الدينيّة وعاداتهم الموروثة، دون أن يناصبوا محيطهم العداء وقد عرفوا كيف يتعاطون معه بمرونة تُمازِجها صلابةٌ حفظوا معها ما كانوا يحرصون عليه من كرامة واستقلال في الرأي والتوجه."

ويتابع **البطريرك صفير** معدداً البطاركة الموارنة الذين لعبوا دوراً سياسياً من الدرجة الاولى ويقول: "قد كتب الموارنة في تاريخ لبنان صفحات مجيدة ملأى بالنضال الوطني منذ نشأة البطريركيّة المارونيّة في أواخر القرن السابع ومع أوّل بطريرك عليها مار يوحنّا مارون. وقد ذكره خلف له هو المؤرّخ الكبير البطريرك الدويهي بالكثير من الثناء على جهاده الكنسي والوطني. وقد تأثّر بخطاه خلفاؤه في الاهتمام بالشأن الوطني يوم كان الموارنة وعلى رأسهم قادة الرّأي يجتمعون حول البطريرك للتشاور في شؤونهم العامة.(...) غير أنّ البطاركة على اختلاف الأنظمة في لبنان، من عهد الإمارة إلى القائمقاميّتين فالمتصرفيّة فالإنتداب لم يعنوا بالسياسة بقدر ما اهتمّوا بالشأن الوطني. وعندما نشأت الدولة الحديثة وقامت الجمهوريّة تركوا للعلمانيّين ممَّن تفرَّغوا للشأن السياسي الاهتمام به."[93]

ويظهر الفكر السياسي للبطريرك الياس لحويك من خلال ثلاث رسائل، يمكن اعتبارها اساس فكره السياسيّ والوطنيّ، وهذه الرسائل هي : "حياة الشعوب" 10-12-1923، حيث بدت البطريركيّة وكأنّها صدى لصوت البابا بيّوس الحادي عشر في الشّرق، الذي كان يدعو الى محبّة الوطن. وفي الرّسالة العامّة الصّادرة في 3-12-1925، وهي تحمل عنوان "السلطة"، كشف البطريرك فكره السّياسيّ ومبادئه الوطنيّة بوضوح. ثم في "محبّة الوطن" الصادرة بتاريخ 8-12-1930، أعلن الحويّك انّ تلك المحبّة تحلّ في المرتبة الثانية، اي بعد محبّة الكنيسة.[94]

---

[93]- ويعدّد البطريرك مار نصرالله بطرس صفير بعض أهم البطاركة الذين لعبوا دورهم : " وحسبنا أن نذكر من بينهم أبرزهم وجهًا وأفعلهم دورًا من دانيال الحدشيتي في القرن الثالث عشر الذي حاصره المماليك هو ومن معه في قلعة الحصن في اهدن أربعين يومًا وعندما "احتالوا عليه، على ما يقول المؤرّخ الحريري، وأمسكوه، كان إمساكه فتحًا عظيمًا"، إلى موسى العكّاري الذي كانت له علاقة مع الامبراطور كارلوس الخامس في القرن السادس عشر، إلى بطاركة القرن السابع عشر وأشهرهم يوحنا مخلوف وجرجس عميرة اللّذان سهّلا للأمير فخر الدين وخلفه الأمير ملحم إقامة علاقات مع أوروبا، ويوحنّا الصفراوي واسطفان الدويهي اللّذان توسَّطا ملوك فرنسا وخاصة لويس الرابع عشر لدى الباب العالي في ما كان يطرأ على اللّبنانيّين من مكاره، إلى يوسف حبيش وإيحاؤه بعقد عاميّة أنطلياس لتوحيد اللّبنانيّين، وبولس مسعد وأحداث سنة 1860 في القرن التاسع عشر إلى الياس الحويّك الذي سُمّيَ بحق بأبي الاستقلال اللّبناني، وأنطوان عريضه والميثاق الوطني ومؤتمر بكركي إلى بولس المعوشي ومواقفه الوطنيّة إبّان ثورة 1958 وما تبعها من تطوّرات على الحياة الوطنيّة في لبنان وكان البطاركة عبر هذه القرون يناصرون الشعب في مطالبه المحقّة ويدافعون عن حقوقه وكرامته".
راجع الرسالة الخامسة "الكنيسة والسياسة ....، المصدر السابق.

[94]- الأب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**،المرجع السابق،ص79.

أما الفكر الوطني للبطريرك بولس المعوشيّ[95](1955–1975) فيظهر من خلال بعض رسائله البطريركيّة وهي: "محبّة الوطن"(1959)، "القضيّة الاجتماعيّة"(1962)، "في السلام" (1968)، و"الى أين المصير"(1969)؛ فالوطن في نظر البطريرك المعوشيّ هو "العائلة الكبرى"، والبطريركيّة التي لم ينفصل اسمها يوماً عن اسم لبنان، تحمل مسؤوليّة تاريخيّة ضمن هذه العائلة، وهي رمز الأخلاق والضمير، ودورها الوطنيّ إنّما يكمن في تقويم ممارسة السّياسة الوطنيّة والمساهمة في تحسّن أدائها وتطوّر ممارستها عند الحاجة. ولبنان الوطن هو "عائلة واحدة" ضمن مساحة صغيرة في حدودها الجغرافيّة، غير أنّها واسعة في حدودها المعنويّة والسياسيّة والثقافيّة والفكريّة. وما هدف البطريركيّة المارونيّة إلا الدّفاع عن حقّ هذه العائلة، والزّود عن حريّتها وكرامتها وصيانة هذه الارض الصغيرة بمساحتها، الكبيرة بطموحها وتطلّعاتها، وتوطيد الوحدة الوطنيّة، وسلامة الوطن، كي يبقى لبنان حرّاً أبيّا ومؤمنا بالله.[96]

ويمكننا تلخيص الفكر السياسي للبطريرك انطونيوس خريش(1975–1986) في الرسالتين البطريركيّتين العامتين : " أمثولة الاحداث"(1976)، و"خواطر في التربيّة الدينيّة، والادبيّة والوطنيّة" (1977)، فيتمحور فكره حول النقاط التاليّة:

–التربيّة عموماً والتربية الوطنيّة خصوصاً؛

–الامانة العامة؛ وهي لا تُفهم بمعزل عن الدستور، والانظمة، والشّرائع واحترام القوانين والمؤسّسات، والخدمة العسكريّة؛

–تدعيم الوحدة الوطنيّة؛

---

[95]– وقد جاء في نص مذكرة البطريرك المعوشي الموجهة الى من تصفهم ب "ابنائها النواب الاعزاء" بتاريخ 5 نيسان 1966، شرح الاسباب التي دفعت الكنيسة الى التدخل في الشأن السياسي وهذا ابرز ما ورد فيها : " واذا كانت البطريركية اضطرّت الى التدخل في بعض الظروف، فلأنها وجدت نفسها أمام حالات خطيرة، تتعلّق اما بسلامة البلاد أو بمصير الحكم، وهي في مواقفها هذه لم تستلهم سوى مصلحة الوطن، ولم تسترشد الا بخطوط الميثاق الوطني وما يفرضه من التزامات لتعزيز وحدة سليمة بين المواطنين.

وتقيداً بروح هذا الميثاق وبنوده، ورغبة في إعطاء الدليل على مدى الوفاء للعهود المقطوعة، خرجت هذه البطريركية، في ظروف معينة، على واقعها الطبيعي لأنها آمنت بأن الوحدة الوطنية، اذا توافر لها التكافؤ، تكون أنجح الضمانات لسلامة هذا الوطن العزيز واستقراره وازدهاره، وكانت البطريركية في هذا المجال تأمل ان يقدّر المؤمنون قيمة تضحياتها، وأن يدرك الناقمون حقيقة أهدافها بحيث يلتقي الجانبان على صعيد واحد من الأخوّة الحقيقية وفي مجالات الصدق بالتعاون والاخلاص للوطن.

والبطريركيّة في ادراك مسؤولياتها، تستوحي تقاليدها التاريخيّة العريقة وتتجه بأنظارها دوماً الى الغاية الساميّة المنشودة، وهي صيانة لبنان وكرامته ومصالحه العليا، في إطار واقعه التاريخي، ومبررات وجوده، وكل إنحراف عن هذه القاعدة الأساسيّة من شأنه ان يسبب فقدان التوازن التقليدي بين الفئات اللبنانية ويثير القلق والإرتياب." راجع نص مذكرة البطريرك المعوشي موجهة الى من تصفهم ب"أبنائها النواب الاعزاء"، وقد نص المذكرة امين سر البطريركية: المطران نصرالله بطرس صفير، البطريركية المارونيّة في بكركي، بتاريخ 5 نيسان 1966، www.bkerke.org.lb

[96]– الأب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**،المرجع السابق، ص 88.

-الابتعاد عن العصبيات الطائفيّة بالتمسّك بالقيم الدينيّة المسيحيّة والاسلاميّة.[97]

وعليه، فقد برّرت الكنيسة المارونية تعاطيها في الشأن السياسي بالدور التاريخي الذي لعبته في تكوين لبنان فهي لم تكن تهدف بذلك سوى تحقيق مصلحة لبنان والوحدة الوطنيّة.

[97]- الأب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**، المرجع السابق، ص90.

الفصل الثاني : المسار التاريخيّ للموازنة في لبنان

لقد نشأت الكنيسة المارونيّة وسط محيطٍ واسعٍ، تميّز حتى القرن العشرين بالأنظمة الامبراطوريّة، وهي على التوالي الأنظمة البيزنطيّة والعربيّة والمملوكيّة والعثمانيّة. اما نحن في هذا الفصل سنتكلم عن تطور المسار التاريخي للموازنة ابتداءً من الحكم العثماني الى حين الخروج السوري من لبنان 2005. وسنقسم هذه المرحلة الى قسمين نتناولهما ببعض التفاصيل:

–المرحلة الاولى، تتناول الكنيسة في ظل حقبة ما قبل الدولة وبالتحديد مرحلة الحكم العثماني. فقد تمثّلت بحكم العثمانيّين حوالي أربعة قرون أيضًا، مرتكزًا على الخلافة الإسلاميّة المتمثّلة بسلاطين الآستانة، وعلى نظام المِلَل المستمدّ من عقيدة قبول المسلمين لأهل الكتاب. وكانت مرحلة بناء الداخل اللبناني، وامتداد مساحته الجغرافيّة من شماله إلى جنوبه، فشّكل التعايش الماروني – الدرزي مرحلة جديدة أساسها تأكيد الوجود بالعيش والتعاون مع الآخر. وانتقل الطموح الماروني من حدوده الدنيا في ظل حكم الامير فخر الدين الثاني– الاكتفاء بالخروج من العزلة والضيق والذميّة، وممارسة دور سياسي ثانوي– الى حدوده القصوى في القرن التاسع عشر في مشروع سياسي يعكس قوّتهم ويستدعي ترتيبات سياسيّة جديدة عبّروا عنها في اكثر من ظرف في انتظار تبلورها الكامل في لبنان الكبير. وتوّج الخط التصاعدي للموازنة بعد الحرب العالميّة الاولى اذ تحقّقت طموحات الجماعة المارونيّة ألاَ وهي بناء دولة لبنان الكبير عام 1920.

–اما المرحلة الثانية، فهي حقبة الدولة التي بدأت سنة1920 [98]. ومثلما انضجت الحرب العالميّة الاولى الشروط التي آلت الى نشوء لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي، نضجت شروط استقلال لبنان عن فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية في إطار التنافس البريطاني – الفرنسي على مصائر شعوب المشرق العربي. وفي سنة 1941 ، أُعتُبِر خطاب البطريرك عريضه الذي طالب فيه بحقّ لبنان بالاستقلال، كنقطة ارتكاز لميثاق 1943.

[98]- ففي الأوّل من أيلول 1920، اعلن الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي في بيروت، دولة لبنان الكبير، كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي. وقد تمَّ ذلك على أثر مفاوضاتٍ ترأس أهمّها البطريرك الياس الحويّك، بتفويضٍ من مجلس الإدارة اللبناني، المؤلَّف من ممثّلين عن الطوائف اللبنانيّة المختلفة.

وجاءت حرب1975، وكانت الكنيسة طوال فترة الحرب تطالب بالعودة إلى الثوابت الوطنيّة، رافضةً الاحتكام إلى السلاح والاستقواء بالخارج لحلّ المشاكل الداخليّة، لأنّه يضرب صيغة العيش المشترك، ويضرب قيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. وقد اعتبرت أنّ الحرب اللبنانيّة منذ بدايتها حتى نهايتها هي حروب الآخرين على ارض لبنان. وقد عملت الكنيسة المارونية على تشجيع الساعين إلى إيجاد الحلول لإنهائها، وساهمت في بلورة الأسس والمفاهيم التي ارتكز عليها اتفاق الطائف (1989). ونظرت الكنيسة إلى هذا الاتفاق على أنّه مدخل لطيّ صفحة الصراعات الماضية.

الهدف الاساسي من هذا الفصل ليس استعراض التطور التاريخي المفصّل للبنان، بل التركيز على البروز السياسي التدريجي للموارنة، وبشكل خاص لدور الكنيسة المارونيّة والذي أوصل الى قيام دولة لبنان الكبير كتتويج الحد الأقصى للدور السياسي للموارنة.

سنحاول في هذا الفصل توضيح السياق التاريخي لصعود الموارنة، وذلك من خلال:

- الدور المساعد للدروز في مرحلة أولى.
- المطالبة بالسلطة في القرن التاسع عشر.
- تأسيس لبنان الكبير في 1920

الفقرة الاولى: الكنيسة في مرحلة ما قبل الدولة

إنّ فترة ما قبل الدولة تنقسم الى ثلاثة مراحل هي : عهد الامارتين (1584–1842)[99]، عهد القائمقاميّتين (1842–1860)[100]، وعهد المتصرفيّة (1861–1915)[101] .

البند الاول: عهد الإمارتين (1584–1842)

في اوائل القرن السابع عشر، سيطر فخر الدين المعني امير الشوف على لبنان كله. وكان قد ورث السيادة على المناطق الدرزيّة في الجنوب، ثم بسط سيادته هذه على المناطق المارونيّة في الشمال. وبذلك وضع اساس الائتلاف الماروني– الدرزي الذي قام عليه كيان لبنان كولاية عثمانيّة.[102]

ودامت السيادة الدرزية التي توطدت في لبنان، منذ اوائل القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث بدأت تتراجع لصالح تقدم الموارنة في العدد والمكانة الاجتماعيّة. اضف الى ذلك الانقسام الداخلي الذي عكس التنافس بين الاسر الدرزيّة الاقطاعيّة.[103]

وقد يكون التقيّيم الذي يعطيه البطريرك إسطفان الدويهيّ لفترة حكم الامير فخر الدين المعني الثاني (1590–1633) مؤشراً الى طريقة ادراك الموارنة اللحظة التاريخيّة التي توافرت لهم آنذاك واضاءت على السياق المستقبلي لحركتهم.[104] يقول **الدويهي** "وفي دولة فخر الدين ارتفع رأس الموارنة لأنّ اغلب عسكره وكواخيه وخدّامه موارنة. فصاروا يركبون الخيل بسروج ويلفّون شاشات(...) ويلبسون طوامين وزنانير

---

[99]–عهد الامارتين: سيطر فخر الدين المعني امير الشوف على لبنان كله المناطق الدرزيّة والمناطق المارونيّة. هكذا تمكّن من وضع اساس الائتلاف الماروني– الدرزي الذي قام عليه لبنان كولاية عثمانيّة. وفي هذه الفترة لم يكن للموارنة دور سياسي فاعل بل كان يقتصر دورهم على مساعدة الدروز.

[100]–عهد القائمقاميّتين: لقد تم تقسيم لبنان الى منطقتين اداريتّين، شماليّة يتولى ادارة شؤونها قائمقام ماروني، وجنوبيّة يتولى ادارة شؤونها قائمقام درزي. وفي هذه المرحلة تحولت الشراكة المارونيّة–الدرزيّة في السلطة، والتي كانت بدأت مع فخر الدين الثاني، في ظل الارجحيّة الدرزيّة، استقلاليّة سياسيّة منعزلة في اطار جغرافي محدّد لكل من الطائفتين.

[101]–عهد المتصرفيّة: هذه المرحلة شكّلت النواة السياسيّة والقانونيّة والجغرافيّة لدولة لبنان الكبير. وبرز لبنان في شكل جديد يرتكز على " النظام الاساسي"، بمواده السبع عشرة. وأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي يعينه الباب العالي ويكون مسؤولاً لدى الاستانة.

[102]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، الطبعة العاشرة ، دار النهار للنشر، بيروت، 2008، ص31.

[103]– المرجع اعلاه ، ص 34.

[104]- جورج شرف،"التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المركز الماروني للتوثيق والابحاث، بدون تاريخ نشر، ص 58–59.

مسقطة ويحملون البندق والقفاص المجوهرة. وفي ايامه تعمّرت الكنايس في بكفيا والعربانيّة وبشعلة وكفرزينا وكفرحلتا وقدموا المرسلين الاجانب من بلاد الفرنج وأخذوا السكنة في البلاد".[105]
ويستنتج من نص الدويهي بداية خروج الموارنة من وضع الذميّة الاجتماعية والسياسية الى نوع من الحريّة الدينيّة وبداية دور سياسي، وهما أمران سوف يتبلوران حتى القرن التاسع عشر.

وبالتالي، قام التعايش على ميزان قوى كانت الارجحيّة فيه للدروز، مما أدّى الى نوع من التراتبيّة الوظيفيّة في العلاقات الدرزيّة– المارونيّة. فمن الناحيّة الاقتصاديّة، كان الدروز اسياد الارض ومالكيها والمستفيدين من نتاجها، بينما كان الموارنة المزارعين العاملين فيها ولكن الغريبين عنها. ومن الناحيّة المجتمعيّة، طبع الدروز المجتمع بطابعهم (معتقدات وتنظيم وعادات وتقاليد وسلطة الخ...)، بينما ظلّ الموارنة على هامش هذا المجتمع، ينتظمون في نماذج مصغّرة للنظام المجتمعي السائد في الجبل الماروني. من الناحية السياسية كان الدروز أسياد السلطة وفي يدهم القوة والقرار، والى جانبهم الموارنة في وضع الشركاء المساعدين.[106]

والمرحلة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر سوف تشهد الصعود التدريجي للموارنة سياسياً واجتماعياً، ما أدى الى انقلاب في ميزان القوى مع الدروز، ويحدّد **د. جورج شرف** هذا الصعود ب " مجموعة من متحوّلات إيجابيّة اصابت المجتمع الماروني ومنها: النمو الديمُغرافي المتسارع للموارنة الذي دفع في اتجاه توسيع رقعة انتشاريّتهم الجغرافية الى ما وراء جبل لبنان التاريخي؛ تزايد المُلكية المارونية في المنطقة الدرزيّة؛ المتحول الثقافي نتيجة تفاعل المجتمع الماروني مع فكر النهضة الاوروبية والثورة الفرنسيّة، بخاصة لجهة تنامي افكار الحريّة والمساواة الديمقراطيّة في المجتمع الماروني".[107]

وادى التطوّر التاريخيّ في القرن التاسع عشر الى انقلاب جذري في ميزان القوى، ليس في اتجاه اقامة توازن متساوٍ في التأثير بين الموارنة والدروز بل في اتجاه قيام تراتبيّة جديدة وضعت الماروني في الموقع الاول على حساب الدرزي المتراجع الى الموقع الثاني. فالدروز رفضوا الاستكانة في المواقع الخلفيّة سياسياً، والموارنة تابعوا اندفاعاتهم التصاعديّة في اتجاه صياغة الجبل على قياس تطلعاتهم وعلى حساب الدروز. من

---

[105]– البطريرك اسطفان الدويهيّ، **تاريخ الازمنة**، منشورات دار خاطر، بيروت، بدون تاريخ نشر.
[106]– جورج شرف،" التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص61.
[107]– المرجع اعلاه، ص 63–64.

هنا، كانت التراتبيّة مصدر صراعٍ تُرجم خصوصاً في المناطق المختلطة حيث تواجهت جماعتان مستقلتان متنافستان وصولاً الى العنف الدموي في ثورات 1841،1845 و1860.[108]

والتطورات اللاحقة سوف تترجم هذا التحوّل عملياً بدءاً من عريضة الانعامات وصولاً الى نظام المتصرفيّة.

البند الثاني: التحول الكبير عند الموارنة

ان التحوّل الكبير عند الموارنة له وجهان: وجه فكري يختصر بالمساواة الاجتماعيّة، وسياسي أساسه المطالبة بالسلطة؛ وقد عبّرت عريضة الانعامات بشكل اساسي عن وجهٍ عملانيٍ، وحصول الموارنة تدريجياً على بذور سلطة سياسيّة بدءاً من القائمقاميّة وصولاً الى المتصرفيّة.

اولاً- عريضة الإنعامات

1 -المطلبيّة السياسيّة الإجتماعيّة

وقد برزت المطلبيّة السياسيّة الاجتماعيّة للموارنة وعُبِّر عنها بعريضة "الإنعامات المطلوبة من مولانا السلطان"[109] في تشرين 1840، والتي تعبّر عن الدور المتصاعد سياسياً للكنيسة المارونيّة على حساب الاعيان الموارنة.

ويبرز البند 12 من عريضة "الانعامات" المطالبة بالسلطة على قاعدة بذور ديمقراطية فيما يلي: " إن الحاكم دايماً على جبل لبنان وانطيلبان بحسب المعتاد القديم لا يكون إلا مارونياً من العائلة الشهابيّة الشريفة من كون سكان الجبل المذكورة الاكثر عدداً هم الموارنة. ويكون تنصيب هذا الحاكم الماروني على الجبل

---

[108]- جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص 63.

[109]- العريضة رفعها البطريرك الماروني والمطارنة الموارنة الى السلطان العثمانيّ في 29 تشرين الاول 1840. راجع الملحق رقم 1: نص الصيغة الاولى للعريضة المرفوعة الى السلطان العثماني في 29 تشرين الاول سنة 1840، موجودة في محفوظات البطريركيّة المارونيّة في بكركي، وثيقة رقم 5817، أوراق البطريرك حبيش. اما النص الرسمي فقد نشره أسد رستم، **الأصول العربيّة لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا**، المجلّد الخامس، ص 208-211. وايضاً، ذكرها د. جورج شرف في مقاله عن "التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"،المرجع السابق، ص71-76.

المذكور متعلقاً بغير توسّط بباب همايون العالي. ويجب ان يكون ديوان شورى في لبنان لأجل إدارة الجبل ومصالحه جميعاً". كما تنصّ المادة الثالثة من الصيغة الاولى للعريضة على :"... اما باقي الأمراء والمشايخ والمقدمين... لا يكون لهم تسلّط على الشعب ولا ولاية البتة عليه، بل إن الجميع بدون تمييز فليكونوا خاضعين الى الحاكم القائم بوقته والى الشرائع السلطانيّة ".[110]

وعليه، ان الموارنة يطالبون بإزاحة الدروز وبوضع نظام يكون فيه الحاكم مارونياً ويبررون ذلك بأنهم الاكثر عدداً، ويطالبون بالمساواة بين الشعب والاعيان فإن الجميع بدون تمييز يخضعون للحاكم والشرائع الصادرة عن السلطنة العثمانية.

وتُظهر لنا هذه العريضة بروز فكر اجتماعي جديد للموارنة قائم على المساواة الاجتماعيّة بين الاعيان والشعب، فقد طالب الموارنة بما يلي: " فليترتب على الأرزاق مال واحد وهذا فليكن على ارزاق الجميع من امراء ومشايخ ومقدّمين الخ، حتى وعلى ذات ارزاق الحاكم الوقتي بدون إنعامات او معاف لأحد بالكلية. ومن هذا المال فليندفع شيء معلوم ومحتمل للدولة العلية سنوياً حسب العوايد القديمة بدون زيادة البتة. كما انه من هذا المال ذاته والفريضة وارزاق الحكومة...فليتعيّن شيء معلوم الى قيام معاش للحاكم الوقتي ومعاش مِاية نفر لخدامته لا غير. وإذا بقي شيئاً من المداخيل المذكورة فليُحفظ ... لقيام المصاريف اللازمة الآيلة لخير الجمهور".[111]

2 –إستقلاليّة الكنيسة في شؤونها

وتركّز العريضة على استقلاليّة الكنيسة في شؤونها، فهي تسعى في اتجاه تكريس هذه الاستقلالية وتثبيتها حقاً شرعياً من السلطان.

وعلى مستوى وضعيّة الطائفة المارونيّة، تطالب العريضة بإنهاء رسمي لمظاهر الذمّية في مستويين على الاقل: إلغاء مظاهر التمييز والمطالبة بالحريّة الدينيّة: " فالبطريرك والمطارين حين جولانهم في المدن والقرى والجزاير فلا يتعارضوا من ركوب الخيول المسروجة مع الملابس المعينة لكلّ منهم وحمل العكاز البطريركيّ والعلامات التي تنقل امامهم حسب وظيفة كلّ منهم. كما ان للبطريرك المومى اليه مع المطارين والرهبان

---

[110]– راجع الملحق رقم 1 : نص الصيغة الاولى للعريضة المرفوعة الى السلطان العثماني في 29 تشرين الاول سنة 1840، المرجع السابق.

[111]– وتتابع العريضة :"واما الفريضة المذكورة التي يجب ان تكون على رأس كل رجل بالغ السن من عمر عشرين الى ستين سنة، لا تكن أزود من الثلثة الى العشرة قروش ما عدا الفقراء والمعوزين. واما التجار والدكنجية والصناعية الذين لا ارزاق لهم المقيمين في جبل لبنان، سواء كانوا غرباء او بلدية يلتزموا بدفع فريضة من العشرين الى المِاية قرشا". راجع الملحق رقم 1 .

والشعب الماروني ان يقيموا أديرة ومدارس وكنايس ومعابد وصوامع بحسب المعتاد القديم دون إفتقار الى أخذ إذن جديد كان ذلك في الجبال أم في المدن أم في الجزاير او في أي محل يسكنه الشعب الماروني ويستعملوا فيها رسوم ديانتهم بكامل الحريّة بلا معارضة أحد من ولاة الامور أياً كان."[112]

اما على مستوى الإدارة الداخليّة للطائفة، تطالب العريضة[113] :

– بحصريّة السلطة في يد البطريرك : " إن في امور الديانة ليس لاحد ان يضادد اوامر البطريرك المشار اليه والجالس على الكرسي الانطاكي منذ القديم ولا يتعدّى مراسميه العايدة لاصلاح الاكليروس والشعب ولا يتعارض من أيّ كان من ولاة الامور أم خلافهم سواء في الجبال او المدن او الجزاير بل يكون متصرفاً بكامل الحرية والسلطة حسب رسوم ديانته نحو جميع طائفته المتمسّكة بمذهب واحد والخاضعة كلها لسلطانه".

– بحريّة الحركة للبطريرك والإكليروس: " إذ شاء البطريرك أو المطارين والاساقفة الإقامة في المدن والجزاير مقرّ أبرشياتهم فلا يمنعون من ذلك. بل فليكونوا أحراراً في كلّ ما ذكر مما يتعلّق بأمور ديانتهم ورسومهم وعوايدهم."

– الاعفاءات والإمتيازات التي يجب ان يتمتّع بها الإكليروس: " إعفاء الكرسي البطريركي والعقار المختصة به من الاثقال والرسوم والحوادث الاميريّة"، وكذلك "إعفاء الاكليروس من أداء الجزية والاثقال العمومية والسخرة وكل ما ينافي حالهم ومقامهم الاكليريكي"، وكذلك " عدم التعرّض أو وضع اليد على الاوقاف والأديرة والمدارس".

وبالتالي، ركزت عريضة الانعامات على اعطاء ضمانات الحريّة والاستقلاليّة للإكليروس في شكل خاص، في حين ذهبت تنظيمات شكيب أفندي لاحقاً في اتجاه تركيز الضمانات للجماعة المارونية في شؤونها الداخلية وفي معزل عن السلطان او الاعيان الدروز.[114]

وبالمحصلة، يمكن اعتبار هذه العريضة تتويجاً للمسار التصاعدي للموارنة في وضعيتهم الاجتماعية وفي دورهم السياسي الحاكم، وهما امران طالب بهما الموارنة في الجبل على حساب الدروز. وفي هذا السياق يمكن اعتبار نظام القائمقامية ونظام المتصرفيّة البذور المؤسساتيّة الاولى للسلطة السياسيّة للموارنة.

[112]– راجع الملحق رقم 1 : نص الصيغة الاولى للعريضة المرفوعة الى السلطان العثماني في 29 تشرين الاول سنة 1840، المرجع السابق.

[113]– المرجع اعلاه.

[114]– جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص76–77.

ثانياً: القائمقاميّة (1842–1860) عهد العزلة بين الطائفتين

تؤشر هذه المرحلة الى نهاية مرحلة التعايش الدرزي–الماروني، وبداية لمرحلة التطور الاجتماعيّ والسياسيّ المنعزل. وفي الوقت عينه، يمكن اعتبارها البلورة العملية للشخصيّة المؤسساتيّة السياسيّة للموارنة، والتي سوف تأخذ مداها الكامل مع قيام لبنان الكبير.

وضع الباب العالي عام 1842 مشروع جديد لحكم جبل لبنان. وتمّ تقسيم جبل لبنان الى منطقتين اداريتيّن تفصل بينهما جغرافياً طريق بيروت– دمشق، شماليّة يتولى ادارة شؤونها قائمقام ماروني، وجنوبيّة يتولى ادارة شؤونها قائمقام درزي، على ان تكون الكلمة الاخيرة في القضايا الهامة لوالي صيدا. وشكلت القائمقاميّة البذور الاولى للسلطة السياسيّة المستقلة للموارنة، من خلال اعتراف السلطة العثمانيّة نفسها وضمانة الدول الاوروبيّة.

شكّل نظام القائمقاميتين أول اعتراف رسمي من السلطنة العثمانية بالوجود والتمثيل السياسي للموارنة في الجبل في ظل ضمانة دوليّة لهذه الكيانيّة الجديدة. وهو ما أدّى الى تحويل الشراكة المارونية في السلطة والتي كانت بدأت مع فخر الدين الثاني في ظل الارجحيّة الدرزيّة، إلى استقلاليّة سياسيّة في اطار جغرافي محدّد وتحت سلطة مارونيّة معلنة.[115]

وكان نظام القائمقاميتين، بحدّ ذاته، مصدراً للقلق، اذ كرّس الانقسام الطائفي في البلاد. واثارت طريقة تنفيذه ايضاً صعوبات اخرى.[116] مما ادى الى حرب اهليّة عام 1845، فكان لا بدّ من ادخال تعديلات جذريّة على هذا النظام الذي كان يحمل باحكامه بذور اسباب سقوطه، فوضعت تنظيمات شكيب افندي.

---

[115]– جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص 73.

[116]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص 97–98.

ثالثاً– نظام شكيب أفندي

كانت تنظيمات شكيب افندي أوّل اعلان رسمي دستوري مكتوب للنظام الجديد للجبل، فقد شكّل مجلس ادارة الى جانب كل قائمقام " لمعاونته على اجراء وظائفه نظراً في دعاوى الاهلين الخاضعين للقائمقاميتين الخاصة والعامة"، يتألف من ممثلين عن الطوائف الست في الجبل (قاض ومستشار لكلّ طائفة، الى القائمقام ونائبه) يتمّ انتخابهم "من الاعيان الاكثر جدارة في كل طائفة "، واوكلت الى هذه المجالس شؤون كانت في السابق من اختصاص الاعيان : " الاعتناء بتوزيع ويركو (ضريبة) الجبل بكمال الحق والعدل"، وكذلك " رؤية مجموع الدعاوى والخلافات التي يجب عليهما فصلها والحكم بها".[117]

فقد رسمت تنظيمات شكيب أفندي الإطار الرسميّ للإستقلاليّة الداخليّة للطوائف ما شكّل ضمانة إضافيّة للموارنة حتى في القائمقاميّة الدرزيّة، وبخاصة لجهة الاحوال الشخصيّة: فالاسس التي يعتمدها مجلس الادارة في النظر في دعاوى الاهلين يستمدها "وفقاً للعادات المكانيّة القديمة والاصول المذهبيّة..."، اما الهيئات المكلفة البتّ في قضايا الاحوال الشخصيّة فهي منبثقة من الطائفة ذاتها التي تختار قضاةً " أوكل اليهم النظر في دعاوى ابناء مذهبهم وفصلها وفقاً لعقيدتهم الدينية"، على ان يكون المستشارون والقضاة "يُنتخبون ويُعينون بمعرفة مطارنة وعقّال كلتا الطائفتين "، ولا تتدخل اي طائفة في سلطة الطائفة الاخرى " ويستقلّ قاضي كل طائفة ومستشارها برؤية دعاوى ابناء مذهبهما والحكم بها وليس لهما ان يتدخلا في المسائل الخارجة عن ابناء طائفتهما ".[118]

بدا نظام شكيب افندي، من الناحية النظريّة سهل التطبيق، لكنه لم يكن كذلك في الواقع. ولم يمضِ الا زمن قليل حتى وجد نصارى المناطق الدرزية، كما وجد دروز المناطق المسيحية، ان الحال لم تصطلح بالتدابير الجديدة، فأخذوا يتذمرون. وفي الوقت نفسه ادركت الاسر الاقطاعية في جميع انحاء لبنان ان هذه التدابير تهدّد مكانتها، فسعت الى عرقلتها.[119] وما ان جاءت اواخر 1857 حتى اصبحت الحالة في لبنان في منتهى التعقيد والتشابك بحيث لم تقع حادثة في لبنان الاّ كان لها صدى في عواصم اوروبا، وخصوصاً لندن

[117]– نص تنظيمات شكيب افندي في 1845. منشور في : الدكتور جان شرف، " إصلاحات شكيب افندي في جبل لبنان 1845"، في جريدة *المنارة 46* (2/2005–3)، ص 329–341. وذكره جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص 71.

[118]– جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص 77.

[119]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص 107–108.

وباريس.[120] وكان من شأن هذا الوضع أنْ قامت ثورات فلاحيّة على الاقطاعيّين ولعلّ ابرزها ثورة طانيوس شاهين[121] في كسروان عام 1858. فكانت مجازر سنة 1860 التي ذهب ضحيتها حوالي 20 ألف قتيل في المنطقة.

والكنيسة المارونيّة كانت تشكّل قيادة منافسة للاعيان تستقطب الوعي الشعبي وتُغذّي النزعة التحرريّة فيه. وتكمن اهميّة هذه الثورة في انها شكّلت الضربة النهائية للبنيّة الهرميّة للمجتمع الماروني مع انحلال نهائي لرابط التبعيّة بين الاعيان والفلاحين، والذي هو ركيزة هذا النظام. وفي المقابل وضعت الثورة تصوراً اولياً[122] بديلاً من النظام الجديد الذي يطمح إليه الثوّار والذي يرتكز على مبدأ المساواة كأساس للبنيّة المجتمعيّة الجديدة، بدلاً من مبدأ الامتيازات والتمييّز الذي كان سائداً، واوكلت الى البطريرك الماروني امر المفاوضة مع الاعيان بشأنه.[123]

ويمكن اعتبار حركة التحرّر، وبخاصة ثورة الفلاحين، أحد الاسباب الداخليّة الاساسيّة لثورة 1860 الطائفية. فبداية حركة التحرّر في المنطقة المارونية، ظهرت كحركة اجتماعيّة ضمن الطائفة الواحدة. ولكن مع انتقالها الى المنطقة الدرزية، ومع مبادرة موارنة هذه المنطقة الى حركة مماثلة في وجه الاعيان الدروز، اتخذت طابع مواجهة طائفية بين الدروز والموارنة. فقد اعتبر الدروز هذه الحركة تدخلاً في شؤونهم الداخليّة وتهديداً

---

[120]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص114.

[121]– **ثورة طانيوس شاهين :**" وكانت بداية الحركة في كسروان، حيث حمل السلاح الفلاحون وشهروه على شيوخ آل الخازن. فطُرِد هؤلاء من املاكهم، ولجأوا مع نسائهم واولادهم الى بيروت واستنجدوا فيها الوالي التركي. واستولى الفلاحون على جميع اموالهم واقتسموها فيما بينهم. ومن كسروان امتدت الحركة الى المتن سريعاً. وأيد الاكليروس، اولاً، الفلاحين ليحلّ هو محلّ النبلاء. لكنه لم يمضِ يسير من الزمن حتى تجاوزته الحركة الشعبيّة، فذهبت من يده إدارتها، ولم يبقَ له بعد قليل من الزمن شيء من النفوذ فيها. وانتقلت السلطة الى أيدي زعماء من الشعب، ومنهم الفتى يوسف كرم من إهدن، وهو من أسرة لبنانية نبيلة. وقد فاق هذا الزعيم سائر الزعماء بما كان متّصفاً به من البساطة والذكاء والوطنية ومن رسوخ القدم في نزعته الديمقراطية". راجع بولس نجيم(جوبلان)، **القضية اللبنانيّة**، دار الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1995، ص 282.

[122]– ففي المذكرة التي رفعها الثوار الى البطريرك بمطاليبهم، يشيرون الى:

–" إن الاموال الميريّة يكون توزيعها بمقتضى الاصول مع مال الاعناق على كبير وصغير (...) وجناب المشايخ ملزمون لدفع الذي يتوزّع عليهم (...)"

–"حيث ان الدولة العلية صانها رب البرية انعمت بالتسوية العمومية والحرية الكاملة حتى لا يكون تمييزات او احتقارات بالمخاطبات وان تتغير كافة الاصول القديمة بما يخص الكتابات وصارت رسومات جديدة للجميع، فهذه نترجى من غبطتكم ملاحظتها..."

– "والذي يكون مأموراً لمعطاة اشغالنا نترجى ان يكون مستحقاً بهذه المرتبة وأهلاً لها(...) وأن يكون أمر المأمور نافذاً على الجميع من دون استثناء(...) وما بقي من جناب المشايخ إذا وقع منهم تعدّيات على الاهالي تجري عليهم التأديبات بموجب القوانين(...) كما يجري الامر على المعتدي من الاهالي(...)" . راجع أنطوان ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة**، ص 161–163.

[123]– جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير" ، المرجع السابق، ص 67–68.

لوجودهم، فكانت ردة فعلهم وقوفهم جميعاً– اعيان وفلاحين– سّداً منيعاً لمواجهة هذا الخطر الماروني في عقر دارهم.[124]

وبالمحصلة، يمكن ادراج تنظيمات شكيب افندي، وهي التنظيمات المكمّلة والموسّعة لنظام القائمقاميتين وفي السياق عينه لجهة شمول الاستقلالية الذاتية لموارنة القائمقاميّة الدرزيّة من خلال ايجاد نواة تمثيل سياسي لهم فيها (نائب قائمقام، تمثيل في مجلس الادارة الخ...).

رابعاً– عهد المتصرفيّة (1861–1915)

لن ندخل في تفاصيل هذا النظام[125]، بل سنشير بشكل خاصٍّ الى المكاسب التي حققها الموارنة من خلاله.

وهكذا برز لبنان، بعد 1861، في شكلٍ جديدٍ يرتكز على " النظام الاساسي" ، بمواده السبع عشرة. فأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي يعيّنه الباب العالي ويكون مسؤولاً لدى الاستانة. وكان هذا المتصرف عثمانياً من غير اللبنانيّين، وأن توافق على تعيينه الدول الست. وقضى النظام الجديد أن يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف : اربعة عن الموارنة، وثلاثة عن الدروز، واثنين عن الروم الارثودكس، وواحد عن الروم الكاثوليك، وواحد عن السنة، وواحد عن الشيعة.[126] فمن الناحيّة الطائفيّة كرّس البرتوكول النظام الطائفيّ الذي كان شكيب افندي قد ثبّته رسمياً في النصوص، والذي ما زال قائماً حتى اليوم.

---

[124]– وانتهت حرب 1860 بهزيمة عسكريّة مسيحيّة، وعلى الرغم من ذلك، تحوّلت هزيمة المسيحيين العسكرية الى انتصار سياسي بفضل تدخل القوى الاوروبيّة. واكدّ المجمع البطريركي الماروني : " وطوال هذه الفترة، وخلال المحن القاسية، لم يغب عن بال الموارنة مثلهم الشعبيّ المأثور "من لا وطن له لا دين له "، فتخطّوا أحداث سنة 1860، ونبذوا الأحقاد وأقبلوا منذ إعلان نظام المتصرفيّة على التعاون مجددًا مع الدروز لإنجاح تجربة العيش المشترك بينهم وبين الطوائف الأخرى في جبل لبنان".

راجع فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف**، طبعة ثالثة، رياض الريس للكتب والنشر،2011، ص74. وايضاً راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي، الملف الثالث:الكنيسة المارونية وعالم اليوم،النص التاسع عشر: **الكنيسة والسياسة**، الفقرة 12.

[125]– نظام المتصرفيّة : هو النظام الذي وضعته الدول الكبرى بريطانيا، فرنسا، روسيا، بروسيا، والنمسا بالاشتراك مع الدولة العثمانيّة في العام 1861 بعد الاحداث الطائفيّة بين الدروز والموارنة.

[126]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص 147.

شكّل نظام المتصرفيّة إستجابةً مزدوجةً للطروحات المارونيّة، إستجابةً سياسيّةً وإستجابةً إجتماعيّةً :
-إستجابة سياسيّة، أولويّة في السلطة: المتصرف، اكثريّة مسيحيّة في مجلس الإدارة.
-إستجابة اجتماعيّة، تقاطع مع فكرهم السياسيّ- الاجتماعيّ، في أمور كانت طرحتها ثورة الفلاحين، وبخاصة لجهة المساواة التي أرست مبدأها المادة الخامسة[127]، ومبدأ التمثيل الشعبيّ لجهة إيجاد مجلس إدارة نصّت عليه المادة الثانيّة[128]، وهو هيئة تمثيليّة قائمة على اساس تمثيل الطوائف الست في الجبل، ومبدأ انتخاب هذا المجلس، وكذلك مشايخ القرى والتي نصّت عليهما المادتان الرابعة والعاشرة[129].
وقد ترافقت هذه المعطيات، مع تنظيم جديد للسلطة جرّد الأعيان نهائياً من امتيازاتهم التقليدية: فمسألة "توزيع الأموال الاميريّة ومراقبة الداخل والخارج" صارت من صلاحيّة مجلس الإدارة بموجب المادة الثانية؛ والشؤون القضائيّة اصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائيّة ومجلس القضاء الاعلى بموجب المادة السادسة؛ والشؤون الامنيّة أُنيطت بهيئة بوليس مختلطة بموجب المادة 14.[130]

وعليه، أعتبر نظام المتصرفيّة تعويضاً سياسياً للمسيحيّين رغم خسارتهم الحرب، وعقاباً سياسياً للدروز على الرغم من انتصارهم العسكري، فقد وُضع النظام بضمانات سياسيّة وعسكريّة من جانب القوى الاوروبيّة. وكرّس الارجحيّة المسيحيّة في السلطة وأعاد الوحدة الجغرافية ووحدة السلطة في الجبل بقيادة متصرّف مسيحيّ واسع الصلاحيات يعاونه مجلس إدارة مؤلف من اكثريّة مسيحيّة.[131]

يقيّم المجمع البطريركي الماروني (2006) هذه المرحلة كما يلي: " في مرحلة المتصرفيّة، شكّلت النواة السياسيّة والقانونيّة والجغرافيّة لدولة لبنان الكبير، عاد الموارنة إلى خبرتهم مع فخر الدين، أيّ إلى خيارهم الانفتاح على الآخر والعيش المشترك وتعميم التعليم للوصول إلى أعماق المجتمعات المدنيّة، وضرورة إرجاع

[127]- **المادة الخامسة:** الجميع متساوون امام القانون. تلغى كل امتيازات الاعيان لا سيما المقاطعجية.

[128]- **المادة الثانية:** 1 و2 : إنّ كّلاً من مديريتي كسروان والبترون ترسل عضواً مارونياً. 3: مديرية جزين مارونياً، ودرزياً، ومسلماً. 4: مديرية المتن مارونياً، روماً ارثودكسياً ودرزياً ومتوالياً. 5: الشوف درزياً. 6: الكورة روماً ارثوذكسياً. 7- زحلة روماً كاثوليكياً. يكلّف المجلس الاداري بتوزيع الاموال الاميرية وبمراقبة إدارة الداخل والخارج وبإعطاء رأيه الشوري في كل المسائل التي يطرحها عليه الحاكم.

[129]- **المادة الرابعة:** يصير تقسيم المناطق الإدارية الى مقاطعات تنظّم مساحتها تقريباً على مساحة الأقاليم القديمة. وفي كل مقاطعة يقيم مأمور يعينه الحاكم بناء على إقتراح رئيس المنطقة. ولكل قرية شيخ يختاره الاهالي ويوليه الحاكم.

المادة العاشرة: القضاء ينصّبهم الحاكم واعضاء مجلس الادارة ينتخبهم الاهالي في كل قرية. يجدّد ثلث أعضاء مجلس الإدارة في كل سنتين والاعضاء الخارجون يجوز اعادة انتخابهم.

راجع عبدالله العزيز نوار، **وثائق اساسيّة في تاريخ لبنان الحديث (1517-1920)**، منشورات جامعة بيروت العربيّة، 1974، ص 482-484.

[130]- جورج شرف، " التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير" ، المرجع السابق، ص 74.

[131]- المرجع اعلاه .

الرقعة اللبنانيّة إلى ما كانت عليه من الاتّساع، فأخذوا يعملون مطالبين بالموانئ البحريّة والمناطق المحاذية للجبل. وقد فعلوا ذلك بحسٍّ وطنيّ، غير آخذين باعتبارات طائفيّة ضيّقة، إذ إنّ قسمًا كبيرًا من سكّان هذه المناطق كان مسلمًا، علمًا بأنّ خيارات الانفتاح والتواصل لم تكن دائمًا محلّ إجماع فيما بينهم ومن حولهم، ولم يتحقّق سعيهم التوحيديّ إلاّ بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى، إثر انهيار السلطنة العثمانيّة، سنة 1918." [132]

وفي تشرين الثاني 1914 دخلت السلطنة العثمانيّة الحرب الى جانب المانيا والنمسا. وكان من أُولى التدابير الحربيّة التي اتخذتها السلطنة سنة 1915 ألغاء النظام الخاص بجبل لبنان، والغاء امتيازات لبنان، الذي أعيد دمجه بالسلطنة وثم تعيّن حاكم عثماني مسلم عليه. وعشيّة الحرب العالمية الاولى، عاش جبل لبنان اصعب فترةٍ من حياته في ظل المتصرفيّة. واتُخِذت طوال مدة الحرب التدابير الانتقاميّة الارهابيّة في تجويع الاهالي وتقتيل الوطنييّن. واستمرت هذه الحال حتى هزيمة السلطنة العثمانية وجلائها عام 1918، واحتلال جيوش الدول الحليفة الاراضي اللبنانيّة.

وفي نهاية المطاف، سوف تعطي مآسي الحرب العالمية الاولى معنى جديداً لمطالب توسيع لبنان واستقلاله الذاتي.[133] هذا الامر سيمّهد لإعلان لبنان الكبير سنة 1920. ففي 28 نيسان 1920، أقر مجلس الحلفاء الأعلى، المجتمع في سان ريمو، الانتداب الفرنسي على "سوريا ولبنان"، بالرغم من احتجاج الحكومة العربية في دمشق.[134]

وخلاصة القول أنّ مرحلة ما بين قيام الإمارة اللبنانية وقيام لبنان الكبير تشّكل، في أحد وجوهها، التعبير عن الصعود السياسي المتواصل للموارنة: من مجرد مساعدين للدروز في بداية المرحلة، الى تأسيس دولة تعبّر عن تطلّعهم الى حق تقرير المصير.

[132]– راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي، الملف الثالث:الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة والسياسة**، الفقرة 13.

[133]– فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص88.

[134]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث** ،المرجع السابق، ص 208–209.

الفقرة الثانية : الكنيسة خلال حقبة الدولة التي بدأت سنة 1920

بدأت حقبة الدولة عام 1920، محققة بذلك المطلبيّة المارونيّة وهي انشاء دولة لبنان الكبير. وتتألف هذه الفقرة من ثلاثة بنود، سنتكلم في البند الاول عن الكنيسة المارونيّة ولبنان الكبير، والبند الثاني من الاستقلال والميثاق الوطني من سنة 1943 الى سنة 1990 ، اما البند الثالث: الكنيسة في نظرتها الى الحرب والطائف كحلٍّ للمشكلة.

البند الاول: الكنيسة المارونيّة ولبنان الكبير

شكلّ لبنان الكبير التتويج الكامل للمشروع الذي عمل له الموارنة وخاصةً منذ القرن التاسع عشر ووثيقة الانعامات.

في الأوّل من أيلول 1920، اعلن الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، دولة لبنان الكبير، كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي[135]. وقد تمَّ ذلك على أثر دعم شعبيّ وتحرّك الجاليات المارونيّة في الخارج، ولاسيّما في فرنسا ومصر والولايات المتحدة والبرازيل، ومفاوضاتٍ ترأس أهمّها البطريرك الياس الحويّك، بتفويضٍ من مجلس الإدارة[136]، المؤلَّف من ممثّلين عن الطوائف اللبنانيّة المختلفة.[137]

---

[135]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص 158.

[136]– وكان هناك وفود ثلاثة الى مؤتمر الصلح، حملت هذه الوفود تفويضاً من مجلس إدارة جبل لبنان، الذي شَكل البرلمان الوطني، المنتخب من الامّة اللبنانية بكاملها، وفق مبادىء ديمقراطية وذلك استناداً الى قراراته: قرار مجلس إدارة جبل لبنان رقم 80 تاريخ 9\12\1918، وقرار رقم 561 تاريخ 20\5\1919. وإن هذا المجلس إنطلاقاً من كامل صلاحياته، قد عيّن هذه الوفود الثلاثة لكي ترفع الى مؤتمر الصلح مطالب الأمة اللبنانيّة. وترأس الوفد الثاني البطريرك الماروني الياس الحويك، ممثلاً حكومة لبنان ومجلس ادارته الذي فوضه بذلك، وممثل سكان المدن والجبال اللبنانية أو الذين يطالبون الإنضمام الى لبنان، على إختلاف أديانهم وطوائفهم، وذلك إستناداً الى توكيلات حرصت وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية فرنسا على أيداعها الأمانة العامة لمؤتمر الصلح. كما ترأس الوفد الثالث المطران عبدالله خوري. راجع جورج كرم، **قضية لبنان (1918–1920) : اصول تاريخية**، المجلد الاول، دار المنهل، بيروت، 1985، ص 62–65 وص 154–162.

[137]– راجع الملحق رقم4 : المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 14.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التي ترأسّها البطريرك الياس الحويّك: " إنّ الكلمة التاريخيّة التي وجّهها البطريرك الى كليمنصو، رئيس مجلس الوزراء الفرنسيّ، تؤكّد الدّور التّاريخيّ الذي أدّته البطريركيّة المارونيّة من اجل صنع الكيان اللبنانيّ الحاليّ؛ وقد جاء على لسان "بطريرك لبنان" في تحديده لدوره:

‘‘…Patriarche du Liban comme on m’appelle quelquefois, j’ai en effet voué ma vie à la cause libanaise. Pour elle j’ai entrepris plusieurs fois des voyages en Europe et à Constantinople. Et récemment, après la guerre, j’ai eu l’honneur d’aller plaider à Paris, auprès du Gouvernement Français, cette cause que, au pied de la lettre, je considère comme sacrée. Elle résume en effet l’effort de la Chrétienté depuis 12 siècles… »

إنّ البطريرك الياس الحويك هنا لا يمثل فقط طائفته بل يمثل جميع اللبنانيّين، ويتكلّم بإسمهم من على منابر الأمم.

‘‘…Ce n’est pas en chef religieux, que je me présente à vous, Monsieur le Président du Conseil, le mandat que dont je suis porteur émane du peuple libanais des communautés non chrétiennes Musulmanes, Druses et Israélites. Ce n’est pas tellement au patriarche d’une communauté religieuse que ce mandat est confié, mais plutôt aux plus anciens parmis le peuple… ».[138]

ويؤكد **د.جورج شرف** في مقال له "عن التوجهات التاريخيّة للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير": " انه لم تكن هناك مطالب مارونيّة بالمعنى العنصريّ للتعبير، أي مطلبيّة تهدف الى تأمين المصالح الحصريّة للجماعة المارونية على حساب الآخرين. على الاصحّ، كان هناك تصوّر لدولة حديثة بكلّ مقوماتها (الهويّة، الجغرافيا، السيادة والسلطة) عمل الموارنة على تحقيقها.

فالموارنة المطالبون بلبنان الكبير، وإنْ كانوا جماعةً دينيّةً من جهة معتقدهم الايماني، إلا انهم كانوا ايضاً، وبخاصةٍ جماعة علمانيّة تستقي ثقافتها المجتمعيّة والسياسيّة من الفلسفة الليبراليّة، والبطريرك الحويك[139]–

---

[138]– أرشيف البطريركيّة المارونيّة في بكركي، "وثائق البطريرك الحويّك والاستقلال". في كتاب الاب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**، الطبعة الاولى، منشورات جامعة سيدة اللويزة، 2007، ص76– 77.

[139]– وجاء في مذكرة البطريرك الياس الحويك رئيس الوفد الثاني الى مؤتمر الصلح، ما يلي: " الاستقلال هو جوهر المشروع المطلبي الذي كان الموارنة رأس الحربة في الدفاع عنه من عامي 1919–1920، سواء في لبنان أو في فرنسا أو أمام مؤتمر الصلح."

ان التبرير الايديولوجيّ للاستقلال يجد أساسه في مفهوم "الخصوصيّة اللبنانيّة" الذي طرحه البطريرك الحويك، والمرتكز الى امرين: يعتبر الحويك أن اللبنانيين "كونوا على الدوام كياناً قومياً متميزاً عن الجماعات المجاورة بلغته وعاداته وميوله وثقافته الغربية" ؛ ويعتبر الحويك أنّ الإستقلال اللبنانيّ ليس

الذي كان له الدور الاكبر في تحقيق لبنان الكبير– لم يذهب الى فرنسا ولم يمثل امام مؤتمر الصلح ليدافع عن مشروع سياسيّ لجماعة دينيّة، بل كان يحمل مشروعَ دولةٍ تكون فيها التعدديّة والحريّة الدينيّة من المقوّمات التأسيسيّة ".[140]

ولكن الحذر التاريخيّ الذي طبع علاقات الجبل بمحيطه، وبروز المطلبيّة العربيّة الاستيعابيّة للكيان اللبنانيّ المنتظر، والخلل في ميزان القوى العملانيّ الخ. أمور دفعت الإستقلاليّين إلى التفتيش عن ضمانة وحماية لهذا الإستقلال. ولذا لم يتردّدوا في طلب الإنتذاب الفرنسيّ .[141]

إستقلالاً " أمر واقع ناجم عن إنهيار السلطنة العثمانيّة فحسب، بل هو أيضاً وخاصة إستقلال تام إزاء أيّة دولة عربيّة قد تقوم في سوريا". وفي دفاعه عن مطلب الإستقلال، يظهر واضحاً إصرار الحويك على إثبات التمايز المتعدّد الأوجه للبنان عن محيطه، من خلال اتّباعه منهجيّة المقارنة بينهما:

–الاعتبارات التاريخيّة هي أوّل ما يشدّد عليه البطريرك، إذ يعتبر أنّ لبنان حافظ دائماً على :"استقلاليّة ذاتيّة"، وفي أحيان كثيرة تمتّع "بإستقلال كامل"، في الوقت الذي كانت فيه "الشعوب المجاورة ترزخ تحت نير تسلّط الفاتح العربي او العثماني".

–وتكمّل الاعتبارات السياسيّة الإعتبارات التاريخيّة، إذ " إنّ الوضع الإستقلاليّ للبنان ارتكز على تنظيم سياسيّ ومن ثم برلمانيّ كان حتى 1908، تاريخ نشر الدستور العثمانيّ، الوحيد من نوعه على كلّ الاراضي العثمانيّة". وفي المقابل يلاحظ البطريرك "أن سوريا المجاورة عرفت مصيراً مشابهاً لباقي الولايات العثمانيّة، حيث بدت غريبة عن كلّ ما يكوّن الحياة السياسيّة لبلد ما".

–تظهر الاهميّة الاساسيّة لمعطى الخصوصيّة الثقافيّة في إعتبار البطريرك الحويك " أن درجة الثقافة العاليّة التي وصل إليها لبنان– الذي له سمات دقيقة ومتميّزة– تشكّل إحدى الحجج التي لا جدال فيها لحقّه في الإستقلال". وهذه الميزة التي يختص بها لبنان في ذاته، هي نفسها التي تميّزه من محيطه، إذ يعتبر البطريرك " أن لبنان هو الحاضن الاساسي للثقافة الغربية في الشرق، في حين أنّ التعليم والثقافة الاوروبيّة في سوريا–بإستثناء المدن الكبرى– قليلا الإنتشار، حيث يشكّل العنصر البدوي الجزء الأهم من السكان".

–وينهي البطريرك مطالعته هذه بإعتبارات من الواقع والقانون: يشير بداية الى انخراط لبنانيّين كثر في جيوش الحلفاء خلال الحرب؛ والمجاعة التي ضربت نتيجة ولائه لقضية الحلفاء؛ ثم يلفت النظر الى أنّ مجلس إدارة الجبل، "وهو هيئة منتخبة تعبّر عن الإرادة الإجماعية لسكانه، أعلنت إستقلال لبنان، ويأمل الوفد اللبناني أن تكرّس الدول الحليفة هذا الإستقلال عملاً بحق الشعوب في تقرير المصير الذي اعتمدته كأساس لتنظيم البشرية الجديدة". وكذلك يؤكد الحويك على " أن لبنان الموضوع منذ ستين عاماً تحت نظام الوصاية الدوليّة، قد أصبح ناضجاً ليكون دولة مستقلة".

وفي دفاعه عن استقلال لبنان حيال سوريا يؤكد الحويك "اهميّة الحفاظ على استقلال لبنان التام حيال سوريا، لا سيما وان لا شيء يجمع بين البلدين لا من ناحية الماضي، ولا من ناحية الطموحات، ولا من ناحية التطور الفكري، ولا من ناحية التطور السياسي."

وفي السياق نفسه، طالبت قرارات مجلس الإدارة "بتأييد استقلال هذا البلد اللبناني بإدارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من اهله"؛ " المناداة بإستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية التاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانيّة كما كانت قبل سلخها عنه".

راجع الملحق رقم 2: مذكرة البطريرك الياس الحويك، رئيس الوفد الثاني، بتاريخ 25 تشرين الاول 1919. و راجع ايضاً، قرار مجلس ادارة جبل لبنان رقم 80 تاريخ 9\12\1918 ، وقرار مجلس ادارة جبل لبنان رقم 561 تاريخ 20\5\1919.

Dans la source : Antoine Hokayem et Marie -Claude Bittar, **l'empire ottoman, les arabes et les grandes puissances 1914-1920,** éditions universitaires du Liban, collection l'histoire par les documents, Beyrouth, 1981, p. 23-25, 29-30 et p.197-207.

[140]– جورج شرف، " التوجُّهات التاريخيّة للموازنة وصولاً الى لبنان الكبير" ، المرجع السابق، ص82–86.

[141]– المرجع اعلاه ، ص 86.

يعطي **البطريرك الياس الحويك** تبريرات لطلب فرنسا كدولة منتدبة[142] في مذكرته الى مؤتمر الصلح[143]، إذ يُبرز الحاجة الى معاونة دولة غربية كبرى ومساعدتها، في ظل الأزمة السياسيّة والإقتصاديّة التي يعانيها العالم. ويؤكد **الحويك** – في مدوّنة توضيحيّة لعمق العلاقات المارونيّة – الفرنسيّة وتاريخيتها. والمرتكز لهذه العلاقات، بحسب **الحويك**، يكمن في أنّ " ما بين البلديّن من مشاعر أُلفة وتقارب قلّ أن تجد مثيلاً له في تاريخ الشعوب". وتقوم هذه الفرادة على جاذب ترسّخ عبر العصور يقرّب اللبنانييّن من فرنسا، العلاقات التجاريّة والسياسيّة، إنتشار وحيد وفريد من نوعه للثقافة الفرنسيّة في لبنان لا مثيل له خارج الأراضي الفرنسيّة، عرفان جميل اللبنانيين لما قدّمته لهم فرنسا عبر التاريخ يشكّل جزءًا من تقاليدهم الوطنية؛ " حماية فرنسا للبنانيّين، في لبنان كما في الخارج، وعلى مرّ العصور والأنظمة، يشّكل في فرنسا عقيدة حكوميّة، لا بل أكثر من ذلك، عقيدة وطنية".[144]

كما يشير **الحويك** الى الاهداف المنتظرة من المساعدة الفرنسيّة " الى ان فرنسا الليبراليّة والمعطاءة سوف تعمل، ليس فقط على احترام استقلال لبنان، بل ايضاً على ترسيخه وضمانه والدفاع عنه". ويرى **الحويك** تأمين ذلك من خلال المساعدة في بناء الدولة(تنمية موارد البلاد، تأسيس مؤسسات ومدارس وطنية الخ.)، تقويّة الشعور والوحدة الوطنيين، إحترام الحريات وحقوق الاقليات الخ.[145]

وطالب **البطريرك الياس الحويك** بتوسيع حدود لبنان[146]، بإعادة حدوده التاريخيّة والطبيعيّة اليه بضمّ المقاطعات التي سلختها عنه السلطنة العثمانيّة. ويرى:" ان هذه الاراضي تسدّ حاجة حيويّة لهذا البلد، وذلك

---

[142]– **مبدأ الانتداب:** اتفق الانكليز والفرنسيون فيما بينهم لتقاسم المنطقة حسب ما سميّ بإتفاقيّة سايكس – بيكو سنة 1919. وقد اقرّ مبدأ الانتداب الفرنسي على لبنان في 28 نيسان 1920 في سان ريمون. وكانت المادة 22 من ميثاق عصبة الامم الموّقع في فرساي في 28 حزيران 1919 قد أبرزت فكرة الانتداب على أنه نظام مؤقت، الغاية منه مساعدة الشعوب التي ما تزال عاجزة سياسياً بسبب الظروف عن بلوغ الاستقلال بنفسها، ويكون ذلك بأن تكلّف عصبة الامم دولة منتدبة تسعى تدريجياً الى إنشاء تنظيمات وطنيّة في البلاد المنتدبة عليها، تُمّكن هذه البلاد من حكم ذاتها والحؤول دون تدخل الغير في شؤونها.

[143]– وفي هذا السياق، إن قرارات مجلس الإدارة تشدّد ايضاً على مساعدة فرنسا للحصول على الإستقلال وتنظيم الدولة، وتؤكّد على "معاونة فرنسا الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم وإزالة أسباب التفرقة والخلاف (...) وضمان فرنسا للإستقلال منعاً لكلّ مساس به". راجع قرار مجلس ادارة جبل لبنان رقم 80 تاريخ 9\12\1918، المرجع السابق.

[144]– جورج شرف، " التوجُّهات التاريخيّة للموازنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المرجع السابق، ص 87.

[145]– راجع الملحق رقم 2: مذكرة البطريرك الياس الحويك، رئيس الوفد الثاني، بتاريخ 25 تشرين الاول 1919، المرجع السابق.

[146]– إن البطريركيّة المارونيّة كانت مدركة لاهميّة المجال الجغرافيّ في واقع الجبل الحياتيّ. ففي مطالبة سابقة بتوسيع المتصرفيّة، فقد طالبت في مذكرة 1840، بمجال جغرافيّ يضم " لبنان وأنطيلبنان"، مبرّرة ذلك "بكون السكان الأكثر عدداً مما سواهم هم الموارنة". وفي مذكرة رفعتها الى الحكومة الفرنسيّة في 18\12\1863، تشتكي البطريركيّة من "حصر اللبنانيّين داخل جبالهم وتعريضهم للأخطار كلّما خرجوا منها"، لتخلُص الى المطالبة بأن

لأنه اذ ما حرم من سهول الشمال (عكار)، ومن سهول الشرق(بعلبك، البقاع) سيصبح سلسلة جبال جرداء وعاجزة عن تأمين رزق سكانها. وقد بينت تجربة الحرب هذا الواقع بشكل قاطع وأليم." ويبرّر البطريرك ذلك "بتمكن الولايات المجاورة خلال كل مدة الحرب من انتاج كميات ضخمة من القمح أمّنت حاجة الاهلين، فقد كان ثلث سكان لبنان يموتون جوعاً بسبب الحصار الذي حرمهم امكانيّة استيراد القمح من المناطق المجاورة، فإن ذلك لدليل قاطع على حاجة لبنان الى استرجاع كامل اراضيه ليستطيع الحياة لا سيما وأنها كانت ملكه في الماضي". ويؤكد أنّ" الاكثرية الساحقة من السكان المقيمين في المناطق التي يطالب بها لبنان تفضّل ضمّ هذه المناطق اليه، فانها اختارت الجنسيّة اللبنانيّة التي كانت الطموح المثالي لهذه الشعوب التي هي في اكثريتها من اصل لبناني. ويربط **البطريرك الياس لحويك** تحقيق توسيع الحدود بفضل مبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها الذي اعلنه الحلفاء رسمياً ".[147]

والإستجابة الفرنسيّة للمطالب اللبنانيّة وردت في رسالة **Millerand** رئيس الوزراء الفرنسي[148] الى المطران عبدالله خوري رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح، وجاءت على الشكل التالي :

–فيما يتعلق بتوسيع الحدود : " يجب أن يحتوي لبنان على سهول عكار في الشمال، وان يمتدّ الى حدود فلسطين في الجنوب، وان ترتبط به مدينتا طرابلس وبيروت إرتباطاً تاماً على شرط ان يكون لهما إستقلال

"يتوسّع على اللبنانيّين ببعض المحلات الملاصقة للجبل كسهل البقاع وعكار وغيرها لتسهيل معاشهم مع حفظ حقوق الميري بتمامها". راجع جورج شرف، المرجع السابق، ص 90.

وتذهب قرارات مجلس الادارة في الخط نفسه، فقد ركزت على "توسيع نطاق جبل لبنان الى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً وما تقتضيه منافعه الاقتصاديّة بحيث يكون بلاداً قادرة على القيام بحياة شعوبها ومنافعهم وثروتهم وبحكومة راقية ومنظمة". راجع، قرار مجلس إدارة جبل لبنان رقم 80 تاريخ 1918/12/9، المرجع السابق.

ونُلاحظ ايضاً ان داود عمون في مذكرة الوفد اللبناني الاول الى مؤتمر الصلح في 13 شباط 1919، يؤكد :" ان الاراضي التي تشملها هذه الحدود هي من شروط بقائه؛ بدونها لن تكون لنا تجارة وزراعة، مما سيرغم شعبنا على الهجرة. وإن إقفالها بتدبير إداري بسيط سيحكم علينا بالموت جوعاً، كما حدث أثناء هذه الحرب. ومن جهة أخرى فإن اكثرية السكان المقيمين في هذه المناطق يطلبون أيضاً الإنضمام الى لبنان. وقد تأكدت هذه الاماني خطيّاً في العرائض التي أرسلت الى الحكومة الفرنسية. وإذا ما منحنا إياها مؤتمر الصلح، يكون قد أعاد حقاً وقدّم تعويضاً، كما يكون قد تقيّد بمبدأ حرية الشعوب". راجع مذكرة الوفد اللبناني الاول الى مؤتمر الصلح في 13 شباط 1919.

Dans la source: Antoine Hokayem et Marie-Claude Bittar, **l’empire ottoman, les arabes et les grandes puissances 1914-1920,** op.cit p.106-109.

[147]– راجع الملحق رقم 2: مذكرة البطريرك الياس لحويك، رئيس الوفد الثاني، بتاريخ 25 تشرين الاول 1919، المرجع السابق.

[148]– رسالة من ميلران رئيس الوزراء الفرنسي، الى المطران عبدالله الخوري، رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح، في 1920\8\24. منشور في : بشاره الخوري، **حقائق لبنانيّة**،ص 284–285.

بلدي واسع، مع مراعاة الفرق الاقتصادي بين المدن والجبل . اما شروط هذا الضم، وهي تضمن المزايا الخاصة بمقاطعاتكم الجبليّة، فستدرسها المفوضية العليا بالاتفاق مع الحكومة الفرنسيّة، وستهتم بمطالب ممثليكم كل الاهتمام."

– وعن العلاقة مع سوريا والاستقلال يؤكد **Millerand** :" ولم يعد من حاجة الى أن أُؤكد لكم استقلال لبنان الذي اعلنه المسيو كليمنصو واعلنته انا ايضاً. وليس في نيّة الحكومة الجمهوريّة ان تحدّد من الآن العلائق بين لبنان وسورية، ولو أن القطرين قد فُوّضت فرنسة بشؤونهما. وسيُرينا المستقبل: هل التوفيق بين مصالح القطرين يكون نافعاً تحت شروط وضمانات يمكن ترتيبها بعد البحث المدقّق."

–وفيما يختص بالنظام :" إنّ تحسين نظام سنة 1861، وتوسيعه، يجب أن يحقّقا بإتفاقٍ بين ممثّلي لبنان وممثّلي الحكومة المنتدبة. وان قانون لبنان الأساسي يجب ان يكون مطابقاً للحاجات الجوهريّة ولجموع المصالح في البلاد التي يناط به امرها بعد إنشاء لبنان الكبير".

–وعن العلاقة مع فرنسا يجيب **Millerand** : " وإن فرنسة، التي لا تغفل أمر التبعات الجديدة التي تدعوها الى بذل عناية متساوية لجميع النواحي السورية، تفكر في صداقتها العهيدة وارتباطها القديم بلبنان، الذي أثبته سكان لبنان من جديد بنوع باهر، إذ ضمّوا في الراية التي اختاروها شعارهم الوطني الى الالوان الفرنسية، ان لبنان الكبير يستطيع الآن، ودائماً، ان يعتمد على فرنسا".

وعليه، إنّ قيام الجمهورية اللبنانية سنة 1926، كان نتيجة التطوّر السياسيّ والاداريّ الذي قام في لبنان، منذ 1920، بتعاون اللبنانيين مع سلطة الانتداب. وهكذا تمكّن الفرنسيون، في السنوات الاولى من الانتداب، من وضع الاسّس والقواعد التي قامت عليها الادارة اللبنانيّة الجديدة. وقد ارسى الدستور حياة لبنان السياسيّة على أُسس ثابتة. وهكذا قضى الدستور بأن توّزع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف على نحو عادل. لكنّه لم يحدّد كيفيّته، ولم يعين نسبة ما لهذا التوزيع، بل ترك ذلك للتفاهم والتسويّة بين الفرقاء، وفقاً للظروف...[149]

[149]– كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، المرجع السابق، ص 210–212.

وبالمحصّلة، تحققت طموحات الجماعة المارونيّة بعد الحرب العالميّة الاولى، ببناء دولة لبنان الكبير عام 1920. فقد رسم البطريرك الياس الحويك النهج الجديد الذي ستنتهجه البطريركيّة المارونيّة في دولة لبنان الكبير الناشئة، والسائرة نحو حلم الاستقلال النّهائيّ الذي طالما حلم به شعبها.[150]

البند الثاني: من الاستقلال والميثاق الوطنيّ 1943، الى 1990

جرت في صيف 1943، الانتخابات النيابيّة اللبنانيّة فأسفرت عن فوز الكتلة الدستورية، ثم عقد مجلس النواب الجديد جلسته الاولى في ايلول وانتخب الشيخ بشاره الخوري رئيساً للجمهورية. وعلى الفور كلّف هذا الرئيس حليفه رياض الصلح تشكيل حكومة تتمثل فيها الطوائف الرئيسيّة الست في البلاد: الموارنة والسنة والشيعة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والدروز. وكانت الطائفتان الرئيستان: المارونية والسنية ممثلتان آنذاك ببشاره الخوري ورياض الصلح واضعي "الميثاق الوطني".[151]

وقد تضمّن الميثاق الوطني، الذي هو عبارة عن اتفاق شفوي بين بشارة الخوري[152] ورياض الصلح، اربعة مبادىء اساسيّة[153]:

أولاً، اكّد "الميثاق" صيغة المشاركة في السلطة بين الطوائف، وهي الصيغة التي تنص عليها اصلاً المادة 95 من الدستور، وثبّتت قاعدة 5/6 لصالح المسيحيّين في التمثيل السياسي والاداري وكرّس التوزيع الطائفي للمناصب الاولى في الدولة، اي رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس النواب الشيعي ورئيس الوزراء السنّي.

---

[150]– الاب فرنسوا عقل، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة** ، المرجع السابق،ص 78.

[151]– الاباتي بطرس فهد، **بطاركة الموارنة وإساقفتهم القرن 20**، دار لحد خاطر، بيروت، 1987، ص 299– 300.

[152]– **بشارة الخوري** : هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال. شغل مرتين منصب رئيس الوزراء أثناء الانتداب الفرنسي . أسس سنة 1932 الكتلة الدستورية التي تحولت إلى حزب سياسي سنة 1955. وفي 21 سبتمبر 1943 إنتخب رئيساً للبنان وظل بالمنصب لغاية 11 نوفمبر 1943 ، عندما حاول أن يلغي من الدستور المواد التي كانت تتناقض مع الأستقلال، على أثرها اعتقلته سلطات الانتداب الفرنسي مع الرئيس رياض الصلح وعدد من أعضاء حكومتهم في قلعة راشيا، وعينوا بدلاً منه إميل إده، فثارت البلاد على ذلك مما ادى الى الافراج عنهما والاعتراف باستقلال لبنان في 22 نوفمبر 1943. انتخب بعدها رئيساً للجمهورية وكان بذلك أول رئيس للبنان بعد الاستقلال. ووضع مع رياض الصلح الميثاق الوطني الذي نظم أسس الحكم في لبنان. راجع "بشارة الخوري"، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،http://ar.wikipedia.org/wiki .

[153]– فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان السياسي الحديث من الإمارة الى إتفاق الطائف**، المرجع السابق ، ص 187–188.

ثانياً، عقد "الميثاق" تسويّةً حول هويّة لبنان. ففيما يكتفي الدستور بتعريف لبنان بما هو كدولة مستقلة ذات وحدة تامة وسيادة كاملة، يعرّف "الميثاق" لبنان كدولة " ذو وجه عربي" يأخذ كل ما هو ايجابي ومفيد من الحضارة الغربية. هكذا حلّ "الوجه العربي" محل مطلب أكثريّة المسلمين بتثبيت عروبة لبنان، على اعتباره ببساطة بلداً عربياً، بل هو جزء من الامّة العربية، كما في سائر الدساتير العربيّة. وأنّ العلاقات الثقافيّة بالغرب يُراد منها ارضاء المسيحيّين وتشكيل بديل عن المطالبة بالحماية الغربية.

ثالثاً، دعا مبدأ اساسي في السياسة الخارجيّة الى ان "لا يكون لبنان للاستعمار ممراً ولا مستقراً". وقد اعتمد هذا المبدأ لتبديد المخاوف السورية من الاعتداء على الداخل السوري انطلاقاً من الساحل اللبناني.

رابعاً، يفترض الميثاق أنّ الحُكم في لبنان شراكة بين المسلم والمسيحي. والجدير بالذكر انه في الميثاق أصبح رئيس الوزراء المسلم شريكاً فعلياً في الحكم على عكس ما نصّ عليه الدستور في أن السلطة الاجرائيّة تُناط برئيس الجمهوريّة.

وهكذا، مثلما انضجت الحرب العالميّة الاولى الشروط التي آلت الى نشوء لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي، نضجت شروط استقلال لبنان عن فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية في إطار التنافس البريطاني– الفرنسي على مصائر شعوب المشرق العربي.[154]
وقد لقي الميثاق الوطني إجماعاً من القادة المسيحيّين، ورأت فيه بكركي دعامةً قويّةً للبنان الوطن.[155]

ففي سنة 1941 ، اعتُبر خطاب للبطريرك عريضه طالب فيه بحقّ لبنان بالاستقلال، كنقطة ارتكاز لميثاق 1943، وعُقد على اثر الخطاب مؤتمراً في بكركي جمع ممثلين عن الطوائف اللبنانية. حيث صدر عنه بياناً تضمّن مطالب اللبنانيّين في ستّ نقاط، أهمّها:

- " استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكّنه من تقرير مصيره بملء الاختيار.
- سنّ قوانين دستوريّة تكفل الحريات الخاصة والعامة...
- تسليم الاحكام فعلاً الى ابناء البلاد الذين يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

[154]– فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان السياسي الحديث من الإمارة الى إتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص 174.

[155]– الاباتي بطرس فهد، **بطاركة الموارنة واساقفتهم القرن 20**، المرجع السابق، ص 300.

- إعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة ويكون من شأنه أن يقيّد البلاد إن كان من الوجهة السياسيّة او الوجهة الاقتصاديّة لاغياً غير معمول به...
- إعلان الثقة بغبطة البطريرك الماروني لتحقيق هذه الاهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانيّة."[156]

وسوف تتابع الكنيسة المارونيّة دورها ودفاعها عن الكيان اللبناني المستقل وصولاً الى اتفاق الطائف. ويحدّد المجمع البطريركي، من وجهة نظره، سياق التطورات بين 1943-1990، فيقول:

-" أنّه بعد أحداث العام 1958 التي زعزعت الاستقرار الداخلي، كانت أوّل انتكاسة فعليّة، للميثاق الوطنيّ، وقد جاءت المرحلة الشهابيّة لتعيد اللحمة إلى البلاد، عبر محاولة تفعيل مؤسّسات الدولة وإطلاق مشاريع إصلاح وتنمية، شملت طوائف لبنان وجميع مناطقه". [157]

-" إنّ الحرب العربيّة – الإسرائيليّة حوّلت لبنان إلى دولة مواجهة عام 1967، مع العلم أنّه لم يدخل الحرب مع إسرائيل، منذ عام 1948، ولم تكن إسرائيل قد احتلّت أي جزء من أراضيه، آنذاك. كما أنّ بروز المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة، بعد حرب 1967، بقيادة جديدة وأهداف تغييريّة، لا في واقع الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين وحسب، بل أيضًا في بعض الأنظمة العربيّة، وضعت الدولة اللبنانيّة في حالة صدام مباشر بين منطقين متناقضين: منطق الدولة الساعيّة إلى الحفاظ على سيادتها ومصالحها وعلى الاستقرار الداخليّ، ومنطق الثورة الساعية إلى التوسّع السياسي والعسكري بشتّى الوسائل المتاحة، وفتح الجبهة العسكريّة على الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة. ويستنتج إنّ هذا التناقض وجد أرضيّة خصبة، نتيجة الخلل وعدم التواصل الذي كان يحكم علاقات الأطراف اللبنانيّة بعضها مع بعض".[158]

[156]– الخوري باسم الراعي، **ميثاق 1943 تجذّر الهويّة الوطنيّة اللبنانيّة**، ترجمة: المطران يوسف ضرغام، الطبعة الاولى، المركز الماروني للتوثيق والابحاث، لبنان، 2009، ص127-128.

[157]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 20.

[158]– ويوضح المجمع نظرته هذه :"ان الصدام العسكري الأوّل وقع بين الجيش اللبنانيّ والمنظّمات الفلسطينيّة المدعومة من أطرافٍ لبنانيّة، ومن بعض الدول العربيّة، عام 1969، وأدّى إلى أزمةٍ حكوميّةٍ غير مسبوقة، دامت سبعة أشهر. ولم تنتهِ الأزمة إلاّ بعد توقيع إتّفاق القاهرة، الذي أتاح للمنظّمات الفلسطينيّة الدخول في مواجهاتٍ عسكريّةٍ مع إسرائيل، عبر الحدود اللبنانيّة – الإسرائيليّة، ووضع المخيّمات الفلسطينيّة تحت سيطرة المنظّمات الفلسطينيّة المسلّحة. وتوالت الأزمات في لبنان، في النصف الأوّل من السبعينات، بعد خسارة المنظّمات الفلسطينيّة قواعدها في الأردنّ، عام 1970، وتمركزها السياسيّ والعسكريّ في لبنان، فتحوّل إلى قاعدة أساسيّة للعمل الفلسطينيّ المسلّح، وأداة جذب لتدخّل الأنظمة العربيّة في الشأنين اللبنانيّ

-"وبرزت مسألة أخرى، شكّلت انقسامًا في لبنان، تمحورت حول إصلاح النظام السياسي. فكانت الأزمة الحكوميّة عام 1969، وأزمة عام 1973 التي اختلطت فيها مسألة المشاركة في السلطة بمشكلة الوجود الفلسطيني المسلّح". ويؤكدّ المجمع "صحيح أنّ صلاحيّات رئيس الجمهوريّة الدستوريّة كانت واسعة، لكن الصحيح أيضًا أنّها، في مجال الممارسة، ليست كذلك، لأنّها كانت مقيّدة بتوقيع رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص. وبالتالي، فإنّه كان من الأنسب للقيادات المارونيّة تكريس هذا الواقع في نصوص دستوريّة، تأكيدًا لمبدأ مشاركة المسلمين المتوازنة في السلطة، وهذا ما فعلوه في اتفاق الطائف، وإنما بتأخير خمس عشرة سنة".[159]

البند الثالث: الكنيسة في نظرتها الى الحرب والطائف كحل للمشكلة

ورد في المجمع البطريركي الماروني(2006): " لقد أدّت الحرب، التي استمرّت طوال خمسة عشر عامًا، الى خسارة لا سابقة لها، في تاريخ لبنان الحديث. وقد عاشها الناس، وعانت منها الكنيسة ما عانت . لقد نتج عن الحرب تهجير آلاف المسيحيّين من جميع المناطق اللبنانيّة، في سنواتٍ قليلةٍ، بعد أن استغرق تكوين الوجود المسيحيّ في الجبل قرونًا عدّة. ففي حين أنّ الحرب الطويلة، والمتغيّرة في أهدافها وأطرافها، استُغلت أشدّ الاستغلال من قِبل دولٍ وجماعاتٍ وأفرادٍ، فهي شهدت أيضًا مقاومةً فاعلةً، قام بها شباب كثر، ضحّوا بحياتهم، دفاعًا عن اقتناعاتهم، وعن سيادة لبنان وحريّته".[160]

والفلسطينيّ، وساحة حربٍ مفتوحةٍ مع إسرائيل، لا في الجنوب فحسب، بل في مناطق عدّة، ومنها العاصمة بيروت. وجاءت الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام 1973، لتعمّق الوجود الفلسطينيّ المسلّح في لبنان، خصوصًا بعد أن استعادت مصر وسوريّة بعض أراضيهما مقابل اتفاقات لتجميد الجبهات العسكريّة، وأصبح جنوب لبنان ساحة الحرب الوحيدة للنزاع العربيّ – الإسرائيليّ" . راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة21– 22.

[159]– ويضيف المجمع: "على صعيد المواقف المارونيّة حيال التغيّير في هيكليّة السلطة، كان ثمّة موقفان واحد معارض لأيّ تعديلٍ للدستور يهدف إلى إضعاف صلاحيّات رئيس الجمهوريّة، وآخر أكثر تجاوبًا مع طروحات التغيّير والتأقلم مع معطيات الواقع. وخلق تشابك المسائل المطروحة، في السبعينات، إشكاليّة قدرة التيّارات السياسيّة المارونيّة على إحداث التغيير المطلوب الذي يمكن أن يستجيب لقائمة المطالب الواسعة والمتراوحة بين مشاريع الإصلاح السياسيّ ودعم المنظّمات الفلسطينيّة، مرورًا بالمطالبة بتغيّير النظام. كما أدّى إلى تغييب معنى لبنان ومعنى تجربته الحضاريّة القائمة على نموذج العيش المشترك وعلى قبول الآخر شريكًا مختلفًا كامل الشراكة، وعلى التواصل مع الآخر الذي يغدو جزءًا من تعريف الذات". راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 25.

[160]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 27.

اولاً– في اسباب الحرب

فسّر **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** في لقائه مع الصحافة في فولدا في المانيا الاتحادية سنة 1989 أوجه القضيّة اللبنانيّة فقال:" إنّ القضية اللبنانية لها وجهان، أحدهما داخلي والآخر خارجي، الوجه الداخلي يقوم على أنّ فريقاً من اللبنانيين وهم المسلمون عامة يطالبون بالمشاركة في الحكم بطريقة تكون، في اعتقادهم، أكثر انصافاً وبتحديث الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وهذا وجه إن كان سبباً من اسباب الخلاف، يمكن معالجته بنجاحٍ اذا تُركِ اللبنانيون يعالجون قضاياهم في جوٍ من الحرية والصراحة التامّة، ولا نعتقد أنَّ في لبنان من لا يريد تحديث الدولة وتمكين اللبنانيّين من الشعور بأنهم متساوون امام القانون. أمّا الوجه الآخر فيقوم على أنّ لبنان بلد فيه نسبة من غير اللبنانيين تدخّلت في الشؤون اللبنانيّة ولا تزال تتدخّل مما عمق الخلاف الداخلي".[161] كما أنّه وخلال زيارته الى دولة الكويت شرح اسباب الحرب اللبنانية وقال:" إنّ تاريخ الحرب اللبنانية منذ بدايتها حتى الان، مشيراً الى حروب الاخرين على ارض لبنان، وداعياً الى الحفاظ على العيش المشترك وعلى وحدة لبنان وسيادته واستقلاله. وشدّد على أنّ لا خلاف بين اللبنانيّين، وعلى ضرورة العمل لاخراج لبنان من هذا المأزق. وشكر جامعة الدول العربية والكويت على جهودهما."[162]

ثانياً– في وقائع الحرب

وجاء ايضاً في المجمع البطريركي الماروني: " جمعت حرب السنتين[163]، في 1975– 1976، بعض القيادات المارونيّة، الحزبيّة وغير الحزبيّة، في صفٍّ واحدٍ، في وجه الخطر العسكريّ الداهم، في وقت طالبت فيه الكنيسة وقيادات مارونيّة أخرى بالعودة إلى الثوابت الوطنيّة، رافضين الاحتكام إلى السلاح والاستقواء

---

[161]– "لقاء البطريرك صفير مع الصحافة في فولدا في المانيا الاتحادية"، الثلثاء في 26 ايلول1989، *المجلة البطريركيّة*، العدد السابع، كانون الثاني 1993، ص107.

[162]– "زيارة البطريرك الى الكويت"، *المجلة البطريركية*، العدد السادس،15 نيسان 1992، ص244.

[163]– **حرب السنتين** : إنّ "حرب السنتين"، هي حقبة من الحرب الطويلة لعبت فيها العوامل الداخلية والخارجية الدور الاكبر. بين حزب الكتائب وحلفاؤه في "الجبهة اللبنانية" من جهة وكمال جنبلاط واحزاب الحركة الوطنية اللبنانية من جهة اخرى. كل منهما يحاول فرض سياسته على البلد فيما يفرض نفسه ممثلاً وحيداً ل "المعسكر" الذي ينتمي اليه. هذا فيما أدّى التورط المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في القتال الى تشجيع الاطراف الخارجية على التدخّل، وخصوصاً سورية واسرائيل. خلفت "الجبهة اللبنانية" سابقتها "جبهة الحرية والانسان" وكانت بقيادة سليمان فرنجية وشربل قسيس، رئيس الرهبانيات المارونية، وبيار جميل وشارل مالك وادوار حنين(النائب والامين العام للجبهة) وفؤاد البستاني(المؤرخ والرئيس السابق للجامعة اللبنانية).اما الحركة الوطنية اللبنانية كانت برئاسة كمال جنبلاط وحزبه التقدمي الاشتراكي، تحالف من الاحزاب اليسارية والقومية هي: الحزب الشيوعي اللبناني،الحزب السوري القومي الاجتماعي ، حركة الناصريينن المستقلين–المرابطون، والتنظيم الشعبي الناصري، الاتحاد الاشتراكي العربي، اضافة الى عدد من الشخصيات المستقلة الخ. راجع فواز الطرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة الى اتفاق الطائف**، المرجع السابق، ص329– 356.

بالخارج لحلّ المشاكل الداخليّة، لأنّه يضرب صيغة العيش المشترك القائمة على ثقافة الانفتاح والتوسّط والاعتدال، ولأنّه، وفي مختلف الأحوال، يضرب قيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. وشهدت سنوات الحرب اللاحقة نزاعاتٍ مسلّحة بين أحزاب وقادة في الوسط المسيحيّ، لم يعرف لها مثيل في تاريخ الموارنة الحديث، إن لجهة حجمها أو لجهة تأثيراتها السلبيّة في توازنات السياسة اللبنانيّة، وعلى المصالح المارونيّة، وعلى الناس، في معظم مناطق الوجود المسيحيّ في لبنان ".[164]

أمّا **قداسة البابا يوحنا بولس الثاني** لم يترك فرصة سانحةً تمرّ إلاّ وذكّر العالم وكبار المسؤولين بالمأساة اللبنانيّة وطلب اليهم العمل على وضع حدّ لها وإبقاء لبنان وطن العيش المشترك والقيم الروحيّة، ومما ورد في خطاباته منها ردّه على كتاب استغاثة غبطة البطريرك عندما بلغت الحرب ذروتها فقال: " نريد أن نعلمكم أنَّ الكرسيّ الرسوليّ لا يدّخر جهداً لمطالبة الاسرة الدولية لتعمل على تسير وقف اطلاق النار فوراً وبطريقة دائمة، لاتاحة السبيل، الى ما سوى ذلك، للشعب اللبناني بكامله لتلقي المساعدة الانسانيّة التي هو في امس الحاجة اليها. لقد ارسلنا، بهذا المعنى، رسالة الى امين عام منظمة الامم المتحدة وامين عام جامعة الدول العربيّة، يقيناً منّا أنّ نداءنا سيجد صدىً مؤاتياً لدى هذين المرجعين المختصّين."[165]

وقد اطلق **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير**، طوال سنوات الحرب، النداء تلو النداء، لاسكات المدافع والكف عن الاقتتال والاقلاع عن لغة العنف واعتماد اسلوب الحوار العقلاني البنّاء، لحلّ المشاكل العالقة بين اللبنانيّين، وايجاد مخارج للازمات الطارئة وانهاء حالة الحرب. ولم يدع فرصةً سانحةً تمرّ إلاّ ودعا فيها الى توحيد القلوب، ورصّ الصفوف، وتناسي الاحقاد، وتثبيت دعائم الالفة والسلام بين المواطنين.[166]

وجاء في القمة المسيحيّة التي عقدت في بكركي في 25 ايار 1990: " إدانة الحرب واستمرارها في مختلف مناطق لبنان، إذ ليس من مشروع سياسي ولا الدفاع عن كيان يسعه ان يزكّي العنف الرهيب، الذي لا يزال ينقضّ عشوائياً على المنازل والمؤسسات المدنيّة والدينيّة، ويدفع العديد من الناس على طريق التشريد

---

[164]– الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، 2006، الفقرة 27.

[165]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، "جواب قداسة البابا على كتاب استغاثة غبطته عندما بلغت الحرب ذرواتها"، في 18 نيسان 1989، الفاتيكان، *المجلة البطريركية*، العدد السادس، 15 نيسان 1992، ص19–20.

[166]– "نداءات" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، *المجلة البطريركية*، العدد السادس،15 نيسان 1992،ص22.

والهجرة. وايضاً شددت الكنيسة المارونيّة على اهميّة التعاون الصادق مع الاخوة المسلمين في سبيل انقاذ الوطن ومقوماته على دروب السلام والعيش المشترك".[167]

وفي هذه الظروف، إنّ اللبنانيّين ليسوا مسؤولين عن الحرب الا بطريقة غير مباشرة لأنّهم سمحوا باندلاعها، والتي في النهاية ليست حربهم. وحيث أنّ الصراع بين الطوائف كان له دوراً في بداية الحرب، فلقد اختفى لصالح صراعٍ دوليّ، فقد اكّد **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** ذلك حين قال :" إذا كانت بداية الحرب قد اخذت طابعاً طائفياً، فهي الآن (1988) بعيدة جداً عن الطائفية: إنّها ليست حرب اهليّة بل إنّها حرب الاخرين وتدخلّهم في شؤونه الداخلية". واضاف:" إنّ ما اعطى الصراع اللبناني طابع الحرب الاهلية والطائفية. هو وجود معسكر في غالبيته فلسطيني ومسلم مقابل ميلشيات مؤلفة فقط من المسيحييّن".[168]

وعليه، كانت الكنيسة طوال فترة الحرب تطالب بالعودة إلى الثوابت الوطنيّة، رافضةً الاحتكام إلى السلاح والاستقواء بالخارج لحلّ المشاكل الداخليّة، لأنّه يضرب صيغة العيش المشترك، ويضرب قيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. وقد اعتبرت أنّ الحرب اللبنانية منذ بدايتها حتى نهايتها هي حروب الآخرين على ارض لبنان.

ثالثاً– الطائف الحل

شكلّ اتفاق الطائف الذي وقّع عليه البرلمانيون اللبنانيون في 22 تشرين الاول 1989 في المملكة العربيّة السعوديّة مساراً لانهاء الحرب واعادة السلام والاستقرار الى الوطن.

وقد عملت الكنيسة المارونيّة على تشجيع الساعين إلى إيجاد الحلول لإنهاء الحرب، فقد أيّدت المبادرة التي قامت بها جامعة الدول العربية بإنشائها اللجنة الثلاثية المؤلفة من صاحبي الجلالة، فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربيّة السعوديّة وخادم الحرمين الشريفين، والحسن الثاني ملك المغرب، وسيادة الرئيس

[167]– "بلاغ من القمة المسيحية في بكركي"،25 ايار 1990، *المجلة البطريركيّة*، العدد السابع، كانون الثاني 1993،ص 43.

[168] -"le patriarche Sfeir, « Exposé sur la crise du liban adressé a la conférence Episcopale Catholique d'Allemangne », Fulda, 25 septembre 1989, 36-26 المصدر: *المجلة البطريركية*، العدد السابع، 1993، ص 26-36

الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الديمقراطية العربية الجزائرية والمهمّة الموكولة إليهم إيجاد حلّ للقضية اللبنانية.[169] ورأت في اتفاق الطائف أنّه يثبّت أولويّة العيش المشترك على كلّ ما عداه.

استعادت الكنيسة الركائز المؤسِّسة والمسيّرة للكيان اللبناني بما يسمح للبنان بمتابعة رسالته في الشرق. ولكن بقي البند العالق : الوجود السوري.

" فقد حسمت مقدّمة اتفاق الطائف الجدل حول طبيعة العقد الاجتماعي بين اللبنانيّين فاعتبرت أنّ العيش المشترك هو في أساس هذا العقد وأنّ لا شرعيّة لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. كما أوضح ماهيّة النظام اللبنانيّ: لبنان واحد موحّد، سيّد، حرّ، مستقلّ ونهائيّ لجميع أبنائه وعلى كامل أرضه، وهو عربيّ الهويّة والانتماء، ويلتزم بكونه عضواً مؤسّسًا في الجامعة العربيّة وفي منظمة الأمم المتحدة وفي الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. وأقرّت إنّ النظام جمهوريّ ديمقراطيّ برلمانيّ، يقوم على احترام الحريّات العامّة، لاسيّما حريّة المعتقد، وعلى العدالة والمساواة ومبدأ الفصل بين السلطات والشعب هو مصدر السلطات ".[170]

وفيما يتعلق بالعلاقات اللبنانيّة – السورية أقرّ اتفاق الطائف بالعلاقات المميزة مع سوريا، حيث حصدت سوريا اعترافاً بدورها وتميّزاً واضحاً عن الدور الاسرائيلي الذي وُصِف بالاحتلال الذي يتوجب انسحابه وفق لقرار مجلس الامن 425 مع السعي الى تحرير الاراضي اللبنانية وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها.[171]

وفي 14 شباط 2005 اغتيل الرئيس رفيق الحريري (الرئيس السابق للحكومة اللبنانيّة) فقامت المظاهرات تطالب بانسحاب القوات السورية وبقيام محكمة دوليّة لكشف ومعاقبة قاتلي الرئيس الشهيد. وحشد حلفاء سورية مظاهرة ضخمة في 8 أذار في لبنان موجهين التحيّة للمقاومين وللجيش السوري. في المقابل، قام اللبنانيون المناهضون للوجود السوري بمظاهرة مضادة ضخمة في 14 أذار، عرفت هذه الحركة بانتفاضة الأرز. ومن حينها انقسم اللبنانيون إلى فريقين دُعيا بفريق 8 أذار وفريق 14 أذار.[172]

---

[169]– "بيان السبت 10 حزيران1989" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركية المارونيّة في بكركي، 1989، www.bkerke.org.lb

[170]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، 2006، الفقرة 29.

[171]– راجع وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف، 5 تشرين الثاني 1989، المجلس النيابي اللبناني، الجمهوريّة اللبنانيّة، www.lp.gov.lb.

[172]– "تاريخ لبنان" ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki

الامر الذي دفع الرئيس السوري بشار الاسد الى الاعلان امام مجلس الشعب السوري في الرابع من اذار عام 2005 عن انسحاب القوات السورية من لبنان مشيراً الى أنّه " بهذا الاجراء تكون سوريا قد اوفت بالتزاماتها حيال اتفاق الطائف ونفّذت مقتضيات القرار الدولي 1559".[173]

و**عليه،** إنّ الكنيسة المارونيّة أيّدت اتفاق الطائف الذي ساهم بإنهاء الحرب، وكانت من ابرز المطالبين بخروج الجيش السوري من لبنان، إلا ان مطلبها لم يتحقق إلاّ على اثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، فخرج الجيش السوري في 26 نيسان 2005.

وسوف يشكل مفهوم الكنيسة للكيان اللبناني، وموقفها من اتفاق الطائف ومسألة الانحراف في تطبيقه المحور الاساسي للباب الثاني. فهل حقّق الطائف السلام اللبناني وأعاد الى لبنان الشروط التاريخيّة والكيانيّة لاستمراريته؟ دراسة الباب الثاني تتمحور حول معالجة هذه التساؤلات من وجهة نظر الكنيسة.

[173]– علا بطرس، **الاستراتيجيّة السوريّة في لبنان بين الاسد–الاب والاسد –الابن 1970–2009**، تحت اشراف د.اوجوني تنوري، الطبعة الاولى، دار الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت،2011، ص 106.

الباب الثاني : لبنان في الخطاب السياسي للكنيسة المارونية

ركّز الباب الأوّل على مفهوم متنامي للسياسة، تناول الدور الحاسم للكنيسة المارونيّة في إنشاء لبنان الكبير، وارتباط الموارنة بلبنان التاريخ والكيان.
أمّا الباب الثاني فشكّل اكمالاً للدور السياسي المتنامي للكنيسة، وتناول الدفاع عن لبنان واستقلاله، وتكلّم عن الهوية المارونيّة والهوية اللبنانيّة.

لعبت الكنيسة المارونية على امتداد التاريخ اللبناني أدواراً تاريخيّةً وسياسيّةً مهمةً بوصفها المرجعيّة الروحيّة لأهم الطوائف المسيحيّة في لبنان.

فتشّكلت عبر الزمن الهويّة المارونيّة التي هي مكوّن اساسي من الهويّة اللبنانيّة، وارتبطت بلبنان ارضاً وشعباً وثقافةً. فالموارنة تجذروا في محيطهم اللبناني وتفاعلوا معه، وهذا ما يشرح تفضيلهم للعيش المشترك. وستعمل الكنيسة المارونيّة لتقديم خطاب سياسي يدعو الى الحوار الوطني والتعايش المشترك مع المسلمين في اطار ديمقراطيّة توافقيّة تحترم حقوق الانسان .

ونحن في هذا الباب نهدف الى تحليل الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة وذلك في الفترة الممتدة من اتفاق الطائف 1990 الى العام 2005. هذا الاتفاق الذي أدّى الى وقف الحرب واعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد. وقد جاءت تعديلات الطائف لتفرض تغييرات جديدة على الدستور. غير أنّ هذا الاتفاق اثار انقساماتٍ في الاوساط المارونيّة. فالموقف المؤيد لاتفاق الطائف الذي اتخذته الكنيسة المارونية جعلها طرفاً في النزاع القائم. ولكن هذا الوضع سينتهي بفراغ كبير على الساحة السياسيّة المارونيّة، وخاصةً بعد غياب الزعماء المسيحيّين المدنيّين، وذلك بسبب نفي الجنرال ميشال عون الى فرنسا ودخول سمير جعجع السجن. الامر الذي سيؤدّي الى جعل الكنيسة المارونيّة وعلى رأسها البطريرك مار نصرالله بطرس صفير اللاعب السياسي الأوّل على الصعيد الماروني.
ومع التدرج في تطبيق بنود اتفاق الطائف، تبلور الموقف النقدي المتصاعد للكنيسة أكثر وأكثر والتي رأت في هذا التطبيق عملاً مجتزأً ومشوّهاً أنتج خللاً داخلياً بدل أن يؤدّي الى إعادة

التوازن والاستقرار بين مكونات المجتمع اللبناني. وقد جاء "النداء الأوّل" لمجلس المطارنة الموارنة في 20 أيلول سنة 2000 ليشكل الموقف النقدي المتكامل وليفتح الباب أمام مرحلة جديدة لنظرة الكنيسة بهدف تصويب مسار التطبيق، إن لجهة مفهوم الخصوصيّة اللبنانيّة او التوازنات المطلوبة داخل السلطة أو العلاقة مع سورية.....

وحدّدت الكنيسة في خطابها أسباب الازمة السياسيّة في الجمهورية الثانية (1990-2005)، مُحملة سلطة الوصاية السوريّة المسؤوليّة الاولى. وقد اعترف الاساقفة الموارنة أنّ سوريا انتهكت السيادة الوطنيّة بوجودها العسكري في لبنان، واتهموها بخرق مضمون اتفاق الطائف محملينها المسؤولية في سياستها التي عزّزت الانقسام الداخلي بين اللبنانيّين، وتدهور الوضع الاقتصادي.... واتهموا السلطة القائمة الموالية لسوريا في الدرجة الثانية، ألأمر الذي أدّى الى تفاقم الازمة السياسيّة في لبنان.

وشكّلت إنتفاضة الاستقلال، إثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005، لحظة تاريخيّة، فقد أدّى ذلك الى تشكيل معارضة وطنيّة تمكنت من تحقيق الاستقلال الثاني بخروج الجيش السوري من لبنان.

ونحن سنعمل في هذا الباب على توضيح ابرز النقاط الذي يرتكز عليها الخطاب السياسي للكنيسة المارونية في إعادة تأكيدها لمفهوم الكيان وكيفيّة الدفاع عنه والحفاظ عليه. وسنعرض موقف الكنيسة من الممارسة السياسيّة في الجمهوريّة الثانيّة(1990-2005) في ظل الارتهان للوصاية السوريّة.

الفصل الثالث : الخطاب السياسي للكنيسة المارونية بعد الطائف

يرتكز الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة في هذا الفصل على فكرتين اساسيتّين: اولاً مفهوم الكنيسة المارونيّة للهويّة اللبنانيّة ، وثانياً مفهوم الكنيسة للكيان والنظام اللبناني.

اولاً، المجتمع اللبناني مكوّن من 19 طائفةً دينيّةً موزّعةً بين الاسلام والمسيحيّة، ولكلّ منها هويتها الايمانيّة المعتقديّة وجذورها التاريخيّة، ونظامها الاجتماعي ونمط حياتها وتقاليدها. والكنيسة المارونيّة هي مكون اساسي من الهوية اللبنانيّة. فالكنيسة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالارض اللبنانيّة، والارض هي القاعدة الماديّة للهويّة الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وأنَّ خسارة الارض يمكن أن تؤدي الى خسارة الهويّة والوطن. والكنيسة هي جزء اساسيّ من المجتمع اللبنانيّ، فالوطن بحاجةٍ الى جميع مواطنيه، فإذا ما غابت عائلة أو تقاعست مجموعة من مجموعتيه الكبيرتين، المسيحيّة والإسلاميّة، عن دورها، بَطُل لبنان أن يكون لبنان. وأنّ الموارنة قد اسهموا اسهاماً كبيراً في الثقافة اللبنانيّة والعربيّة وهم جزء لا يتجزأ من العالم العربي الاسلامي. وان ما يتميّز به لبنان عن العالم العربي هو التفاعل الثقافي والحضاري بين مكوناته الأساسية المتمثّل بالطوائف اللبنانيّة فتعيش معاً بالرغم من اختلافها.

ثانياً، أمّا فيما يتعلق بمفهوم الكنيسة المارونيّة للنظام اللبناني، يؤكد المجمع البطريركي الماروني 2006، أنّ الكنيسة المارونيّة لديها حق التعاطي بالشأن السياسي لكي تحافظ على مكانتها في المجتمع اللبناني. لذلك تضع مشروعاً سياسياً ينطلق من خبرتها التاريخيّة في هذا المجال، ويمكنه ان يتناسب مع القيم المسيحيّة وان يتم التجاوب معه من قبل الطوائف الاخرى في لبنان. فهذا الخطاب يتوجّه الى كل اللبنانييّن ويهدف الى حلّ المشاكل بين الطوائف. هذا المشروع قائمٌ من جهة على "العيش المشترك" بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، ومن جهة اخرى على الديمقراطية بمعناها التوافقي التي تحمي حقوق الانسان وتحترم الحرية الدينيّة.

فإن صيغة العيش المشترك تشكلّ ضمانًة لمستقبل اللبنانيّين، وتشكّل ضرورةً لمحيطهم العربيّ، فهذه الصيغة تساعدهم على تجاوز هذه المرحلة الخطرة المسكونة بالحروب وبالصراعات على اختلاف أشكالها. وهي أيضًا مساهمة ضروريّة لوضع حدّ لدوّامة العنف التي تضع وجهًا لوجه هويّات ثقافيّة وسياسيّة متنوّعة.
وتدرك الكنيسة أنّ هذا الخطاب لا يتحقّق ولا يمكنه ان يؤمّن الأمن والاستقرار والحريّة، إلاّ من خلال مشاركة المسيحيين في الحياة السياسيّة واستعادة دورهم في الدولة، ومن خلال تفاعلهم اليومي مع المسلمين.

ونحن من خلال هذا الفصل سنعمل من جهة على تبيان مفهوم الكنيسة المارونيّة للهوية اللبنانيّة ومدى الارتباط بها، ومن جهة اخرى سنلقي الضوء على مفهوم الكنيسة للنظام السياسي اللبناني.

الفقرة الاولى: مفهوم الكنيسة المارونيّة للهويّة اللبنانيّة

إنّ الهوية تتضمّن ركائزَ مهمةً وحاسمةً. وتعتبر الارض وتركيبة المجتمع والثقافة وخصوصيات لبنان وتمايزه عن المحيط العربي من ركائزها الراسخة. وسنحاول في هذه الفقرة ان نلقي الضوء على مدى ارتباط الكنيسة المارونية بالهويّة اللبنانيّة .

البند الأوّل: الموارنة جزء من الهويّة اللبنانيّة

اولاً - في الهويّة

1 -في مفهوم الهوية

إنّ للهويّة تعريفاً ذاتياً: فهي ما يعطي الجماعة طابعاً خاصاً بها. وما يجعل الجماعة متميّزةً عن سواها. ويرى الانسان هويّته الحقيقية في حس الانتماء وفي الشعور العفوي الداخلي المرتبط عضوّياً بالجماعة.

ومع ذلك، هناك معطيات عامة للهويّة، تظهر لنا بعضاً من وعي الجماعة لهويتها، ومن تأثير هذه الهويّة على مجرى الاحداث، ومن عوامل نشوء الهويّة. وقد حدّد **انطوان نجم**[174] هذه المعطيات بالتالي:

أ- موضوع الهويّة يُطرح بحدّةٍ في زمن الازمات. ولربما كان هذا الموضوع سبباً لهذه الازمات، أو نتيجة إلا أنّه الحاضر الاكبر على الدوام.
تاريخياً، يطفو موضوع الهويّة على سطح الوجدان وتستفيق الهويّة بقوة كردة فعل على خطر ما، او اقلّه، على احساس به. ردة فعل على شعور بخطر الاستيعاب، على تهديد الوجود والمصير، على استبعاد، على اضطهاد، على محاولات كبت، على المسّ بالحريّة، بحريّة الضمير، بالكرامة...

---

[174]- انطوان نجم، **هويّة الشعب وهويّة الدولة في لبنان**، الطبعة الاولى، آفاق مشرقية(3)، لبنان، 1990، من ص5 -7.

ب- الهويّة تتحدّد بالنسبة الى الآخر، الآخر المغاير، أيّاً كانت صفاته، إنّها هذه ال "ما" المميّزة. فقد يكون الآخر من العرق نفسه أو من عرقٍ آخر. يتكلّم اللغة نفسها أو لغةً أخرى. من الدين نفسه او من دين آخر، مشارك في المنطقة نفسها أو من منطقة اخرى...
ولأنه الآخر تجهد الجماعة في ابراز ما يجعله آخر تماماً، وذلك باظهار ما يميزها عنه، وما يميّزه عنها، وحتى في ما يفصلهما بعضهما عن بعض.

ج- بروز الشعور بالهويّة عند الجماعات قد يُحرّك عملية انقسام واندماج، خروج ودخول. وعملية الفرز تبلور الشعور اكثر فأكثر وتزيل ما قد علق على الهويّة عبر الزمان من غشاوات تعطل بروزها او تخفيها عن الرؤية.
في عمليّة الانقسام والتفكك، ينفجر التجانس الظاهري ويظهر ما هو اعمق وجوهري ومحرك حقيقي وفعّال. هنا تكمن الهويّة. فهوّية الجماعة، اذاً، تعرف من عمق وعنف تأثيرها في الجماعة وتحريكها لها.

د- الهويّة، هوية ما، ليست أبديّة أزليّة. هناك ظروف ومعطيات طبيعيّة واصطناعيّة، خاصة وعامة، تتدخل في نشوء الهويّة وفي بلورتها.

وعليه، إنّ الهويّة هي شيء يتطوّر، وإنها تمُرّ بمراحل إعداديّة.[175] هذا لا يعني ان الجماعات تغيّر هوياتها بقصدٍ واعٍ في سرعة وسهولة. الأمر لا يتمّ بين ليلة وضحاها. ولا في أزمنة منظورة. إنّها عملية بطيئة تفترض زمناً طويلاً. الهويّة بنت التاريخ والتاريخ عملية دائمة من تكوين وتحطيم وتفكيك واعادة بناء.[176]

هـ- يقتضي الخروج من المزج بين الجماعة والدولة، فهويّة الجماعة شيء، وهويّة الدولة، او الجنسيّة التي تمنحها الدولة، شيء آخر . كما ليس من المحتّم ان تتطابق حدود المجانسة بين الجماعة والحدود الدوليّة للدولة. فإن الدولة ثمرة ظروف متشابكة من سياسية ودبلوماسية وعسكرية ومصالح معقّدة، محلياً واقليمياً ودولياً. إنّها عرضة للتبدّلات والتغيّرات، السريعة أو البطيئة، ليس فقط من ناحية شكلها الدستوري، بل من ناحية الوجود بالذات. فقد تتقلّص الدولة مساحةً، أو تتمدد، أو تندمج بأخرى، أو تنشق عن ذاتها، أو تزول

[175]- Mucchielli Alex, **l'identité**, que sais-je,8e édition, presses universitaires de France,2011 ,n=2288,p.98.

[176] - انطوان نجم ، **هويّة الشعب وهويّة الدولة في لبنان** ، المرجع السابق، ص7.

من خارطة العالم السياسيّة. إنّ الاستعمار والحروب الداخليّة والخارجيّة والمفاوضات ومصالح الدول الكبيرة والقوية الخ... أوجدت دولاً لم يكن أحد يحلم بأنها ستوجد يوماً.[177]

و– واخيراً، إنّ الهوية تترسّخ في الحقيقة التي تنشأها. فإنه من المستحيل أن نشير الى الهوية عند الجماعات الاجتماعية او عند الافراد من خلال إخفاء العلاقات التي تربطهم بمحيطهم. وبالتحديد مع شرائح محيطهم التي تهمهم بشكل خاص. غير أنّ محدّدات محيطهم لا تشكّل ثوابت، انها تتغيّر في الزمان والمكان، وأنّ التحوّلات في المحدّدات تؤثّر بالتحديد على عمليات الانتاج و تأكيد الهوية ، أكانت جماعيّة او فرديّة.[178]

2 –الثقافة مكمّل للهوية

إنّ المجمع البطريركي الماروني(2006) ألقى الضوء على أهميّة الثقافة: "أصبح من المتعارف عليه أنّ بُعد الحياة الإنسانيّة الثقافيّ هو عنصر جوهريّ في تطوّر المجتمعات البشريّة وتفاعلاتها المتبادلة. والكنيسة تدرك تمامًا أنّ الشخص البشريّ لا يرتقي إلى مستوى الإنسانيّة إلاّ عن طريق الثقافة، كما أنّ وجود الإيمان المسيحيّ بذاته يرتبط بالثقافات المختلفة التي تعبّر عنه. والمجمع الفاتيكانيّ الثاني كان قد أولى هذا الموضوع كلّ الأهميّة حتى قيل فيه إنه كان، بانعقاده ومضمونه، ثورة ثقافيّة."[179]

ويتابع المجمع البطريركي :" إنّ المجمع الفاتيكاني الثاني يحدّد الثقافة على أنّها "كلّ ما يستخدمه الإنسان لصقل إمكاناته المتعدّدة وتنميتها، مجتهدًا في إخضاع الكون بالمعرفة والعمل، مؤنسنًا الحياة الاجتماعيّة، والحياة العيليّة ومُجمل الحياة المدنيّة بفضل تقدّم الأخلاق والشرائع، مترجمًا وناشرًا وحافظًا في مؤلّفاته، عبر الأزمنة، الاختبارات الروحيّة الكبيرة ونزعات الإنسان العظمى، حتى تُستخدم لتقدُّم أكبر عدد من أعضاء الجنس البشريّ كلّه." فالمجمع البطريركي الماروني يرى أن الثقافة تشمل مجمل نماذج السلوك والفكر والإحساس لدى الإنسان في علاقته المثلّثة بالطبيعة والإنسان والله، ممّا يعني أيضًا أنّ الثقافة ليست أمرًا جامدًا ومرجعًا ثابتًا للهويّة الكنسيّة التي تحملها، بل هي حركةٌ دائمة التطوّر عبر العصور والمجتمعات

[177] – نجم انطوان، **هويّة الشعب وهويّة الدولة في لبنان** ، المرجع السابق، ص7.

[178] -Geneviève Vinsonneau **, Culture et comportement**, 2Ème Edition, Armand Colin, 2003, p.128.

[179] – المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثامن عشر: **الكنيسة المارونية والثقافة**،2006، الفقرة1.

المختلفة، مساعِدةً بذلك الشخص البشريّ على الإرتقاء المستمرّ إلى أنسنة ذاته في إطار جماعته الثقافيّة الخاصّة، وهي قوّةٌ للخلق والإبداع الذي يُنعش الإنسانيّة العامّة".[180]

ويتكلم **قداسة البابا يوحنا بولس الثاني** في الارشاد الرسولي عن عراقة الثقافة اللبنانيّة، قائلاً: "أنّه لا يمكننا نسيان أن لبنان مهدُ ثقافة عريقة وإحدى منارات البحر الابيض المتوسط. فلا يستطيع احداً ان يجهل اسم بيبلوس التي تذكّر ببدايات الكتابة. وإن المسيحية هي عنصر جوهري من ثقافة المنطقة وبنوع خاص الارض اللبنانيّة، تُغنيها اليوم تقاليد دينيةٌ متعدّدة(...) والقسم الاخر الهام من السكان يتكوّن من مسلمين ودروز. هذه الجماعات المختلفة هي، بالنسبة الى هذا البلد ثروة فرادة وعقبة في آن. غير أنّ إحياء لبنان، بالنسبة الى جميع سكان هذه الارض، إنما هو مهمة مشتركة. ويؤكد على أنّ لبنان جزءٌ لا يتجزأ من العالم العربي وأنّ مصيراً واحدا يربط المسيحييّن والمسلمين في لبنان وسائر بلدان المنطقة. وكل ثقافة خاصّة لا تزال تحمل طابع ما رفدتها به على الصعيد الديني وغير الديني الحضارات المختلفة التي تعاقبت على ارضهم. ومسيحيو لبنان وكامل العالم العربي، هم فخورون بتراثهم، يُسهمون اسهاماً ناشطاً في التطور الثقافي. ويدعو المسيحييّن الى اقامة علاقات تضامنيّة مع العالم العربيّ، فهم قد اسهموا اسهاماً كبيراً في الثقافة العربيّة وأنّ الحوار والتعاون بين مسيحييّ لبنان ومسلميه قد يساعد على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى."[181]

ويتكلم **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** عن الثقافة اللبنانية فيقول: " إنّ التجاذب حول الهويّة الثقافيّة في لبنان، لمعرفة ما إذا كانت شرقيّة عربيّة أم غربيّة مسيحيّة، وهو تجاذب في غير محلّه، على ما يعتقد الكثيرون من اللبنانيين وغير اللبنانيين. ففي لبنان مسيحيّون ومسلمون، يأخذون جميعًا بقسط من الثقافة الشرقيّة الإسلاميّة وبقسط من الثقافة الغربيّة المسيحيّة. وهذه هي قوّة لبنان وفرادته. وأن هذا التجاذب لم يبق له مكان في ظلّ العولمة التي فتحت المجال لكلّ أنواع الناس والحضارات لتتلاقى وتتلاقح وتتفاعل. وعلى كلّ نحن في لبنان تعمّقنا في الثقافتين فجعلنا منهما ثقافة واحدة هي الثقافة اللبنانيّة المتميّزة والتي يجب أن ننمّيها ونطوّرها لخير جميع اللبنانيين، بدلاً من تغليب إحداهما على الأخرى. وفي هذا المجال يجب أن يقوم تعاون صادق لخير الجميع المشترك."[182]

---

[180]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثامن عشر: **الكنيسة المارونية والثقافة**،2006. الفقرة2.

[181]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 1.

[182]– الرسالة السابعة عشرة "في المصالحة مع الله والناس والدولة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، صوم 2002، www.bkerke.org.lb

ثانياً– "الهويّة المارونيّة" لبنانيّة، عربيّة، شرقيّة

ورد في الارشاد الرسولي : " أنّ لبنان تتّسم جذوره التاريخيّة بالطابع الديني، وأنّ الهويّة اللبنانيّة الوطنيّة والسياسيّة جذورها دينيّة". [183] ويعتبر المجمع البطريركي الماروني(2006) أنّ ابرز عبارة عن هويّة لبنان هي تلك التي اطلقها قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني حين قال: " إنّ لبنان هو اكثر من بلد، انّه رسالة حريّة ونموذج في التعدديّة، للشرق كما للغرب".[184]

إنّ الهويّة اللبنانيّة مكوّنة من هويات متعدّدة هي هويات الطوائف. وإنّ الهويّة المارونيّة ليست الهويّة اللبنانيّة بل هي مكوّن أساسي من هذه الهويّة. فالهويّة اللبنانيّة كما يعرّفها **البطريرك مارنصرالله بطرس صفير:**" هي المؤالفة (Synthèse) الجامعة بين هذه الهويّات المختلفة والمؤتلفة في ميثاق الحياة المشتركة وهو ما أعطى لبنان ميزته وجعل منه استثناء في العالم العربي بقيام نظام يحترم الكرامة البشرية ويتيح ممارسة الحريّات الأساسيّة، الشخصيّة منها والجماعيّة، ويتبنّى الديمقراطيّة نظاماً للحكم".[185]

كما أنّ الكنيسة المارونية لا تشدّد فقط على هويتها اللبنانيّة، بل تشدّد أيضاً على انتمائها إلى الشرق فهي جزء من المسيرة الحضاريّة في هذه المنطقة من العالم، وذلك بتطويرها هويّتها الشرقيّة والعربيّة لتثبيت موقعها في هذا المحيط العربي المسلم .

ويؤكد المجمع البطريركي الماروني (2006) انتماء الكنيسة المارونيّة الى المحيط العربي: " والكنيسة المارونيّة متفاعلة بانفتاح مع التاريخ السياسيّ للمحيط الذي تنتمي إليه. إنّ حضورها الكنسيّ يملي عليها أن تكون في وسط المجتمع الذي تعيش فيه علامةً لحضور الربّ في عالمنا، وملح الأرض وخميرتها. إنّ الكنيسة المارونيّة، المتمسّكة بأصولها الأنطاكيّة ومعاقلها اللبنانيّة، تعيش انتماءها إلى الشرق بوعي أبنائها لدعوتهم ورسالتهم. وهي جزء من المسيرة الحضاريّة، في هذه المنطقة من العالم، لا ينفصل، إلى جانب مساهمتها الثقافيّة في إحياء التراث العربيّ والتعريف به. فقد التزمت الكنيسة المارونيّة قضايا العالم العربيّ،

---

[183] – قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ،**الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان** ، المصدر السابق، ص 5.

[184] – المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: **هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها**، الفقرة 38.

[185] – الرسالة الخامسة والعشرون "بمناسبة السنة اليوبيليّة لمار مارون وصوم 2010 " للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركية المارونيّة في بكركي، 2010، www.bkerke.org.lb

وساهمت في بلورة الوعي السياسيّ العربيّ، عبر دور الموارنة الرائد في الحداثة، وفي حركة التحرّر، وفي الفكر والصحافة، في لبنان ومصر وفلسطين وسورية. والمفكّرون الموارنة كانوا من أوائل الذين حذّروا من الخطر الصهيونيّ، وفي مطلع القرن المنصرم، قبل الحرب العالميّة الأولى، وبعدها."[186]

البند الثاني : لبنان في قلب العالم العربي

أكّد **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** أنّ لبنان هو قضيّة مطروحة على الإنسانيّة في الشرق وفي العالم: "تلك هي دعوته التاريخيّة، وذاك هو معنى أن يكون "الوطن – الرسالة" كما وصفه الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني. هذا الميثاق بين الطوائف اللبنانيّة هو في جوهره فعل إرادة وفعل حريّة في آن. إنّه تجسيد لقيم روحيّة متفاعلة. إنّه مسألة تنمية وترقية للإنسان اللبناني – العربي – المشرقي، وليس مجرّد تسوية ثنائيّة . إنّه لبنان الرهان، ليس على الأرض فقط، بل على القضيّة الإنسانيّة التي يطرحها وجودنا المميّز والذي لا شبيه له في صيغ العالم. وبهذا فلبنان ليس ميثاقاً ثنائياً بين مسلمين ومسيحيّين بل ميثاق أقليات حضاريّة تقمّصت في طوائف بشريّة".[187]

ويضيف **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير**:" إنّ وجود لبنان مبني على الميثاق ومبرّر به. فالضمان للبنان هو الإيمان به كميثاق من أجل قضيّة، ويقول أنّ هذه القضية هي من أشرف قضايا العصر، لأنّها قضيّة الخصوصيّة والفرادة إنسانياً ولاهوتياً وجغرافياً. ففي هذا الشرق المسطّح جغرافيّاً والموَّحدن ثقافياً والمتماثل سياسياً وتسلّطيّاً والمنبع للديانات الموحِّدة، يشكّل لبنان وضعاً شاذاً على كل هذه المستويات: فهو منطقة

---

[186]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 42.

وفي السياق نفسه، ورد في المجمع البطريركي الماروني (2006) :" إنّ كنيستنا تعي وتعلن، مع أخواتها الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة، بأنّ المسيحيّين في الشرق هم جزء لا ينفصل عن الهويّة الحضاريّة للمسلمين، كما أنّ المسلمين في الشرق هم جزء لا ينفصل عن الهويّة الحضاريّة للمسيحيين. ومن هذا المنطلق، فنحن مسؤولون بعضنا عن بعض أمام الله والتاريخ". كما جاء في شرعة العمل السياسي للكنيسة المارونيّة ان "عضويّة لبنان في جامعة الدول العربيّة"، تجعله ملتزماً بقضايا العالم العربي ومشاركاً اساسياً في ثقافتها ومساهماً في ترقي الشعوب. راجع المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثالث: **حضور الكنيسة المارونية في النطاق البطريركي**، الفقرة 2. وايضاً شرعة العمل السياسيّ في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"،المرجع السابق.

[187]– الرسالة الخامسة والعشرون" بمناسبة السنة اليوبيلية لمار مارون وصوم 2010 " للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير،البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2010،www.bkerke.org.lb

جبليّة لا صحراويّة بجغرافيته، هو تعدّدي بثقافته، وهو متنوع بدينه، وهو ديمقراطي بسياسته. إنّه تعدّدي في كل شيء، وهذه هي فرادته في قلب الوحدنة (Unicité) بذلك تتحدّد قيمته ومبرّر وجوده."[188]

وتؤكد الكنيسة على خصوصيّة لبنان في قلب العالم العربي على اكثر من مستوى:

1- فشرعة العمل السياسي تشدّد على لبنان كنموذج حياتي للعيش مع الآخر والتفاعل الايجابي معه، فقد جاء في الشرعة أنّ لبنان قيمة حضاريّة ثمينة بفضل ميزاته التاليّة[189]:

أ-" يُشكل إرثاً للبشريّة لكونه "مهد ثقافة عريقة وإحدى ابرز منارات البحر الابيض المتوسط. إنّ موقعه على حوض البحر المتوسط، وكونه منطلقاً لاحدى أهمّ حضاراته، مكّنه من ان يكون جسراً بين الشرق والغرب على المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، ويدعوه ليكون ملتزماً بخاصّة قضايا ضفّته المشرقية، ولا سيّما المساهمة في ايجاد الحلّ العادل للقضية الفلسطينيّة، والتصدّي للإرهاب، وفي نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان".

ب- "فيه تلاقي الاديان الذي يجعل من لبنان ارضاً نموذجيّة، حيث اناس متباينون على الصعيد الثقافي والديني مدعوّون الى العيش معاً على الارض نفسها، والى بناء مجتمع سلامٍ وحوارٍ وعيشٍ مشترك، تؤدّي كلها الى مجتمع مستقرٍ وخلاّقٍ".

ج- "ومنه إنطلق الحوار الثقافي بين الشرق والغرب منذ قرون بعيدة وتكثّف في القرون الوسطى، ولا سيّما في القرن السادس عشر مع المدرسة المارونيّة في روما سنة 1584، وانطلقت النهضة الثقافيّة في العالم العربي في مطلع القرن التاسع عشر، وانتشرت افكار الحداثة بواسطة المدرسة والجامعة والصحافة".

د- "وفي رحابه تقوم المبادرات المسكونية بفضل مناخ حرية التعبير والمعتقد، وجوّ الانفتاح على الثقافات والديانات، والتراث الانطاكي المشترك بين مختلف الكنائس الشرقية الكاثوليكيّة والارثوذكسيّة".

---

[188] – الرسالة الخامسة والعشرون" بمناسبة السنة اليوبيلية لمار مارون وصوم 2010 "....، المصدر السابق.

[189]– " شرعة العمل السياسيّ في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان" ، المرجع السابق، ص27-28.

هـ- "وفيه تُعاش الحرية ولا سيّما الحريّة الايمانيّة ومعها الحريّة الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة، الى جانب التفاهم والضيافة وانفتاح الروح".

و- "وعنده ميزة الديمقراطيّة التوافقيّة التي ارتضاها اللبنانيون وكرّسها الدستور، حفاظاً على جميع مكونات المجتمع اللبناني التعددي، وإفساحاً في المجال لها جميعاً أن تُشارك مشاركة متوازيّة في الحياة الوطنيّة والقرارات المصيريّة، وفي ادارة شؤون الوطن، وفي بناء مشروع الدولة وتمتينه وتطويره".

ز-"إن ازدهار المسيحية في لبنان يوفّر ضمانة لوجود الاقليّات المسيحيّة في بلدان الشرق الاوسط. مصير المسيحيين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير لبنان وبدعوته المميّزة. هذا الازدهار ينعكس ايجابياً على الشرق ويعطي مجتمعاته طابعاً مميّزاً. كما أنّ الحوار والتعاون بين مسحيّيه ومسلميه قد يساعد على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدانٍ اخرى، ببناء مستقبل عيش مشترك وتعاون، يهدف الى تطوير شعوبهم تطويراً انسانياً واخلاقياً. وبهذا يُزهر لبنان من جديد، ويلبّي دعوته بأن يكون نوراً لشعوب المنطقة".

2- ويشدّد المجمع على الصيغة اللبنانيّة كصيغة حل للتعدّدية الدينيّة الحضاريّة في الشرق العربي، فيقول :

" إنّ لبنان هو اليوم أمام دوائر ثلاث تتداخل في ما بينها وتؤثّر الواحدة على الأخرى: الأولى مرتبطة بواقعه ومستقبله بعد أن استعاد سيادته واستقلاله وحريّة قراره، والثانية مرتبطة بالمخاض الحضاريّ الذي يعاني منه العالم العربيّ، والثالثة مرتبطة بما راح يعرف اليوم بالنظام العالميّ الجديد. وهذا التداخل بين المحطّات الثلاث يتمّ في زمن يشهد فيه العالم تسارعاً هائلاً لحركة التاريخ، الأمر الذي يجعل الفصل بين تحدّيات الداخل اللبنانيّ ومشكلات الخارج أمرًا صعبًا وربّما مستحيلاً. فعلينا أن نحدّد موقفنا ودورنا في عالم متغيّر يبحث عن ذاته، وسط تساؤلات كبرى وصعوبات متفاقمة."[190]

ويضيف المجمع البطريركي الماروني: " إنّ الحل امام كل هذه التحدّيات والمشاكل التي يعاني منها العالم العربي هو العيش المشترك الذي يمتاز به لبنان إنّ المشاكل التي ينطوي عليها هذا المخاض كثيرة ومتشعّبة ومعقّدة، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، التراث والحداثة، والاستقرار السياسيّ، والنظم السياسيّة

190 – راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، **النص التاسع عشر: الكنيسة والسياسة**، المصدر السابق، الفقرة 35.

والاجتماعيّة، والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والوحدة في التنوّع بعيدًا عن الانقسام والتفتّت، والدين والمجتمع، والحريّات العامّة ومنها الحريّة الدينيّة وحريّة الضمير، ومشاكل العدل والسلام وحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، والتعامل مع الأقليّات على اختلاف أنواعها، وموقفه من عالم متنوّع ومتعدّد ومتطوّر. يعيش الإنسان العربيّ في خضمّ كلّ هذه المشاكل، يبحث عن ذاته وهويّته بين ذاكرة الماضي وأبواب المستقبل. وأمام هذا الرهان التاريخيّ، ويتقرّر مصيره ومستقبله بقدر ما يستوعب هذه التحدّيات، ويحدّد عناصرها المتشابكة، ويتحكّم بآليّتها، ويعمل على معالجتها بتأنّ وحكمة ودراية وصبر".[191]

ترى الكنيسة المارونية أنّ العيش المشترك يُشكل مدخلاً الى العالم العربي، حيث بإمكانها من خلال هذه الصيغة مساعدة العالم العربي في علاقاته مع الغرب : " يشكّل لبنان من خلال عيشه المشترك المؤسّس على الحريّة والمساواة، والقائم على التنوّع في إطار وحدة تحترم الاختلاف على الصعيد العامّ، حاجة مستمرّة لتفاعل خلاّق بين المسيحيّة والإسلام، يمنح أبناءهما فرصة الاغتناء الروحيّ المتبادل من خلال العيش المشترك. إنّ هذه الحاجة أصبحت اليوم أكثر إلحاحًا من أيّ وقت مضى، ذلك أنّ المواجهة بين الشرق والغرب أخلت مكانها لمواجهة بين الشمال والجنوب. ولم تعد هذه المواجهة تعّبر عن نفسها بصيغة سياسيّة: الرأسماليّة في مواجهة الشيوعيّة، وإنمّا بمحاولة إعطائها صيغة دينيّة: المسيحيّة المتطرفة في مواجهة الإسلام الأصوليّ. إنّ المسيحيّين في لبنان والعالم العربيّ مدعوّون، في شكلٍ خاصّ، إلى محاربة بعض النظريّات في الغرب، التي تنظر إلى المسلمين وكأنّهم يشكّلون تهديدًا، والتي تؤدّي إلى رسم حدود دامية بين الإسلام والمسيحيّة. كما أنّ المسلمين في لبنان والعالم العربيّ مدعوّون إلى التصدّي لنظريّة الحرب الدينيّة التي ينادي بها بعض المتطرّفين، وكأنّ تحرّك الغرب مبنيّ على اعتبارات دينيّة، في حين أنّه محكوم بمصالح لا تمتّ إلى الدين بصلة."[192]

---

[191]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، النص 19: **الكنيسة والسياسة**، المصدر السابق ،الفقرة 41.

[192]– المصدر أعلاه، الفقرة 43.

البند الثالث: إرتباط الكنيسة المارونيّة بالارض اللبنانيّة

إنّ الكنيسة المارونيّة ترتبط ارتباطاً متيناً بالارض اللبنانيّة، وقد عرّف **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** أرض الوطن فقال: "ما من وطن إلاّ وله حدود يُعرف بها، وتنتهي حيث تبدأ حدود وطن آخر. وهي حدود غالبًا ما تكون أرضيّة، وإن تداخلتها أحيانًا حدود بحريّة أو نهريّة. وأرض الوطن هي الأرض التي يعيش الشعب المقيم عليها من مزروعاتها، وأشجارها، ونتاجها، وحيوانها، وأسماك بحارها وأنهارها. وهي الأرض التي تضمّ رفات من مات من أبنائها الذين كوّنوا تاريخها، وعاشوا أحداثه بما فيها من انتصارات وانكسارات".[193]

ويتكلم المجمع البطريركي الماروني (2006) عن ارتباط الكنيسة المارونيّة بالارض اللبنانيّة كركيزة ماديّة للوجود الحرّ، قائلاً: "إن إرتباط المارونيّ بأرضه ارتباط مقدّس وحيويّ، فهو ارتباط بالقيم والتراث الماديّ والمعنويّ والروحيّ والأخلاقيّ. والأرض تشدّ المارونيّ إلى تاريخه وجذوره وتبني له معالم هويّته وانتمائه الدينيّ والحضاريّ. وإذا كنّا قد ركّزنا على لبنان، فما ذلك لأنّ الأرض في بلدان المنشأ الأخرى أقلّ أهميّة، بل لأنّ الكيان اللبنانيّ مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالموارنة، ولأنّ هؤلاء تمركزوا منذ نشأة كنيستهم في الأرض اللبنانيّة، ثم انتقلت إليه بطريركيّتهم وما زالت ثابتة على صخوره. ولقد أصبح لبنان أرض التجدّد والقداسة، وفي الوقت نفسه أرض الشهادة المسيحيّة المنفتحة على الحوار والعيش المشترك مع الطوائف المسيحيّة الأخرى ومع غير المسيحيّين".[194] ويلفت المجمع البطريركي كذلك النظر الى أنّ هذه الارض ليسَ معبراً للموارنة، بل هي مجال التفاعل والتلاقي بين الاديان : "إنّ الارض لم تكن لهم وحدهم، بل التقوا عليها كلّ تائق الى الحرية والعيش الكريم وهكذا تكوَّن جبل لبنان وارتبط اسمه بالموارنة جزءاً اساسياً من كيانه التاريخي والسياسي"[195]. ويضيف: "أنّ أرضه أصبحت، بالرغم من الحروب العديدة التي شهدتها، أرض العيش الحرّ المشترك. إنّها أرض الوطن الرسالة. لذلك ينبغي الحفاظ عليها لتبقى الرسالة ويبقى للحوار بين الحضارات والأديان وطنٌ تاريخه العيش المشترك ودعوتُه الحوار. كما ان للوجود الماروني في سوريّة وفلسطين وبلدان

---

[193]– رسالة الى "الاكليروس والعلمانيين" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، الاربعاء 7 شباط 2007، wwww.bkerke.org.lb

[194]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثالث والعشرون: **الكنيسة المارونية والارض، 2006**، الفقرة 33.

[195]– المصدر اعلاه، الفقرة 11.

الشرق الاخرى اهميّة كبيرة. وعلينا ان نسعى مع الكنائس الاخرى، وكذلك مع المنتمين الى الديانات غير المسيحيّة، لا سيّما المسلمين منهم، الى توطيد علاقات المواطنيّة من اجل الحفاظ على التراث المشترك".[196]

كما تؤكّد الكنيسة المارونيّة على فحوى هذه الحريّة في الوجدان الماروني، فيقول **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير:** "منذ ما يزيد على خمسة عشر قرناً، وشعب لبنان وأرضه هما المحور الذي يدور حوله مصير الموارنة. ومع أنّ المارونيّة لم تولد في لبنان، ومع أنّ أكثريّة الموارنة تتواجد اليوم في دول الانتشار في العالم، فإنّ هذا الواقع لا يغيّر شيئاً من الحقيقة القائلة، والمركوزة في قلب كل مارونيّ وعقله ووجدانه أو يفترض أن تكون كذلك، بأن وطنهم الحقيقيّ، كما أراده القديس مارون، هو قبل كل شيء حيّز روحي (Espace spirituel)، ويؤكّد أن المارونيّة هي مشروع حريّة رمزها لبنان، وأن مشروع الموارنة، كما مشروع اللبنانيّين، هو تحرير الإنسان وهو مشروع مرفوع على ملتقى القارات الثلاث يجسّد مصير الشرق كله: مصير المعذّبين والمتألّمين والمهمّشين فيه والمطرودين من أوطانهم والمضطهدين في حرياتهم، بحيث تتلاقى في وطن الأرز أمنياتهم وتطلّعاتهم للأرض والحريّة ".[197]

وهذا ما يفسّر تخوّف الكنيسة من فقدان اللبنانييّن لحقهم القانوني على هذه الارض، فتشدّد على أهميّة المحافظة على الارض اللبنانيّة وعدم بيعها لغير اللبنانييّن حيث اكّد **مجلس المطارنة الموارنة:** " منذ أن صدر قانون برفع الحظر عن بيع الأراضي اللبنانيّة لغير اللبنانيّين، أي منذ ما يقارب الأربع عشرة سنة، بلغت مساحة المباع من الأراضي اللبنانيّة، والتي صدرت مراسيم بيعها في الجريدة الرسميّة، ما فوق السبعة ملايين مترًا مربعًا. وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المبيعات التي لا تحتاج إلى مراسيم، وتلك التي تتمّ بأساليب ملتوية تشكّل احتيالاً على القانون. وهذا يعني أنه إذا استمر الأمر على هذه الوتيرة، فسيأتي يوم، وهو ليس ببعيد، يصبح اللبنانيون فيه أغرابًا في بلدهم. وهذا أدهى ما يصاب به مواطنون."[198]

---

[196] – المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص الثالث والعشرون: **الكنيسة المارونيّة والارض**،الفقرة 33.
والارض اللبنانيّة كجامع مشترك بين الاديان لفتت انتباه الارشاد الرسولي: "ضرورة الحفاظ على الارض اللبنانيّة من خلال دعوة جميع أبناء الكنيسة الكاثوليكيّة الى المثابرة على التمسّك بأرضهم، والحرص على أن يكونوا جزءًا لا يتجزأ من مجموع الأمة، وأن يحافظوا على خصوصيتهم المسيحيّة. وكذلك على أعضاء مكوّنات الامّة الآخرين أن يجتهدوا في البقاء على أرض أجدادهم. وبديهي أن هذا كله يفترض أن يستعيد البلد استقلاله التام وسيادة كاملة وحريّة لا لبس فيها." راجع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، ص190.

[197] – الرسالة الخامسة والعشرون" بمناسبة السنة اليوبيلية لمار مارون وصوم 2010 " ...، المصدر السابق.

[198] – "بيان الاربعاء 4 تموز 2007" مجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2007، www.bkerke.org.lb
وفي هذا السياق تؤكد شرعة العمل السياسي "أنّ الارض هي مصدر الهويّة الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وأنّ المحافظة عليها وحماية بيئتها واستثمار قدراتها والافادة من نتاجها وعدم بيعها للغرباء هو واجب مقدّس وواجب وطني." ويدعو المجمع البطريركي المارونيّ الدولة اللبنانيّة الى عدم بيع الارض

وفي هذا المجال نكتفي بإيراد ثلاث ملاحظات:

اولاً، ان الاقليم ليس له معنى خارج الجماعة، فالكيان اللبنانيّ مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالموارنة فقد تمركزوا منذ نشأة كنيستهم في الأرض اللبنانيّة، والارض لم تكن لهم وحدهم، بل التقوا عليها مع الطوائف الاخرى وهكذا تكوّن لبنان. وأنّ الكنيسة المارونية تشدّد على ضرورة المحافظة على الارض اللبنانيّة وتدعو جميع اللبنانييّن الى التمسك بالارض. وهكذا فإن ما تنادي به الكنيسة يتناغم مع ما ورد في الدستور اللبناني بأن ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين ولا يجوز التخلي عن أحد أقسام الاراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

ثانياً، في حين ان الكنيسة تنادي بعدم انتقال الاراضي من طائفة الى طائفة اخرى معتبرةً أنّ هذا يُهدد العيش المشترك، يؤكد الدستور اللبناني في مقدمته ان "ارض لبنان هي لكل اللبنانيين ولكل لبناني الحق في الاقامة على اي جزء منها"، وبالتالي إن ما تطالب به الكنيسة يتناقض مع البنيّة الدستوريّة.

ثالثاً، يؤكد **جوزيف الحايك** فيما يتعلق بظاهرة بيع الاراضي[199] والممتلكات والعقارات المبنيّة وغير المبنيّة، تتّضح خطورتها من خلال امرين هاميّن:" الاول، هي انها تُبيح للاجانب تملُّك مساحات ارض واسعة، ما قد يتسبّب بتغيير في طابع ملكيّة الخارطة العقاريّة اللبنانيّة، ويزيل عنها تدريجياً خصائص وخصوصيات هذا الطابع ويُبدّل في الوقائع والهويّة لهذه الخارطة العقاريّة. والثاني، هي انها تقطع كل ارتباط او صلة عضويّة

للغرباء "وذلك بتطبيق قانون تملّك الأجانب تطبيقًا سليمًا، فتضع حدًّا للمضاربات العقاريّة الفوضويّة التي أدّت، في بعض المناطق، إلى تحوّل فاضح لملكيّة الأرض من طائفة إلى طائفة أخرى. هذا إذا كانت الدولة واعيةً أهميّة العيش المشترك والتفاعل والإنصهار بين اللبنانييّن".
ويشدّد مجلس المطارنة الموارنة "ان ظاهرة بيع الأراضي سيكون لها أثراً سلبياً على التركيبة السكانيّة اللبنانيّة، وعلى الوضع العام في لبنان و مصيره. ويرى في هذه الحال إنه من واجب الدولة ان تحمي من تُلجِئُهُ الفاقة إلى بيع أرضه ليؤمّن حاجات عياله، بإنشاء مؤسّسة مصرفيّة تعطي قروضاً لآجال طويلة وبفوائد ضئيلة لقاء رهن قانوني. أما أصحاب الثروات الذين يعمدون إلى الاتجار بالارض حباً بالارباح دونما نظر إلى الوجه الوطني من الامر، فإنهم يسهمون في تخريب ما لم تقوَ الحروب على تخريبه من مقوّمات هذا الوطن". راجع "شرعة العمل السياسيّ في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"، المرجع السابق، ص28. وايضاً المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص الثالث والعشرون: الكنيسة المارونيّة والارض،2006،الفقرة 27. و"بيان الاربعاء 5 ايار 1993" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1993، www.bkerke.org.lb

[199] – ولتقديم صورة واقعيّة عن عمليّة التسابق والتهافت على "وضع اليد" الاجنبيّة على الارض اللبنانية ولو عبر عمليات البيع والشراء، يمكننا الاستعانة بالدراسة التفصيليّة حول هذا الموضوع وهي "ملف تملك الاجانب في لبنان" والتي اعدّها المركز الماروني للتوثيق والابحاث. وهي تبيّن بوضوح المساحات والارقام المباعة في بعض المناطق اللبنانيّة، ومدى حجم عمليات التهافت والتدافع على تملّك الارض اللبنانيّة من قبل اجانب متعدّدي الجنسيات، منذ عام 1993 حتى عام 2009 حصراً. وتركّز الدراسة على 6 أقضية: بعبدا، المتن ، عاليه، الشوف، جبيل وزحلة. راجع ملف تملُّك الاجانب في لبنان، منشورات المركز الماروني للتوثيق والابحاث،2010.

وحميمة وعاطفيّة ونفسيّة بين ذاك الذي يبيع ارضه ويصفّي ممتلكاته العقاريّة المبنيّة وغير المبنيّة، وبين الممتلكات العقاريّة او الارض التي في اعماقها ضربت جذور الاهل والاجداد والتي هي مصدر الحنين وعامل الارتباط العاطفي والنفسي والاخلاقي بالوطن والدولة او الكيان السياسي. ويصبح التعلق والاهتمام بالوطن شكلياً او غير ذي شأن، فيحصل الطلاق بين المواطن، وبين وطنه الاصلي نهائياً".[200]

البند الرابع: تعدديّة المجتمع اللبناني والعيش معاً

اوضحنا في الفصل الاول القسم الثاني من الرسالة بنية المجتمع اللبناني القائم على 19 طائفةً دينيّةً. وترى الكنيسة في هذه التعدّديّة إثراء للبنان الوطن من خلال تجربة العيش معاً بين أتباع الديانات السماويّة.

فقد أكّد **قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني** في الارشاد الرسولي: " أنَّ لبنان يتألف من عدّة جماعات بشريّة، يعتبرُه معاصرونا أرضاً نموذجيّة. يُدعى فيه أُناسٌ متباينون على الصعيد الثقافي والديني الى العيش معاً، على الارض نفسها، والى بناء أمّة حوارٍ وعيش مشترك، والى الاسهام في خير الجميع. وتسعى اليوم جماعات مسيحيّة واسلاميّة الى جعل تقاليدها أكثر حيويّة. إن هذا التصرّف ايجابيّ ويمكنه أن يعيد إكتشاف ثروات ثقافية مشتركة ومتكاملة، توطّد العيش المشترك الوطنيّ."[201]

ويضيف "إنّ المسلمين والمسيحيين عاشوا في لبنان جنباً الى جنب، طوال قرون مديدة، حيناً في سلم وتعاون، وحيناً في صراع ونزاع. فعليهم أن يجدوا في حوار يراعي مشاعر الأفراد والجماعات المختلفة سبيلاً لا بدّ منه للعيش المشترك، وبناء المجتمع. وعلى اللبنانييّن الاّ ينسوا تلك الخبرة الطويلة في العلاقات التي هم مدعوون الى استعادتها، بلا كلل، من أجل مصلحة الاشخاص والامّة برمّتها. ولا يُعقل، في نظر أصحاب الارادات الطيّبة، أن يعيش أبناء مجتمع بشري واحد، على ارض واحدة، ويفضي بهم الامر الى عدم الثقة بعضهم ببعض والتخاصم والتنابذ بإسم الدين".[202]

---

[200]– جوزيف الحايك، **المسيحيّة السياسيّة في لبنان بين السقوط والتحدّيات**، الطبعة الاولى، مطبعة روحانا الشمالي، 2010، ص 105.

[201]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 119.

[202]– المصدر اعلاه ، الفقرة 90 .

ويشدّد **مجلس المطارنة الموارنة** في بيان إعلان ثوابت الكنيسة "إن العيش المشترك، لم يمنع الموارنة تمسكهم بالحرية من الانفتاح على الآخرين والمشاركة معهم في السرّاء والضرّاء، إذ ناضلوا على أرض لبنان مع إخوانٍ لهم من سائر الأديان والطوائف، وأسّسوا معاً كيانًا واحدًا في جوّ من المساواة بين الجميع ومن الكرامة المحفوظة للجميع. فكانوا على الدوام مندرجين في العيش المشترك مع إخوانهم ومواطنيهم في لبنان أولاً، ثم في كلّ بلد حلّوا فيه واستوطنوه. وهذا العيش قائم على الاعتراف المتبادل، وعلى وحدة المصير، والتكامل بين العائلات الروحيّة التي تؤلف النسيج الوطنيّ الواحد. وقد كرّس الدستور اللبناني هذا المبدأ إذ نزع صفة الشرعيّة عن كلّ سلطة تناقض العيش المشترك. "[203]

وتؤكد الكنيسة على أهميّة المحافظة على وجه لبنان التعدّدي دينياً وثقافياً وحضارياً في نظام ديمقراطي عام.[204] كما انها تدعو "جميع المسيحييّن الى رصّ الصفوف وتوحيد كلمتهم" لا ليشكلوا قوّة في وجه الطوائف الأخرى، بل ليتمكنوا من لعب دورهم التاريخيّ الذي هو دور توحيد ووحدة بين مختلف الطوائف والشرائح اللبنانيّة، وصمّام أمانٍ في وجه التوتّرات والمواجهات ما بين الطوائف الأخرى، للحؤول دون انفجار الصراعات الطائفيّة أو المذهبيّة. وهكذا يحافظون على لبنان الذي هو "أكثر من وطن"، الذي هو رسالة انفتاح وتحاور وتوافق وعيش مشترك بين الأديان والحضارات".[205]

ويضيف **مجلس المطارنة الموارنة** أنَّ "الوطن في حاجة الى جميع مواطنيه"،[206] " ويرى **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** أنّه "إذا ما غابت عائلة أو تقاعست مجموعة من مجموعتيه الكبيرتين، المسيحيّة والإسلاميّة عن دورها، بطل لبنان أن يكون لبنان".[207] وتضيف شرعة العمل السياسي وتقول :" إنّ المسلم المؤمن، هو ضمانة في ايمانه لاخيه في الوطن والانسانية".[208]

---

203 – "بيان إعلان ثوابت الكنيسة المارونية " لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

204 – "بيان الأربعاء 5 كانون الأول 1990" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1990، www.bkerke.org.lb

205– "بيان إعلان ثوابت الكنيسة المارونية" ....، المصدر السابق.

206– "بيان الأربعاء 19 أيلول 2007" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2007، www.bkerke.org.lb

207– "رسالة فصح1991 " للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،1991، www.bkerke.org.lb

208– "شرعة العمل السياسيّ في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"، المرجع السابق، ص31.

وعليه، إنَّ الكنيسة تدرك أهميّة المحافظة على وجه لبنان التعدّدي دينياً وثقافياً وحضارياً وتدعو الى تعزيز التضامن المسيحي- الاسلامي ، وضرورة المحافظة على الحريّة الدينيّة، فهذه المواضيع هي اساس النظام اللبناني التي كرسّها الدستور اللبناني في مقدمته التي جاء فيها " إنّ لبنان قائم على احترام الحريّات العامّة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وأن لا شرعيّة لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

الفقرة الثانية : مفهوم الكنيسة المارونيّة للكيان والنظام اللبناني

ان الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة يرتكز في هذا المجال، على:

– العيش المشترك بين جميع الطوائف، واساس هذا العيش المشترك هو الحريّة الكاملة للجميع، فلا يغلب فريق على فريق الآخر، فالحريّة هي مبرّر وجود ميثاق العيش المشترك. والماورنة ساهموا مساهمةً أساسيّةً في خلق هذا النمط المميّز من الحياة، من خلال إصرارهم التاريخيّ على التواصل والانفتاح.

– الديمقراطية بمعناها التوافقيّ[209] وذلك حفاظاً على جميع مكوّنات المجتمع اللبناني التعدّدي الطائفيّ، وإفساحاً في المجال لها جميعاً ان تشارك مشاركة متوازية في الحياة الوطنيّة والقرارات المصيريّة، وفي إدارة شؤون الوطن .

[209]– **الديمقراطيّة التوافقيّة:** صاغ العالم السياسي **Arend Lijphart** ، هذا المفهوم بوضوح. اما خصائصه الرئيسيّة الأربعة فهي:

1– حكومة إئتلاف واسع، تضمّ مختلف فئات المجتمع بعكس النظام البرلماني الكلاسيكي القائم على حكومة تمثل اكثرية حزبيّة تقابلها معارضة تمثل الاقليّة الحزبيّة.

2– نسبيّة في التمثيل بدلاً من قاعدة الاكثريّة.

3– الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الاقلية ضد القرار الاكثري . فالمشاركة في الائتلاف الحكومي لا تكفي بالفعل لحماية الاقليات. لذلك يجب اعطاء هذه المجموعة حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية.

4– ادارة ذاتية في بعض الشؤون التي تخص الاقليات. تتخذ هذه الادارة الشكل الاقليمي عندما تتطابق الانقسامات الرئيسية مع الحدود الجغرافية وتتخذ الشكل الشخصي عندما لا تلتقي الانقسامات مع الحدود الجغرافية.

استناداً الى هذه النظرية التي بلورها الكاتب الهولندي **Arend Lijphart** في كتابه " الديمقراطية في المجتمعات المتعددة ". فإن لبنان هو نموذج للنظام التوافقي للاسباب التالية:

– غالباً ما نلاحظ ان الحكومات عندنا هي ائتلافات سياسيّة وهي دائما ائتلافات طائفيّة (تضم جميع الطوائف الكبرى).

– ان النظام اللبناني يعتمد النسبيّة الطائفيّة في التمثيل الشعبي وذلك قانوناً منذ شكيب افندي مروراً بالمتصرفيّة ودولة لبنان الكبير حتى يومنا هذا.

– ان الفيتو المتبادلة قاعدة متبعة في لبنان اذ لم يحدث ان فرضت على اية اقلية او اقليات، وجميع الطوائف في لبنان اقليّة، قراراً اكثرياً ترفضه.

– اما بالنسبة للادارة الذاتية في بعض الشؤون التي تخص الجماعات فان الدستور اللبناني يلحظ فدرالية على اساس شخصي في الاحوال الشخصيّة (المادة 9 من الدستور) وفي التعليم(المادة10) التي تعترف للطوائف بحق انشاء مدارسها الخاصة. راجع انطوان نصري مسره، "ما هو النموذج التوافقي؟"، www.kleudge.com.

البند الاول: "العيش المشترك" كأساس للعلاقات بين الطوائف

ان النظام اللبناني قائم على صيغة "العيش المشترك"، وتنظيم هذه الصيغة يتم من خلال "الطائفيّة السياسيّة"[210]. والكنيسة المارونيّة ترى في صيغة "العيش المشترك" مشروعاً اجتماعيّاً يتوجه الى كل اللبنانيّين وغايته تنظيم العلاقات بين الطوائف.

–العيش المشترك وايجابيّة التفاعل مع الآخر:

يعتبر المجمع البطريركي الماروني (2006) أنّ للموارنة دور اساسي في خلق نموذج العيش المشترك ويدعوهم دائمًا إلى تجديد هذه الصيغة وذلك للمحافظة على لبنان، وقد جاء في المجمع ما يلي: " يتخطّى العيش المشترك مستوى التساكن أو التعايش بين المجموعات اللبنانيّة، فهو نمط حياة يؤمّن للإنسان فرصة التواصل والتفاعل مع الآخر بحيث تغتني شخصيّته من تلقّيها جديد الآخر، وتُغني هي بدورها شخصيّة الآخر، وذلك من دون إلغاء الخصوصيّات والفوارق التي تصبح في هذه الحال مصدر غنىً للجميع. إنّه نمط حياة يقوم على احترام الآخر في تمايزه وفرادته، فلا يسعى إلى إلغائه أو استتباعه، ولا يفرض عليه انصهارًا يلغي خصوصيّته أو توحّدًا يختزل شخصيّته ببعد واحد من أبعادها. إنّه نمط حياة يقوم على احترام الحياة في تنوّعها وغناها، من دون إخضاعها لتراتبيّة تفقدها غناها، أكانت هذه التراتبيّة ثقافيّة أم اجتماعيّة أم عدديّة، فتفرز الناس أقليّات وأكثريّات، وترسم فيما بينهم خطوط تماس سرعان ما تؤدّي إلى التصارع والتصادم. إنّه نمط حياة لا يحدث في داخل الإنسان ذاته شرخًا بين انتماءاته المتعدّدة التي تتشكّل منها هويّته، وتاليًا لا يضعف تماسك شخصيّته وتكاملها، ويفسح في المجال أمامه للبحث عن خلاصة موحّدة لمكوّناته المتعدّدة. والموارنة الذين ساهموا مساهمةً أساسيّةً في خلق هذا النمط المميّز من الحياة، من خلال إصرارهم التاريخيّ على التواصل والانفتاح، مدعوّون دائمًا إلى تجديد صيغة العيش المشترك".[211]

[210]– **الطائفيّة السياسيّة** :تعني اشتراك الطوائف والمذاهب كمكونات مجتمعيّة دينيّة – مذهبيّة ثقافيّة– حضاريّة، في كل مؤسسات وادارات واجهزة النظام والحكم. وتتمتّع وتحتفظ الطوائف والمذاهب بكل امتيازاتها الاساسيّة مع كامل خصوصياتها واستقلاليتها الدينيّة، وخصوصاً على مستوى الحقوق المكتسبة والمصالح المشروعة المحصّنة بالتشريعات الخاصة، لجهة فرض ومراعاة وتنفيذ قوانينها الصادرة عن سلطاتها ومرجعياتها الدينيّة والمتعلقة مثلا بنظام احوالها الشخصيّة ومحاكمها الروحيّة والمذهبيّة وبأحكامها النافذة. راجع جوزيف الحايك، **المسيحيّة السياسيّة في لبنان بين السقوط والتحديّات**، المرجع السابق، ص 281.

[211]– راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي الماروني، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 37.

-العيش المشترك صيغة لا بديل عنها :

ويؤكد المجمع البطريركي الماروني(2006) أنّ دور لبنان "يتأسّس على تجربته المميّزة في العيش المشترك الذي هو قدر اللبنانيّين. ولكنّه أيضًا خيارهم الحرّ. المسلمون كما المسيحيّون، خبروا العيش المشترك، بحريّة ومسؤوليّة على مدى قرونٍ طويلة، فكانت حقباتٌ مضيئة، لم تخلُ من بعض الصعوبات. لذلك، فهم يتحمّلون مسؤوليّة ترسيخ هذا العيش، وتخطّي ما لحق به من خللٍ ومشاكل، لأنّ ما يجمع بينهم هو أكثر مما يفرّق: "يجمع بينهم الإيمان بالله الواحد، الانتماء إلى وطنٍ واحد، والارتباط بمصيرٍ واحد العيش المشترك، إذًا، هو "مسؤوليّة نحملها معًا أمام الله، لأنّ الله هو الذي دعانا وأراد لنا أن نكون معًا، وأن نبني معًا وطنًا واحدًا. وجعلنا في هذا البناء المشترك مسؤولين بعضنا عن بعض".[212]

-العيش المشترك نموذج حضاري وصيغة انسانية:

ويتابع المجمع البطريركي الماروني (2006) قائلاً أنّ نموذج "العيش المشترك" يشكل حّلاً للنزاعات والازمات التي يمكن أن تنشأ في المجتمعات المكونَّة من هويّات مختلفة ومتعدّدة :" و تشكّل هذه الرسالة مساهمة لبنان في إغناء الحضارة الإنسانيّة. وهي مساهمة ضروريّة في هذه الحقبة من تاريخ البشريّة، التي تشهد مخاضًا صعبًا يتمحور حول سؤال من طبيعة وجوديّة: كيف يمكن أن نعيش معًا مختلفين ومتساوين؟ وهي أيضًا مساهمة ضروريّة لوضع حدّ لدوّامة العنف التي تتسبّب فيها التقابلات التي تضع وجهًا لوجه هويّات ثقافيّة وسياسيّة متنوّعة، فتجعل من كلّ واحدة منها خطرًا يتهدّد الأخرى، وتدفع صاحب الهويّة إلى العمل على إلغاء الآخر المختلف باعتباره مصدر خطر عليه. [213]

إن صيغة العيش المشترك تشكل ضماناً للسلام والعيش، ليس فقط في لبنان بل في الدول العربيّة ايضاً، لأنّها ضمانة للعيش السلمي والغني بين مختلف مكونات المجتمع :" إنّ تجديد تجربة العيش المشترك لا يوفّر ضمانًا لمستقبل اللبنانيّين فحسب، بل يشكّل ضرورة لمحيطهم العربيّ، ويساعد في تجاوز هذه المرحلة الخطرة المسكونة بالحروب وبالصراعات على اختلاف أشكالها. من هنا ينبغي العمل على جعل التجربة اللبنانيّة، في صيغتها المتجدّدة، نموذجًا يمكن الإفادة منه في العالم العربيّ، بوصفه نمطًا حضاريًّا في البحث

---

[212]– راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي الماروني، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 36.

[213]– المصدر اعلاه، الفقرة 39.

عن العيش المشترك والترقّي في مجتمعات تتميّز بالتنوّع والتعدّد ومدخلاً لإعادة تعريف العروبة بوصفها رابطة حضاريّة تقرّب بين العرب لا مشروعًا سياسيًّا يباعد بينهم، وبوصفها أيضًا مدخلاً لتجديد مساهمة العرب في الحضارة العالميّة. ويشكل هذا الأمر إسهامًا لبنانيًّا في إخراج العالم العربيّ من المخاض الحضاريّ العميق الذي يعاني منه، " فهو عالم يبحث عن ذاته، وعن صيغة لوجوده، وعن موقع له في عالم اليوم، يستطيع من خلاله أن يكون عنصرًا إيجابيًّا في صنع الحضارة الإنسانيّة، والمساهمة في تثبيت دعائم الإستقرار والسلام، إنطلاقًا من أصالة هويّته وفرادة تراثه".[214]

–العيش المشترك ضمانة للبنان

وترى الكنيسة أنّ صيغة العيش المشترك هي الوسيلة الوحيدة لضمان استمراريّة لبنان، لأنّ الحرب الاهليّة، ومن ثم فترة الوصاية السورية على لبنان التي تلتها، برهنت للبنانيّين اهميّة التعاون بين كل مكوّنات المجتمع اللبناني: "إنّ الحرب التي كادت أن تقضي على العيش المشترك بين اللبنانيّين أدّت إلى تحوّلاتٍ كبيرةٍ في وعي اللبنانيّين لذاتهم ولوطنهم. فبعد أن كانت كلّ مجموعة تبحث عن ضمانات لها خارج الشريك الآخر، قام استقلال لبنان في العام 2005 على موقف مشترك مسيحيّ وإسلاميّ، يؤكّد حقّ اللبنانيّين في أن يكون لهم وطن حرّ ومستقلّ، وأن يعيشوا فيه مختلفين من حيث الانتماء الدينيّ، ومتساوين في مواطنيّتهم. واللبنانيّون مطالبون باستخلاص دروس الحرب، والإدراك أنّ مصير كلّ واحدٍ منهم مرتبطٌ بمصير الآخر، وأنّ خلاص لبنان يكون لكلّ لبنان أو لا يكون، ويقوم بكلّ لبنان أو لا يقوم، ذلك أنّه ليس من حلّ لمجموعة دون أخرى، ولا لمجموعة على حساب أخرى."[215]

–الركائز الاساسيّة للعيش المشترك

واكّد **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** : "إن ما يتميّز به لبنان هو أنّ أتباع هاتين الديانتين ينعمون بذات الحقوق ويؤدّون ذات الواجبات. فمن جهة الحقوق الدينيّة، معلوم أنّ الحريّة الدينيّة مصانة في لبنان، وكلّ من الطوائف السبع عشرة يعبد الله على ما يوحيه إليه ضميره من طريقة(...) وهناك من قد لا يصلّي، ما دامت المسألة ضميريّة ولا إكراه في الدين. ومن جهة الحقوق المدنيّة والسياسيّة، يحوز كلّ مواطن هذه

[214]– راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي الماروني، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 40.
[215]- المصدر اعلاه، الفقرة 38.

الحقوق دستوريًّا دون أيّ انتقاص، وتقوم شراكة كاملة في القرار السياسيّ بين الجماعتين المسيحيّة والإسلامية. ولا ترضى الكنيسة اي مساومة في شأن تلك المساواة في الحقوق، وهذه الندّيّة في صنع القرار، كما ينبّه غبطة البطريرك في هذا الصدد بقوله: إذا كان قد قام في زعم بعضهم أنه يكفي الأقليّة أن يؤمّن لها عمل وطعام وشراب ونوم وراحة ولهو، على أن يتولّى عنها الشأن السياسي والقرار فيه سواها، فهذا انتقاص فاضح لحقوق الإنسان وكرامته، لا يرضاه إلاّ من تنازل عن حقه في إنسانيته".

أخيرًا، يقوم النموذج اللبنانيّ كما يقول غبطته على " تفاعل عملي يومي قائم في مختلف الحقول والميادين. وهكذا قام ما عرف بميثاق العيش المشترك، الذي لا يقوم على تجاور وتعايش وحسب، بل على(...)حضارة لبنانيّة مميّزة هي مزيج من حضارتين، المسيحيّة والإسلاميّة، مع الإحتفاظ لكلّ منهما بما لها من خصائص ومميّزات. وعماد هذا العيش الميثاقي المشترك، وهذه الحضارة اللبنانيّة المثناة الطبيعتين، هو الحريّة الكاملة للجميع، فلا يغلب فريق على فريق ويحوّل المجتمع اللبنانيّ إلى حاكم ومحكوم لكيلا نقول إلى قاهر ومقهور. والحريّة هي مبرّر وجود ميثاق العيش المشترك، ومن دون هذه يفرّغ هذا من المعنى."[216]

البند الثاني : حقوق الانسان في صلب العقيدة المسيحيّة وخطاب الكنيسة المارونيّة

اولاً– حقوق الانسان هي المنطلق

يبرّر الفاتيكان الدفاع عن حقوق الانسان من خلال العقيدة المسيحية، ويرى ان هناك ترابط بين حقوق الله وحقوق الانسان "إن الكنيسة، حفاظاً منها على الإنسان الذي ترى فيه صورة الله، تردّد دائماً صرخة الإنجيل في الدفاع عن فقراء العالم، والمهدّدين والمحتقرين والمغموطة حقوقهم الانسانية، لأنَّ المسيح جاء ليعلن تحرير جميع الناس، ويوضح حقيقة الانسان. وهذا يعني أنه في يسوع المسيح ينجلي سرُّ الانسان، وأن حقوق الله وحقوق الانسان مترابطة، وانتهاك حقوق الإنسان هو انتهاك لحقوق الله، وعلى العكس من ذلك، فإن خدمة الانسان هي ايضاً، نوعاً ما خدمة الله، لأنه ما من محبّة إلاّ ورافقتها في الوقت عينه العدالة".[217]

---

[216]– المجمع البطريركي الماروني، المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هويّة الكنيسة المارونيّة ودعوتها ورسالتها، النص الثالث: **حضور الكنيسة المارونيّة في النطاق البطريركي**، الفقرة36.

[217]– قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق ، الفقرة 115.

ويتبنّى المجمع البطريركي الماروني(2006) نظريّة حقوق الإنسان هي ضمان للتنوّع الثقافيّ: " فقد جاء في الإعلان العالميّ للتنوّع الثقافيّ الصادر عن الأونيسكو، أنّ حقوق الإنسان هي ضمان للتنوّع الثقافيّ وخاصّة لحقوق الأقليّات. والتعدّديّة الثقافيّة في الإطار الديمقراطيّ هي الجواب السياسيّ المناسب عن واقع التنوّع الثقافيّ. ذلك بأنّ التنوّع الثقافيّ هو تراث مشترك للإنسانيّة، ومصدر للتبادل والتجديد والإبداع داخل الأوطان. وهذه المبادئ تدفع الكنيسة المارونيّة إلى الإيمان بأنّ تعدّد انتماءات أبنائها الوطنيّة والاجتماعيّة والثقافيّة المحليّة ليس بحاجز أمام تحقيق وحدتها الكنسيّة والثقافيّة، بل قد يكون حافزًا للتجدّد والإبداع. كما أنّ تمسّك الموارنة بخصوصيّتهم الثقافيّة ليس على الإطلاق حاجزًا أمام التزامهم الوطنيّ المسؤول وانسجامهم مع سائر المواطنين، في أيّ بلد كان. وهذا يُؤكّد أنّه من حقّ الموارنة، لا بل من واجبهم، التمسّك بخصوصيّتهم الثقافيّة والمطالبة بالاعتراف بها واحترامها ضمن التعدّديّة الثقافيّة أينما وجدوا، في لبنان أو بلدان المشرق أو عالم الانتشار".[218]

وكذلك فإن الكنيسة المارونيّة هي مع قيام دولة ديمقراطية تدافع عن حقوق الانسان وتحترم الحرية الدينيّة، لأنّ صيغة العيش المشترك تحتاج الى نظام ديمقراطي يدافع عنها ويحميها، فحقوق الانسان هي الضمان لوجود الموارنة واستمراريتهم في لبنان من خلال المحافظة على صيغة العيش المشترك.

فقد جاء في الارشاد الرسولي : " من بين العناصر الاساسيّة لقيام دولة القانون، تبرزُ صيانة حقوق الانسان، اي احترام كل شخص وكل جماعة.(...) إن الدولة، لما تتمتّع به من صلاحيات ووظائف، هي الضامنة الاولى لحريّات الشخص البشريّ وحقوقه."[219]

وأكدّ **قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني** على أهميّة إحترام وصيانة حقوق الإنسان لأنّها تؤدي الى السلام قائلاً:" من اجل ان يسود السلام في لبنان وفي المنطقة، ويتمكن الجميع من الإفادة من التقدّم، يحث البابا يوحنا بولس الثاني السلطات وجميع المواطنين اللبنانيين على ان يعملوا بكل قواهم كي تُحترم حقوق الإنسان كل الاحترام، وهي العناصر الجوهريّة للشرع الطبيعي، السابقة لكل دستور وكل تشريع دولة، وأن تُحترم خاصّة في توزيع العدالة، وفي الضمانات التي تحقُّ شرعاً للمتهمين أو المسجونين."[220]

---

[218] –المجمع البطريركي الماروني، الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثامن عشر: **الكنيسة المارونية والثقافة** ، الفقرة 53-54.

[219]– قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 114.

[220]– المصدر اعلاه، الفقرة 116.

والكنيسة المارونية تدافع عن حقوق الانسان وبالاخصّ الحريّة الدينيّة، وذلك لضمان الوجود المسيحي في لبنان : " ومن بين الحقوق الجوهريّة، ايضاً الحريّة الدينيّة. فيجب ألاّ يُخضع أحدٌ للإكراه سواء أكان من قبل أفراد أم من جماعات أم من سلطات اجتماعيّة، والاّ يلاحق أو يُقصى عن الحياة الاجتماعية بسبب آرائه، وألاّ يُمنع من ممارسة حياته الروحيّة أو عبادته، بحيث أنه في امور الدين، لا يجوز لاحد ان يُكَره على عمل يُخالف ضميره، ولا ان يُمنع من العمل، في نطاق المعقول، وفاقاً لضميره، سواءٌ كان عمله في السرّ او في العلانيّة، وسواءٌ كان فردياً ام جماعياً. إن صيانة حقوق الانسان شأن ملحّ، فالأمر يتعلق بمستقبل أمّة، بل مستقبل البشريّة جمعاء، لأنّ ما دام كائنٌ بشريٌّ يُمتهن في أعمق حقوقه الأساسية كانت البشريّة جمعاء كلها مُثخنة بالجراح."[221]

ثانياً– النظام الديمقراطي التوافقي ضمانة للعيش المشترك

كما ان الكنيسة المارونية اكّدت في المجمع البطريركي الماروني(2006)، أنّها تريد نظاماً ديمقراطياً توافقياً وذلك لضمان الوجود المسيحي في لبنان : " تحتاج صيغة العيش المشترك إلى دولة ديمقراطيّة وحديثة قادرة على حمايتها وتوفير ظروف تطوّرها. وتقوم هذه الدولة على التوفيق بين المواطنيّة والتعدّديّة، أيّ على الجمع بين دائرتين أساسيّتيْن في انتماء اللبنانيين: دائرة فرديّة، مدنيّة، تتحدّد بالمواطنيّة التي ينبغي أن تطبّق على الجميع بالشروط نفسها، ودائرة جماعيّة، تتحدّد بالطائفيّة، التي تريد الاعتراف بالتعدد وبحقّ هذا التعدّد في التعبير عن نفسه. وقد أخذ دستور الطائف بهذا التمايز بين هاتين الدائرتين، حين أكّد في مقدّمته أنّ "لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" ".[222]

والدولة المنشودة بحسب المجمع البطريركي الماروني[223] (2006) هي دولة تؤمن ب:
–" التمييز الصريح، حتى حدود الفصل، بين الدين والدولة، بدلاً من اختزال الدين في السياسة، أو تأسيس السياسة على منطلقات دينيّة لها صفة المطلق".

---

[221]– قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني، **الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان**، المصدر السابق، الفقرة 116.

[222]– راجع الملحق رقم 4 :المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 44.

[223]– المصدر اعلاه، الفقرة 45.

-"الانسجام بين الحريّة التي هي في أساس فكرة لبنان والعدالة القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات، والتي من دونها لا يقوم عيش مشترك".

-"الانسجام بين حقّ المواطن الفرد في تقرير مصيره وإدارة شؤونه ورسم مستقبله، وبين حقّ الجماعات في الحضور والحياة على أساس خياراتها".

-"الانسجام بين استقلال لبنان ونهائيّة كيانه، وبين انتمائه العربيّ وانفتاحه على العالم". "

كما أكّدت شرعة العمل السياسي للكنيسة المارونيّة على " ممارسة الديمقراطية ممارسةً صحيحةً ونشر ثقافتها، من اجل تأمين تداول السلطة وتجديد النخب السياسية واستمرارية الاصلاح. فالديمقراطية عامّة تعتمد التنوّع الفكري والسياسي والتعدّد الحزبي وسواه، كما تعتمد الاعتراف بالآخر وبوجود اكثريّة واقليّة تعملان وفقاً للاصول الديمقراطية وتداول القيادة السياسية. تكون الديمقراطية تنافسيّة ضمن الجماعة المتجانسة طائفياً، وتوافقيّة ضمن المجتمع الاوسع والمتنوع طائفياً، كما هي الحال في خصوصيّة لبنان. ما يعني أنّ السلطة السياسية تعمل للخير العام في البلاد ليس فقط وفقاً لتوجهات الاكثرية، بل ايضاً بموجب الخير الفعلي لكل اعضاء الجماعة المدنية، بمن فيهم الاقلية، بحيث تتأمن للجميع مستلزمات الحياة الكريمة".[224]

ويدعو المجمع البطريركي الماروني(2006) الموارنة الى التمسك بالنظام الديمقراطي :" الموارنة، الذين أظهروا دومًا تعلّقهم بلبنان حرّ سيّد ومستقلّ ذي نظام ديمقراطيّ، مدعوّون لأن يتمسّكوا بهذا النظام ويدافعوا عنه، لأنّه الشرط الأساس لبقاء لبنان، وأن يساهموا أكثر في تعزيز الثقافة الديمقراطيّة ومفهوم المواطنيّة الحقّة، أي أن يمارسوا الديمقراطيّة في حياتهم اليوميّة، فيعطوا الأولويّة للنقاش بدل التناحر، ويتحاوروا معتبرين أنّ الحقيقة جزء من تفكير الآخر، ويغلّبوا المنطق على الغرائز والانفعالات الآنيّة، ويبتعدوا عن العنف والكذب في سلوكهم اليوميّ. وبهذا، ينتقلون من مرحلة المواطن المستهلك القابل بما هو مفروض عليه، إلى المواطن الفاعل والمؤثّر في مجتمعه والقادر على التغيير بدءًا من ذاته".[225]

وعليه، يرتكز الخطاب السياسي للكنيسة المارونيّة على الديمقراطية بمعنى الديمقراطيّة التوافقيّة، التي تحمي صيغة العيش المشترك وتحترم حقوق الانسان. ويحافظ هذا النظام على جميع مكوّنات المجتمع اللبناني

---

[224]- "شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"، المرجع السابق، ص35.

[225]- راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني: الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 51.

التعدّدي، ويفسح المجال لها جميعاً أن تُشارك مشاركةً متوازيّةً في الحياة الوطنيّة والقرارات المصيريّة وفي إدارة شؤون الوطن فلا يسيطر المسلمون على المسيحيون ولا العكس. ويشكّل هذا النظام ضمانةً للوجود المسيحي في لبنان واستمراريته في ظل محيط عربي اسلامي وانظمة لا تحترم حقوق الانسان.

الفصل الرابع: الكنيسة المارونيّة و الممارسة السياسيّة في الجمهوريّة الثانيّة(1990-2005)

تعاطي الكنيسة من الناحية المنهجيّة مع الواقع السياسي لا يتناول اللعبة السياسيّة بيومياتها وصراعاتها والتنافس بين القوى والاحزاب. مقاربة الكنيسة لهذا الواقع تنطلق من عناوين وطنيّة دافعت عنها الكنيسة على الدوام: السيادة والاستقلال، الشراكة والعيش المشترك، حقوق الانسان والحريات...
من ناحية ثانيّة اعتبرت الكنيسة ان اتفاق الطائف، من حيث المبدأ هو نقطة النهاية للصراع الداخلي. وقد وافقت الكنيسة عليه بإعتباره مدخلاً لإستعادة العيش المشترك ولاعادة بناء الدولة.
لكنّ التباين ما بين الهدفيات النظرية للاتفاق والخلفيات غير المعلنة في تطبيقه اضطرت الكنيسة، وفي ظل الغياب القسري للقيادات السياسية المسيحية الفاعلة، الى التقدّم نحو الموقع الامامي لمواجهة الانحرافات في تطبيق الاتفاق، والتي كانت تهدّد خصوصيّة الوطن وهويته.

إنّ نهاية الحرب اللبنانيّة في اواخر الثمانينات، ستظهر حدة الصراع على خلفيّة اتفاق الطائف، بين السلطة الكنسيّة على رأسها البطريرك مار نصرالله بطرس صفير المؤيدة لهذا الاتفاق، والسلطة المدنيّة بزعامة الجنرال ميشال عون الرافضة قطعياً له. وهذا النزاع سينتهي بنفي الجنرال ميشال عون الى فرنسا وبتفرد البطريركيّة المارونيّة بالنضال السياسي على الساحة المارونيّة.[226]

---

[226]– وقبل الدخول في صلب هذا الواقع نودُّ الاشارة الى بعض الاحداث التي طبعت هذه المرحلة ومن اهمها:

اولاً، ولادة لقاء قرنة شهوان الذي شاركت فيه قيادات مسيحيّة تمثّل مختلف الإتجاهات والتيارات المعارضة وترأسه المطران يوسف بشارة.

ثانياً، زيارة البطريرك صفير الى الجبل بعد النداء الاول في شهر آب 2001، لتبرز اهميّة المصالحة بين اللبنانييّن وليختم جرحاً نازفاً منذ عام 1983، فهذه الزيارة وضعت حجر الأساس لمصالحة وطنيّة شاملة بدأت بين المسيحيّين والدروز في تلك المنطقة، لتشمل لاحقا جميع الفئات اللبنانية، وقد اعتبر هذا الحدث بمثابة لحظة تاريخيّة للمصالحة مع الدروز.

ثالثاً، كان النداء الاول لمجلس المطارنة الموارنة بمثابة الاعلان الرسمي للمطالبة بالخروج السوري من لبنان فقد طالب بأن يعاد انتشار الجيش السوري في لبنان تمهيداً لانسحابة نهائياً عملاً بالقرار 520 وبإتفاق الطائف.

وشهدت مرحلة ما بعد النداء الاول احداثاً مهمة وبارزة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، كان لها تأثير كبير على لبنان وادت في النهاية الى خروج الجيش السوري منه في 26 نيسان 2005. كان اولها الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003. ومن تداعيات هذه الحرب، بدأ الضغط على النظام السوري لتغيّير سلوكه بوصفه نظاماً معادياً بات يشكل خطراً متنامياً على المصالح الاميركية في الشرق الاوسط وكان هناك اتهام مباشر للنظام السوري بإدخال الارهابيين الى العراق.

الحدث الثاني، في 12 كانون الثاني/ ديسمبر 2003، وقّع الرئيس الأمريكي جورج بوش على مرسوم محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية للعام 2003، وهو قانون وُضع من أجل الضغط على نظام بشّار الأسد لكي يساهم بطريقة أكثر فعاليّة في محاربة الإرهاب داخل أراضيه وخارجها.

وفي 13 تشرين الاول 1990 وبغطاء دولي خاصة من الولايات المتحدة الاميركية دخلت سوريا الى لبنان وبدأت مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الوصاية السوريّة. الامر الذي سيؤدي الى تحوّل المجال السياسي ابتدءاً من التسعينات، الى ساحة لتفرّد النخبة السياسيّة المواليّة لسوريا بالسلطة في البلاد.

حاولت سوريا خلال فترة وجودها في لبنان مع حلفائها اللبنانيّين، عرقلة كل محاولة لإحياء استقلال لبنان. وأدّى تحكّم سوريا في كل مفاصل الدولة الى انهيار الوضع الدستوري في البلاد. فقد ساهمت سلطة الوصاية في تعديل الدستور لتمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي سنة 1995. كما اقدم مجلس النواب وبقرار سوري على تعديل المادة 49 من الدستور (لا يجوز انتخاب الموظفين من الفئة الاولى وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم او تاريخ احالتهم على التقاعد). وتمّ انتخاب قائد الجيش الجنرال اميل لحود رئيساً للجمهوريّة في 15 تشرين الثاني 1998، وهو احد المقربين من النظام السوري.

وفي هذا السياق، وبالرغم من أنّ اتفاق الطائف قد نص على خروج الجيش السوري بعد سنتين على اعادة الاستقرار في البلاد، وفي حجة وضع البلاد على طريق الاستقرار في ظل محيط متفكك (وجود دولة اسرائيل على الحدود الجنوبيّة للبنان ما يشكل تهديداً لأمن البلد)، سيخضع لبنان وهو الدولة العربيّة الوحيدة ذات التقاليد والعادات الديمقراطيّة، لعمليّة عسكرة ستنتج نظاماً امنياً تحت قيادة جميل السيّد مدير الامن العام وغازي كنعان رئيس شعبة المخابرات السوريّة في لبنان. هذا النظام سيؤدي الى اعادة التوترات بين الطوائف، والى منع كل معارضة، والى تهميش المسيحييّن في الدولة، وخنق الحريات العامة .

الحدث الثالث، التأم مجلس الأمن الدولي نهار الخميس 2 أيلول وأصدر القرار رقم 1559 الداعي إلى إجراء إنتخابات رئاسيّة جديدة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي، وإنسحاب الجيش السوري منه، وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانيّة وحل الميليشيات.

الحدث الرابع، اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في 14 شباط 2005، فوجدت سوريا في اغتياله خطورة على امنها الداخلي وتركيبتها الاجتماعيّة بفعل الاتهام السياسيّ الموجه ضدها. فتعرضت من حلفائها في لبنان وآخرين الى حملة شعبيّة واعلاميّة ضاغطة طاولت اركان النظام كما العمالة السورية ايضاً. فلم تستطع دمشق الصمود طويلاً أمام الضغوط الدوليّة والمحليّة، فأعلن الرئيس الأسد مساء السبت 4 آذار2005 أمام مجلس الشعب السوري إنسحاب قواته العسكريّة من الأراضي اللبنانية إلى الحدود تطبيقاً لإتفاق الطائف والقرار 1559. وتم خروج الجيش السوري من لبنان في 26 نيسان 2005.

راجع علا بطرس، **الاستراتيجية السورية في لبنان بين الاسد–الاب والاسد–الابن 1970–2009**، المرجع السابق، ص100و108.

وشهد عام 2000 عدة أحداث مهمة كان لها تأثير مهم على الوطن ستؤدّي الى قلب المعادلة القائمة والى رفع الصوت عالياً. كان أوّلها الإنسحاب الإسرائيلي في 25 أيار من الجنوب بعد إحتلال بدءا منذ العام 1978 .

أمّا الحدث الثاني، تمثل بغياب الرئيس السوري حافظ الأسد في 10 حزيران عن مسرح الأحداث بعد صراع مع المرض، وبعد وفاته تم انتقال السلطة بهدوء إلى نجله بشار الاسد.

ونلفت النظر هنا، إلى أنّ الوجود السوري في لبنان بعد الحرب كان غالباً مبرراً بالاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. وخروج اسرائيل سيضعف هذه النظريّة. فضلاً عن رفض الرئيس بشار الاسد تصحيح العلاقات اللبنانيّة–السوريّة وإعادة انتشار قواته العسكرية في لبنان، سيؤدي الى اقناع الطبقة السياسيّة اللبنانية بالاهداف التوسعيّة المُبطّنة للنظام السوري.

وفي ظل هذا الوضع الاقليمي الجديد، بدأت الكنيسة المارونيّة مسيرتها التاريخيّة المتجدّدة وهي استعادة الاستقلال، وذلك عبر اطلاقها النداء الاول في 20 ايلول 2000 ، هذا النداء التاريخي الذي سيؤدّي إلى كسر الجدار السوري الضاغط في لبنان، والى توحيد المسيحيّين حوله، وسيفتح الباب امام مرحلة جديدة تهدف الى تصويب مسار التطبيق.

فتصدرت الكنيسة المارونيّة الخطوط الاماميّة في الصراع من اجل استعادة الاستقلال، في ظل غياب معارضة سياسيّة مُنظمة. فشكلت وجهةً للانتقادات والضغوطات السورية المباشرة. ولابعاد الصرح البطريركي عن الضغوطات السياسيّة، عمل البطريرك مار نصرالله بطرس صفير على خلق معارضة سياسيّة حول بكركي تضم ابرز التيارات المسيحيّة.

فأدّى التنسيق بين النخبة الدينيّة والسياسيّة عام 2001، الى ولادة لقاء "قرنة شهوان"، برئاسة المطران يوسف بشاره، حيث عملت "قرنة شهوان" على ترجمة الرسالة البطريركيّة في المجال السياسي، آخذة الوحي من "النداء الاول".

وعمل البطريرك صفير بعد احداث 11 ايلول 2001 ودخول الولايات المتحدة الاميركيّة العراق عام 2003، على استقطاب القوى الدوليّة للقضية اللبنانيّة عبر زياراته المتعدّدة لاوروبا والولايات المتحدة الاميركيّة.

أدركت البطريركيّة المارونيّة جيداً أنّ استقلال لبنان يعتمد على وحدة وطنية تضمّ المسيحيّين والمسلمين في نفس الصف السيادي. وتحقق التقارب المسيحي– الاسلامي المنتظر من قبل الكنيسة، من خلال مصالحات كانت قد بدأت مع زيارة البطريرك صفير للشوف في عام 2001، هذه المنطقة التي شهدت انتكاسة للتعايش الدرزي– المسيحي خلال الحرب اللبنانيّة. وإنّ حملة التوقيفات للمعارضة المسيحيّة التي شهدتها المنطقة اثر زيارة البطريرك لم تؤدِّ إلاّ الى تمسك المسيحييّن بقضيتهم.

في نفس الوقت ان تزايد العدائية بين الرئيس لحود ورئيس الحكومة رفيق الحريري، التي بدأت عام 2000 واستمرت الى العام 2004، ستنتهي بإستقالة رفيق الحريري اثر تعديل الدستور لتمديد ولاية رئيس الجمهورية. فالضغط السوري على الرئيس رفيق الحريري لتجديد انتخاب اميل لحود، سيؤدي في النهاية الى استقالته والى انضمامه لحليفه الدرزي وليد جنبلاط والى صف المعارضة المسيحيّة. هذا التقارب سيؤدي الى تشكيل معارضة وطنيّة متعددة الطوائف ستقود النضال لاستعادة الاستقلال.

وهذا الإجماع الوطني المنتظر من الكنيسة المارونيّة سيتلاقى مع المصالح الدوليّة للمنطقة، والمشروع الاميركي– الفرنسي لنشر الديمقراطية في المنطقة. وسيكون لبنان الحقل الأوّل لتطبيق هذه السياسة الاميركية–الفرنسية التي تهدف إلى تغيّير الانظمة الديكتاتورية بدعم من التيارات المحليّة الليبراليّة. وستحصل هذه المعارضة الوطنيّة على دعم دولي.

إنّ تدويل الملف اللبناني– السوري الذي بدأ مع دخول الولايات المتحدة الى العراق عام 2003، وقانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان في 15 كانون الاول 2003، سيكتمل اثر التصويت في 2 ايلول 2004 على القرار 1559[227]، الذي طالب بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الاقليميّة ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع انحاء لبنان، ويطالب جميع القوات الاجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان. فبدا أنَّ المجتمع الدولي مصمم على إخراج سوريا من لبنان وحثّها عن التدخل في شؤونه. وقد عمدت سوريا الى الردّ على القرار 1559 بالتمديد لرئيس الجمهورية العماد اميل لحود.

اما الطرف الشيعي الممثّل بحزب الله وبحركة امل، فكان من المؤيدين والموالين للوجود السوري في لبنان. وفي هذا الجو من التشنج بين الطرفين حول الوجود السوري في لبنان تمّ اغتيال الرئيس رفيق الحريري في بيروت في 14 شباط 2005، ما أدّى الى وضع الطائفة السنيّة في جبهة المعارضة والى اندلاع انتفاضة

[227]– القرار 1559: اتخذه مجلس الامن في جلسته 5028 المعقودة في 2 ايلول 2004،الامم المتحدة، www.un.org\arabia

الاستقلال. فدعت المعارضة الوطنيّة المكونة من مختلف الطوائف اللبنانيّة، والمدعومة من المجتمع الدولي، والرافضة للوجود السوري في لبنان الى مظاهرة في 14 اذار. الامر الذي أدّى الى خروج الجيش السوري من لبنان في 26 نيسان 2005.

ونحن سنعمل في هذا الفصل على ابراز موقف الكنيسة من اتفاق الطائف، وكيف شكل "النداء الاول" لمجلس المطارنة الموارنة بداية المطالبة بإستعادة الاستقلال؟ وما هي ابرز تداعياته على المجتمع اللبناني؟ وكيف انعكس الوجود السوري على الوضع الداخلي اللبناني؟ وكيف ساهمت السلطة الحاكمة في تعزيز الازمة السياسيّة في الجمهوريّة الثانيّة(1990−2005) ؟

الفقرة الاولى: الكنيسة المارونيّة واتفاق الطائف

أثار اتفاق الطائف إنقساماتٍ حادّةً في الاوساط المارونيّة بشكل خاصّ، أوصلت الى مواجهات مؤسفة بين المؤيّدين والرافضين له. فقد كان الجنرال ميشال عون من أبرز المعارضين لهذا الاتفاق، فيما البطريرك مار نصرالله بطرس صفير كان من أبرز الموافقين عليه، هذا ما أدّى الى ازمة داخل المجتمع الماروني انتهت بمغادرة الجنرال عون لبنان، وإلى لعب البطريرك دوراً سياسياً بارزاً.

وستؤدّي تعديلات الطائف الى تعديلات جديدة على الدستور. فقد جاءت هذه الوثيقة على شكل صك مكتوب وافق عليه المجلس النيابي رسمياً في مطار القليعات في 5-11-1989. واشتملت الوثيقة على اربعة مواضيع جاءت عناوينها على الشكل التالي: المبادىء العامة والاصلاحات، التي ستظهر في التعديلات التي طرأت على الدستور سنة 1990، بسط سيادة الدولة على كامل الاراضي اللبنانيّة، تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، والعلاقات اللبنانيّة – السوريّة.

البند الأوّل : محتوى الاتفاق

اولاً– البيئة المُهيِّئة لاعداد اتفاق الطائف

استمر الصراع اللبناني في التصاعد نهاية الثمانينات. ونهاية الولاية القانونيّة لحكم امين الجميل (ايلول 1988)، لم يواكبها انتخاب رئيس جديد للجمهورّية. ولم تجرِ الانتخابات في موعدها الدستوري، ما دفع الرئيس امين الجميل الى تعيّين قائد الجيش الجنرال ميشال عون رئيس حكومة انتقاليّة مؤلفة من عسكريّين مهمتها تنظيم الانتخابات. ولم تكن تحظى حكومة الجنرال عون بإعتراف الحكومة المستقيلة التي كان يرأسها آنذاك سليم الحص (رئيس الحكومة السنّي).
وبالتالي، كان البلد يمرّ بأزمة مؤسساتيّة، لأنه كان يسير وفقاً لتوجيهات حكومتيّن. وفي ظل هذه المعطيات أطلقت المبادرة السعودية التي كانت تهدف لوضع حدّ للصراع اللبناني.[228]

[228] -Joseph Tannoury, **L'Eglise maronite et la politique(1736-2006**), Thèse de doctorat en Science politique, préparée à l'IDPSP Institut du Droit Public et de la Science Politique,Université de Rennes 1/Faculté de Droit et de Science Politique, 2012,p.309-310.

وبعد مرور سنة على نهاية ولاية الرئيس امين الجميل، بدأ النواب اللبنانيون اجتماعاتهم في مدينة الطائف في السعودية(30 ايلول 1989). وفي 22 تشرين الاول 1989، وضعوا "وثيقة الوفاق الوطني" المعروفة بإتفاق الطائف[229]. غير أنّ الجنرال عون لم يعترف بهذا الاتفاق، ما دفعه الى حلّ مجلس النواب في 4 تشرين الثاني 1989. وبالرغم من معارضة عون، صدّق المجلس النيابي اللبناني، الذي كان يحظى بتأيّيد البطريرك الماروني والمسؤولين المسيحيّين الآخرين، على نصّ اتفاق الطائف في 5 تشرين الثاني وانتخب رينه معوض رئيساً للجمهورية. ولكنه سرعان ما اغتيل بعد اسبوعين من انتخابه (في 22 تشرين الثاني 1989)، فخلفه الرئيس الياس الهرواي وهو شخصيّة سياسيّة مواليّة لسوريا.

بالرغم من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، والدعم الدولي لاتفاق الطائف وضعف الشرعيّة الوطنيّة لحكومة عون(بسبب غياب التمثيل الاسلامي)، إستمرّ الجنرال في معارضته للاتفاق السياسي الذي أدّى الى نهاية الجمهورية الاولى، والحدّ من الاولوية السياسيّة المارونيّة. وهذا الوضع لم يؤد سوى الى تعزيز سمعة الجنرال بين المسيحييّن في لبنان وتصاعد شعبيته. وسيصبح في نهاية الثمانينات، الزعيم الاساسي للطائفة المارونيّة، ما سيدفعه الى الاقدام على محاولة التصفيّة العسكريّة لاخصامه المسيحيين.[230]

فقد أعلن "حرب التحرير" ضدّ القوات السورية في 14 آذار 1989. وبعدها اعلن في 31 يناير 1990، ما عُرف بحرب الالغاء التي وضعت الجيش بقيادة الجنرال عون بمواجهة مع القوات اللبنانيّة بقيادة سمير جعجع. إنَّ هذين الصراعيّين سينتهيان بتدمير المناطق المسيحيّة، وبإنقسامات على الساحة المارونيّة، الامر الذي سيفتح الباب امام امتداد الاحتلال العسكري السوري للبنان ليشمل المناطق(المسيحيّة) التي ما زالت خارج السيطرة السورية.[231]

وبالتالي، إنَّ نهاية الحرب ستظهر حدة الصراع في الساحة المسيحيّة على خلفيّة اتفاق الطائف، بين السلطة الكنسيّة على رأسها البطريرك مار نصرالله بطرس صفير والسلطة المدنيّة بزعامة الجنرال عون.

---

[229]– كان اتفاق الطائف برعاية المملكة العربيّة السعودية، وهو نتيجة الجهود السياسيّة للجّنة المؤلفة من فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربيّة السعوديّة وخادم الحرمين الشريفين، والحسن الثاني ملك المغرب، وسيادة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الديمقراطية العربية الجزائرية، وبدعم دبلوماسي من الولايات المتحدة الاميركية.

[230]– اعلن الجنرال ميشال عون في 14 اذار 1989 "حرب التحرير" ضدّ سوريا، وكان مدعوماً من دولة العراق.

[231]– انتهت هذه الحقبة في 13 تشرين الاول 1990 عندما قصفت الطائرات السورية قصر بعبدا واجبرت الجنرال عون على تسليم السلطة.

ثانياً– ابرز المواضيع التي تناولها اتفاق الطائف

شدّدت المبادىء العامة لاتفاق الطائف على استقلال لبنان وسيادته كوطن نهائي لجميع ابنائه، كما أبدلت عبارة " لبنان ذو وجه عربي " الواردة في ميثاق 1943 بعبارة لبنان " لبنان عربي الهوية والانتماء ".
كما رفضت التجزئة والتقسيم والتوطين ورفضت شرعيّة أيّة سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، كذلك شددت وثيقة الوفاق الوطني على طبيعة العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان، وأكّدت على انتقال السلطة الاجرائية الى مجلس الوزراء.

ولحظت تعديلات اتفاق الطائف مقدمة الدستور الذي جاء فيها امور جديدة ابرزها :
أ–المقدمة:

- لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه.
- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية (لم تذكر عبارة نظام برلماني في النص السابق).
- العمل على إلغاء الطائفيّة السياسيّة.
- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة.

ب– امّا اهم التعديلات التي جاءت في صلب الدستور فهي:

- فكرة انشاء مجلس شيوخ.
- انشاء مجلس دستوري.
- المساواة في عدد النواب المسلمين والمسيحين.
- تحديد ولاية رئيس مجلس النواب ونائبه بأربع سنوات اي لكامل ولاية المجلس.
- تحديد صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بصورة مستقلة.
- تحديد الحالات التي يحق بها للحكومة حل مجلس النواب.
- اناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء عوضاً عن رئيس الجمهورية.

أمّا في موضوع العلاقات اللبنانية – السورية فإن أبرز ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني[232] ما يلي:
" وحيث أنَّ هدف الدولة اللبنانيّة هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتيّة المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات

[232]– راجع وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف، 5 تشرين الثاني 1989، المجلس النيابي اللبناني، الجمهورية اللبنانية، www.lp.gov.lb.

السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنيّة محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسيّة بصورة دستوريّة وفي نهاية هذه الفترة تقرّر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمّانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكريّة لبنانيّة سوريّة مشتركة. كما يتمّ الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانيّة في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك."

وتابعت الوثيقة " إنَّ لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخويّة صادقة بجميع الدول العربيّة، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتّى المجالات، بما يحقّق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأنّ تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته".

وبإختصار، هذه هي ابرز التعديلات التي اتى بها اتفاق الطائف والتي اعادت تفسير ماهيّة النظام اللبناني.

البند الثاني : الإنقسامات في الاوساط المارونيّة حول اتفاق الطائف

اولا– دعم الكنيسة لاتفاق الطائف

جاء في المجمع البطريركي الماروني (2006) :"ساهمت الكنيسة في بلورة الأسس والمفاهيم التي ارتكز عليها اتفاق الطائف (1989) ونظرت إلى هذا الاتفاق على أنّه مدخل لطيّ صفحة الصراعات الماضية بين من كان يطالب، باسم العدالة، بتحسين شروط مشاركته في الدولة، وبين من كان يسعى، بإسم الحريّة، إلى حماية الكيان وتثبيت نهائيّته. ورأت الكنيسة كذلك أنّ هذا الاتفاق يثبّت أولويّة العيش المشترك على كلّ ما عداه، ويجعل منها أساسًا للشرعيّة".[233]

وأنَّ الكنيسة إدراكاً منها للصعوبات التي تمرّ بها الطائفة المارونيّة ولبنان بكامله، شجّعت في نهاية الثمانينات الجهود السلميّة التي تهدف الى انهاء الحرب.[234] وكان البطريرك قد مهّد في سلسلة مواقف له على ضرورة إدخال تعديلات اساسيّة على النظام السياسي اللبنانيّ.

فقد اعترف **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** في نهاية الحرب أنَّ بعض الاحكام الدستورية اصبحت قديمة، وان تعديل الدستور "لا يشكل اي خطر" فقال: " إنَّ النظام الحالي الذي توافق عليه اللبنانيّين عام 1943 يمكن أن يكون غير صالح عام 1988(...) وبالنتيجة فلن يكون من الخطأ تعديل الدستور. كل شيء ممكن ان يتطور ويتقدم. إنّ اللبنانييّن يمكنهم صياغة الدستور الذي يتناسب مع التعايش الوطني . فإن التعدديّة الطائفية ليست عائقاً."[235]

وكان **البطريرك** مستعّداً، وقبل شهر من توقيع اتفاق الطائف، للاعتراف بتوزيع اكثر عدلاً للمقاعد النيابيّة: " فأنَّ ايّاً من احكام الميثاق الوطني ليست موجودة في الدستور وانه من المعروف أنَّ "الطائفية السياسية" تشكل ترتيبات مؤقتة ومكمّلة. فإنه من المتفق عليه بالفعل أن يتم توزيع المقاعد النيابيّة بحسب البطريرك

---

[233]– راجع الملحق رقم 4 :المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 28.

[234]- Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique (1736-2006)**, Op.cit, p. 320.

[235]– " Déclaration du patriarche Sfeir à Dimane », le 5-8-1988 *", L'Orient-Le Jour*, le 6-8-1988.

صفير بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين."[236] وفي هذا الاطار يعتقد **البطريرك صفير** :" أنَّه من الضرورة أن تجري تغييرات دستورية لكي تخفّف من صلاحيات رئيس الجمهورية وتزيد من مخصصات الحكومة(...) وإن الرئاسة يجب ان تبقى المجال المخصص للموارنة"، وقد أكّد :" ان السلطة يجب ان تتقاسم بطريقة عادلة بحيث لا يشعر المسيحيّون انهم مواطنون من الدرجة الثانيّة وحيث أنَّ المسلمين يمكنهم أن يستمتعوا بكامل حقوقهم."[237] وبعد صدور الاتفاق، تابعت البطريركية في الخط عينه دفاعاً عنه، وعلى الاخصّ لتفادي اخطار انهيار الوطن او تقسيمه.

وفي 24 تشرين الأوّل صدر بيان عن الامانة العامة للبطريركيّة المارونيّة، يظهر فيه الموقف الرسمي لبكركي من اتفاق الطائف، جاء فيه: " نحن نشكر الله على هذا الاتفاق، الذي هو مطلبيّة اساسيّة في ظل الوضع الحالي."[238]

اما فيما يتعلق بالنواب الذين وافقوا على اتفاق الطائف، يدرك **البطريرك صفير**: "ان النواب قد اتخذوا الموقف الذي املاه عليهم ضميرهم الوطني. إنَّه دليل على انهم يشعرون بالمسؤولية الخطيرة التي تُفرض عليهم في الظروف الصعبة التي يمرّ بها لبنان."[239]

اما **الاساقفة الموارنة** فهم بدورهم في صفِّ البطريرك، يعتمدون لهجة توافقيّة ويؤكّدون أنَّهم بجانبه فيقولون: " فلنترك للنواب الحريّة الكاملة لاتخاذ القرار على ضوء المصلحة الوطنيّة المشتركة"، وأنّه "في كل الاحوال ليس هناك ايّ اعتراض أو تناقض بين مؤيدّي هذا الاتفاق او منتقديه، فإن بكركي تعتقد أنّ الكل لديهم نفس الهدف وهو السيادة الكاملة."[240] واضاف بيان **مجلس المطارنة الموارنة** أنّه " فقط الطرق تختلف" ويفسّر ذلك "ان الموالين يفضّلون ان يستجيبوا للتحذير الدولي الذي يحذّرهم من خطر الدخول في المجهول، بينما الراديكاليون يختارون ان تكون طلباتهم مرفقة بحلٍّ جذريٍّ يضمن لهم على الفور سيادة مطلقة."[241]

---

[236] – le patriarche Sfeir, « Exposé sur la crise du liban adressé a la conference Episcopale Catholique d'Allemangne », Fulda, 25 septembre 1989. المصدر: *المجلة البطريركية*، العدد السابع ،1993، ص 26–36.

[237] –" Le patriarche maronite favorable à une réduction des prérogatives présidentielles*", L'Orient –Le jour*, 20–08–1989.

[238] –" Sfeir proclame son adhésion au processus*", L'Orient–Le jour*, le 25 octobre 1989.

[239] –Ibid.

[240] - "Communiqué du 17 novembre 1989", publié dans *L'Orient -le Jour*, Le 18 novembre 1989.

[241] -Ibid.

وحذّر **المطارنة الموارنة** في بيان لهم عام 1989، من النتائج السلبيّة على اثر الانقسام في الرأي بسبب اعلان اتفاق الطائف: " إنّ الانقسام في الرأي الذي ظهر بطريقة حادة في المجتمع اللبناني، على أثر إعلان اتفاق الطائف، قد يقود إما إلى الاحتكام الى السلاح لإقرار ما تضمّن من مبادئ، وإما إلى تقسيم البلاد، وكلا الأمرين يعود بأوخم العواقب على مصير لبنان وترفضهما الكنيسة رفضاً باتاً." وشدّدوا أنَّ حلّ هذه الازمة يقوم على تأمين السيادة غير المنقوصة وانسحاب القوات المسلحة غير اللبنانية، والحفاظ على وحدة لبنان والعيش المشترك والحريات وحقوق الانسان. وإن الكنيسة المارونيّة تدعو المسؤولين أن يتناسوا كل ما يمتّ بصلة إلى مصلحة او مشاعر شخصيّة، ليتلاقوا على العمل متضافرين في سبيل إنقاذ الوطن وأبنائه،[242] لانّ الظرف مصيريّ، تاريخيّ، لا يسمح بالتفرّد بالرأي وإلزام المواطنين بما إنقسمت عليه قياداتهم".[243]

كما أنَّ **البطريرك صفير** أكّد أنّ "نتائج اتفاق الطائف بإمكانها أن تؤدّي الى الحلّ، كما أنّها قد تؤدي الى التقسيم وإلى الموت. المهم هو المحافظة على وحدة الصفوف(...) لأنّه في حال سلكنا طريق التقسيم، لا احد في العالم سيُساعدنا."[244]

ويشير **البطريرك صفير**إلى أنَّ من غير الممكن فصل الازمة اللبنانيّة عن طابعها الاقليمي ويقول في هذا الاطار: " هذه الساعة ليست لالقاء التهم. لا يمكنني التصديق، أنّ المسؤولين عندنا هم اقل مهتمين من الباقين بإستقلال وسيادة البلاد. فالذين وافقوا على اتفاق الطائف، لم يكن يريدون تخطّي الحدود التي رسمتها لهم الارادة الدوليّة والدخول في المجهول، اما الذين رفضوه فكانوا يريدون حلول جذريّة وسيادة كاملة، الامر الذي من الصعب تحقيقه في ظل الظرف الدولي الراهن. لا يمكننا نسيان اننا في وسط عاصفة، فطالما أنّنا البراكين ترمي الحمم والنار من حولنا، من المستحيل لنا ان نحظى بالهدوء الكامل، ومن الخطأ الاعتقاد اننا نعيش وحدنا على جزيرة، وانه بإستطاعتنا ان ندير شؤوننا كما يحلو لنا".[245]

ويدعو **البطريرك صفير** المسيحييّن إلى عدم الإنعزال والمشاركة في الجمهوريّة الثانيّة وأن يتضامنوا لإعادة بناء الدولة الديمقراطية في لبنان قائلاً :" يجب ان نتمسك بنظامنا الديمقراطي الحرّ، فإذا خنقت الحريّة عندنا

[242]– "بيان الأربعاء 6 كانون الأول 1989" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونية في بكركي، www.bkerke.org.lb.

[243]– "بيان15 تشرين الثاني 1989" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونية في بكركي، www.bkerke.org.lb.

[244] - “Après la signature de l’accord de Taêf, Sfeir lance un appel à « l’unité des rangs dans le camp chrétien », *L’orient Le-Jour*, le 27 octobre 1989.

[245] - Ibid.

فسنختنق ايضاً ولبنان سيفقد سبب وجوده. فقد آن الآوان لكي نستخلص دروس اختباراتنا ومصائبنا الماضيّة(...) لا احد يجب اعتبار ان دوره قد انتهى في بناء لبنان، لأنّ البلد بحاجة الى كل ابنائه(...) ".[246]

وفي 23 تشرين الاول 1989، ومن على منبر بكركي توجه النواب المسيحيون الى الشعب اللبناني لكي يشرحوا اسباب موافقتهم على اتفاق الطائف:" لقد ذهبنا الى الطائف وكان هدفنا استعادة سيادة لبنان، واعادة بناء مؤسسات الدولة. وفي سياق احترامنا لضميرنا الوطني، جزمنا امرنا بين استمراريّة الحرب المدمرّة والامل في السلام. فإن ايّ خيار سلبي كان سيُكلّف لبنان كثيراً، وكان سيفقده أمله الأخير في الاستقرار... وقد نعم اتفاق الطائف امام الرأي العام العربي والدولي بتعهدات وضمانات من الحكومة السوريّة لاحترام السيادة المطلوبة من اللبنانيين منذ زمن" .[247]

نستنتج، أن الكنيسة دعمت كلّ الجهود لايجاد حلّ سلميّ للازمة اللبنانيّة، ورأت ان اتفاق الطائف قد أدّى الى وقف الحرب، وهو بنظرها شكَّل مطلبيّة اساسيّة في ظل الوضع الذي كان سائد.

ثانياً– الجنرال ميشال عون ابرز معارض لاتفاق الطائف

كان الجنرال عون من ابرز المعارضين لاتفاق الطائف، فقد اعتبر انه "يشرِّع الجريمة المتمثلة بالوجود السوري في لبنان"، مؤكداً احتكامه الى "الارادة الشعبيّة"، ومتهماً الولايات المتحدة ب "تدبير المؤامرة " ضدّ سيادة لبنان و"تحريك خيوطها".[248] وقد اتهم النواب الموجودين في السعودية "بالخيانة"، ونصحهم "بأن يبقوا في السعودية"، واعتبر أنّ " ليس بإستطاعتهم ان يقوموا بمعاهدات مع دول خارجيّة لإن ذلك من صلاحيات الحكومة".[249]

[246] -"Après la signature de l'accord de Taêf……", Op.cit.
[247] -Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique (1736-2006)**, Op.cit, p.324.
[248]- كارول داغر، **جنرال ورهان**، ترجمة جورج ابي صالح، الطبعة الاولى، ملف العالم العربي، بيروت، لبنان، شباط 1992، ص148.
[249]-"Sfeir proclame son adhésion au processus", Op.cit.

وتؤكّد **دنيز عمون** ان "اللجنة الثلاثيّة حاولت بجهد اقناع الجنرال عون، وكلفّت لهذه الغاية وزير الخارجيّة الجزائريّة الاخضر الابراهيمي(1989) بمهمّة دعوة الجنرال عون الى الطائف للتفاوض ودعم الاتفاق في ظلّ الوضع الحالي. واكّد له الاخضر الابراهيمي أنّه بإمكانه في هذه الفترة الانتقاليّة اي قبل ادخال التعديلات المتخذة بالطائف على الدستور، التأثير في تفسير النص في اتجاه يراه مناسب. وتتابع **عمون** أنّ ساعاتٍ من النقاشات لم تغير من موقف الجنرال عون، فبنظره اتفاق الطائف يشكّل انتهاكاً للسيادة اللبنانيّة."[250]

وعلى اثر توقيع النواب على اتفاق الطائف، ساد توتر شديد بين عون والبطريرك صفير. والمواجهة كانت في الاساس بسبب الموقف من اتفاق الطائف وقد ازدادت بسبب معارضة الكنيسة للحرب التي دارت بين الجنرال عون والقوات اللبنانيّة.[251]

وهكذا بعد التوقيع على اتفاق الطائف، استمرّ ميشال عون في رفضه له، ورفض الاعتراف بالانتخابات الرئاسيّة واعتبرَها غير دستورية، ورفض ايضاً مغادرة قصر بعبدا. وفي 13 تشرين الاول 1990 ، قصف الطيران السوري قصر بعبدا مجبراً الجنرال ميشال عون أن يترك السلطة. وقد انتهت الازمة بمغادرة ميشال عون الى فرنسا، ودخول قائد القوات اللبنانية الى السجن. [252] فأصبح للبطريرك صفير الزعامة الأبرز والقادرة على الحديث عن الاستقلال والسيادة بدون الخوف من العواقب.

[250] -Joseph Tannoury**, L'église maronite et la politique(1736-2006**), Op.cit, p.321.
[251] -Ibid , p.325.
[252] -Ibid, p.326.

البند الثالث: الموقف النقدي من الاتفاق

التطوّرات الداخليّة التي اعقبت اتفاق الطائف ابرزت شيئاً فشيئاً الموقف النقدي المتنامي للكنيسة، لا من مبدأ الاتفاق، بل من الانحراف في تطبيقه، وخاصةً لجهة الهيمنة السوريّة على الوضع اللبناني وارتهان السلطة اللبنانيّة لها، وهو ما يشكّل تهديداً خطيراً للاستقلال والسيادة.

أولا- عدم التطبيق الصحيح للاتفاق

إتّهم المجمع البطريركيّ المارونيّ(2006) سلطة الوصاية السوريّة بعدم تطبيق اتفاق الطائف :" لقد تمكّنت سلطة الوصاية السوريّة من تحوير مضمون اتفاق الطائف فضربت العقد الإجتماعيّ في الصميم ما أدّى إلى إفراغ الدولة من قرارها، وإفراغ الحياة السياسيّة من السياسة. ووضعت خطّة استهداف مبرمجة اتّخذت أشكالاً متنوّعة: استهداف سياسيّ عبر اعتماد قوانين انتخاب لا تراعي التمثيل الصحيح، واستهداف أمنيّ طاول عددًا من التنظيمات والشخصيّات السياسيّة والشباب المسيحيّ في لبنان والخارج، واستهداف ديمغرافيّ تمثّل بإقرار مرسوم التجنيس عام 1994، الذي منح الجنسيّة دفعةً واحدة لما يزيد عن ثلاثماية ألف شخص، معظمهم من غير المسيحيّين ومن غير مستحقّيها ومن حاملي جنسيّات أخرى، واستهداف إعلاميّ بغية تخوين جماعيّ للمسيحيين وتشويه صورتهم والنيل من دورهم الرائد في لبنان. ولعلّ التطوّر الأهمّ الذي دخل الممارسة السياسيّة في لبنان ما بعد الحرب، تمثّل في تعطيل المساءلة والمبادرة والقدرة على الممانعة في الشأن السياسيّ بالوسائل الديمقراطيّة، وهو الدور الذي لازم الموارنة، كنيسةً وشعبًا وقادةً، منذ نشوء الدولة إلى اليوم، ما أدّى إلى تقويض إرادتهم الحرّة وطاول مرجعيّاتهم الروحيّة وقياداتهم السياسيّة."[253]

وان سلطة الوصاية السورية بحسب **مجلس المطارنة الموارنة** تمكّنت خلال فترة وجودها في لبنان من منع ايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها لبنان ومنها مسألة توطين الفلسطينيين وإرسال الجيش الى الحدود... "ما من أحد يجهل ما يعانيه لبنان من مشاكل، دون غيره من بلدان محيطه، ما عدا فلسطين التي نأسف شديد الأسف لتعرّض شعبها للمذابح اليوميّة. وهناك مسألة توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والخلاف على مزارع شبعا والغجر، ومسألة إرسال الجيش إلى الجنوب، بناءً على إلحاح الأمم المتحدة، والولايات

---

[253]– راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم ، النص 19: **الكنيسة المارونية والسياسة،** الفقرة 30.

المتحدة وبعض الدول الأوروبية، ومسألة الجبهة الوحيدة المشتعلة في جنوب لبنان، فيما كل الجبهات مع إسرائيل هادئة، ومسألة الجنوبيين من كل الانتماءات المذهبيّة الذين التجأوا إلى إسرائيل، والذين من بينهم من يقبعون في السجون اللبنانيّة، فيما عيالهم من نساء وأولاد باقون دون معيل، ومسألة الديون الباهظة التي لا طاقة لبلد صغير كلبنان بحملها، وهو مكره على اعتماد اقتصاد حرب وافتقار، فيما ما حوله من الدول تعتمد اقتصاد سلم وازدهار. ومسألة بقاء الأسلحة في بعض الأيدي، خلافاً لما نصّ عليه اتفاق الطائف. وأخيرا مسألة تطبيق الطائف تطبيقاً انتقائياً أفرغه من مضمونه بحيث إنه راح من يتساءل قائلاً: هل هذا الاتفاق لا يزال قائماً أم أنَّه سقط نهائياً ؟ وهل هذا يعني أن لبنان محكوم عليه أن يبقى تحت الوصاية الدائمة، بحجّة أن أبناءه سيعودون إلى الاقتتال، فيما لو ارتفعت الوصاية عنهم؟"[254]

لهذا تطالب الكنيسة المارونيّة " بتصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا بتطبيق اتفاق الطائف والقرارات الدوليّة."[255]

وحيال التدهور الحاصل في الوضع اللبنانيّ وانسداد آفاق التقدّم نحو الإصلاح الحقيقيّ، وضعت الكنيسة المارونيّة مذكّرة مفصّلة عام 1998، جاء فيها أنّ "المشكلة السياسيّة القائمة هي أساس كلّ المشاكل والأزمات التي نعاني منها. ولذلك، يجب قبل كلّ شيء تحقيق الوفاق الوطنيّ، بتطبيق وثيقة الوفاق الوطنيّ نصًّا وروحًا... ويتحقق هذا الوفاق الوطنيّ بالاتفاق على قيم مشتركة، هي الحريّة والديمقراطيّة وسيادة القرار السياسيّ الداخليّ وصياغته في المؤسّسات الدستوريّة، وتجسيد هذه القيم الوطنيّة على قاعدة العيش المشترك المترجمة بالمشاركة المتوازنة المسيحيّة والإسلاميّة في الحكم والإدارة. وبتطبيق عدالة شاملة غير مجتزأة وغير مسيّسة... إلى متى يستمرّ الاستقواء بالخارج داخل السلطة اللبنانيّة، لماذا لا تُنظّم العلاقات المميّزة مع سورية على قاعدة الولاء للبنان ومصلحة البلدين بالمساواة، فإذا لم يتمّ ذلك كانت العاقبة الوخيمة على لبنان وسورية معًا..."[256].

[254]– "النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 5 ايلول 2001، www.bkerke.org.lb

[255]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002، www.bkerke.org.lb

[256]– **مذكّرة قدّمت الى رئيس مجلس الوزراء السيّد رفيق الحريري**، في 6 آذار 1998. راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم ، النص 19: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 31.

ثانياً– بيان 20 ايلول 2000 الموقف النقدي المتكامل للكنيسة المارونية من الوجود السوري

شهد عام 2000 عدة أحداث مهمة كان لها تأثير كبير على الوطن، كان أوّلها الإنسحاب الإسرائيلي في 25 أيار من الجنوب بعد إحتلال دام منذ العام 1978 .

الحدث الثاني، تمثل بغياب الرئيس السوري حافظ الأسد في 10 حزيران عن مسرح الأحداث بعد صراع مع المرض، وهو الذي حكم سوريا منذ عام 1970 وشارك في حكم لبنان منذ عام 1975 وحكمه فعلياً منذ أواخر عام 1990، وحوّل بلده إلى لاعب إقليمي مهم، وبعد وفاته تم انتقال السلطة بهدوء إلى نجله الدكتور بشار الاسد.[257]

الحدث الثالث، كان إقرار قانون جديد للإنتخابات النيابية، هذا القانون الذي عرف بقانون غازي كنعان رئيس جهاز الأمن والإستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان والحاكم الفعلي للبنان منذ 13 تشرين الأول 1990، فهذا القانون وضع خصّيصاً لضرب القوى المعارضة، والذي تضمّن إعادة تقسيم معظم الدوائر. وبالتالي لم يستطع المسيحيون اختيار نوابهم في ظل هذا القانون. [258]

أدرك **مجلس المطارنة الموارنة** حجم الأخطار التي تهدّد الوطن جراء ما يجري، فأصدر في 5 تموز بياناً حذّر فيه من الإنفجار جراء الوضع الإقتصادي الخانق الذي أصبح لا يطاق. وفي قضيّة الجنوب حمّل البيانُ الدولة المسؤوليّة التي لم تثبّت وجودها فيه وتركت الأمر لرجال الدرك الذين لم يتمكّنوا من فرض الأمن. وكان ذروة الموقف النقدي في البيان التساؤل: " أحقاً كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل كيلا تبادر إلى الإمساك بالأرض لأسباب لا يدركها إلا العارفون؟". أما في موضوع الإنتخابات الوشيكة، فجزم البيان بأنها لن تأتي بالتمثيل الشعبي الصحيح في ظل القانون الموضوع.[259]

وعلى أثر إنتهاء الإنتخابات النيابية وفيما البلاد تشهد تصاعداً في الخطاب السيادي، وبعد نضال إستمرّ لعقد من السنين، بدأت البطريركية المارونية خطواتها العمليّة لإعادة إستقلال لبنان الفعلي.

---

[257]– "حافظ الاسد"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة،http://ar.wikipedia.org/wiki

[258]– عبدو سعد، "معضلة المسيحيين مع قوانين الانتخابات منذ 1992"، مركز بيروت للابحاث والمعلومات،/http://www.beirutcenter.info

[259]– "بيان 5 تموز 2000" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2000، www.bkerke.org.lb.

وفي 20 أيلول اصدر مجلس المطارنة الموارنة النداء الاول الذي شكّل الموقف النقدي المتكامل للكنيسة المارونيّة من الوجود السوري. وقد ركّز النداء على خمس نقاط اساسيّة وهي: التجاوزات التي رافقت الإنتخابات النيابيّة، الوضع السياسي غير السليم، الوضع الاقتصادي المزري، تبعيّة الدولة اللبنانيّة وفقدان السيادة اللبنانيّة وأخيراً الغموض الذي يميّز العلاقات اللبنانيّة–السوريّة.[260]

أعلن النداء بالصوت العالي أنه : " وقد بلغ الوضع في لبنان هذا الحدّ من التأزم، فأصبح من الواجب الجهر بالحقيقة، دون مواربة أو تحفّظ، على ما هي راسخة في النفوس، حيث أنّ الناس يتسارّون بها فماً إلى أذن، ويخشون البوح بها خوف الاعتقال وما يجره عليهم من وبال، ومعلوم أن الحقيقة وحدها تنقذ، وذلك قبل فوات الأوان، ولهذا رأينا أن نتوجه اليوم إلى كل من يهمّه الأمر في لبنان وخارجه بهذا النداء، لعله يسارع إلى الاسهام في عمليّة الإنقاذ".

اولاً: "فصّل النداء التجاوزات التي رافقت الإنتخابات النيابية الأخيرة من حيث فساد قانونها، فضلاً عن الأموال الطائلة التي بذلت لشراء الضمائر، وإثارة النعرات الطائفية، وحجب وسائل الاعلام عن بعض المرشحين،(...)"

ثانياً: شرح النداء الوضع الإقتصادي المزري الذي لم يعرفه لبنان، حتى أبان المعارك وقال :" وقد دلّت إحصاءات جدّية على أن نصف الشعب اللبناني أصبح يعيش تحت عتبة الفقر، وهناك مصانع تقفل أبوابها وتسرّح عمالها(...)، وهناك خريجو جامعات يحملون شهادات عليا يلجؤون إلى السفر إلى الخارج بحثاً عن عمل لا يجدونه في وطنهم لبنان(...) وهناك اليد العاملة غير اللبنانيّة التي تُزاحم اليد العاملة اللبنانيّة، وبخاصة السوريّة(...) ."

ثالثاً: ركز النداء على الوضع السياسي غير السليم الذي يمر به لبنان فاعتبر البيان: " أن هناك قاعدة معروفة، في علم السياسة والاقتصاد، وهي أنَّه ما من اقتصاد سليم دون سياسة سليمة، وإذا كان الاقتصاد اللبناني قد تدهور إلى هذا الحدّ، فلأنه محكوم بسياسة أدّت إلى هذا الوضع المؤلم. فلبنان يعاني منذ ربع قرن سياسة غير سليمة مفروضة عليه، وقد حاول عبثاً التفلت من قيودها، فما زادته محاولاته إلا عجزاً وضعفاً وبؤساً".

[260]- راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركية المارونية في بكركي، 20 ايلول 2000، www.bkerke.org.lb.

رابعاً: إلقاء الضوء على تبعيّة الدولة اللبنانيّة وفقدان السيادة اللبنانيّة : "هناك أمور أصبحت لا تطاق، وهي التي تقود البلد إلى الضياع. وفي مقدمتها فقدان لبنان سيادته على أرضه، في ظلّ هيمنة تشمل جميع المؤسّسات، والإدارات، والدوائر، والمرافق.(...) ومن تجرأ على الجهر بدخائله كانت عيون الاستخبارات له بالمرصاد، وكثيرون هم اللبنانيون القابعون منذ سنوات في السجون الاسرائيلية والسورية، وقد أُعطوا أرقاماً بدلاً من أسمائهم، وإذا ذهب أحد للسؤال عنهم كان الجواب: إن هذا الإسم غير موجود".

ختم النداء بتوجيه أسئلة لا بدّ منها قائلاً :" اللبنانيون تحمّلوا طوال ربع قرن، الكثير من إذلال وامتهان، لم يتعودوهما، وناموا على الضيم أيّاماً وليالي، وصبروا على كل ما حل بهم من خراب ودمار، وارتضوا على مضض، حرمانهم حقهم في تسيير أمورهم، واعتبارهم قاصرين في حاجة دائمة إلى وصاية. وهم يرون أنه حان وقت المكاشفة في جوٍّ من الصدق، والصراحة، والأخوّة الحقيقيّة، والاحترام المتبادل".

خامساً: طرح النداء بعض الأسئلة، لا بدّ من طرحها إبقاءً لروح الأخوّة التي يجب أن تسود العلاقات التاريخيّة بين لبنان وسوريا، فسأل: " لقد خرجت اسرائيل من جنوب لبنان، وتركت وراءها مشاكل للبنانييّن لا يزالون يعانونها. وقد خفّف بعض الشيء من وطأتها ما أظهره من حكمة من حرّروا الجنوب بما بذلوه من دماء ذكيّة في سبيل التحرير، بدافع من حميّة وطنيّة صحيحة. وقد مهّدوا السبيل للدولة لتبسط سلطتها على جميع أراضيها عملاً بالقرار 425 الذي تحرّر الجنوب دون تطبيقه عملياً. أما حان الوقت لتبسط هذه الدولة سلطتها فعليّاً ليشعر الناس بأنهم أصبحوا في حمايتها وليتشجعوا ويعودوا إلى بيوتهم وعيالهم وأرزاقهم؟ وبعدما خرجت اسرائيل، أفلم يحن الوقت للجيش السوري ليعيد النظر في انتشاره تمهيداً لانسحابه نهائياً، عملاً باتفاق الطائف؟، وهل من الضرورة أن يبقى في جوار القصر الجمهوري، رمز الكرامة الوطنيّة، ووزارة الدفاع، وفيما سوى ذلك من أماكن حساسة يشعر اللبنانيون لوجوده فيها بحرج كبير، لئلا نقول بإنتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية؟ (...)وحرصاً منا على توثيق أحسن علاقات الأخوّة بين لبنان وسوريا، وفي مطلع عهد فيها نريده لها زاهراً، نرى أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين بحيث يقوى أحدهما بالآخر، يتكاملان تكاملاً صحيحاً، مفيداً لكليهما، وأن يعاد انتشار الجيش السوري في لبنان تمهيداً لانسحابه نهائياً عملاً بالقرار 520 وباتفاق الطائف، وإبقاء ما بينهما من روابط تاريخيّة وجغرافيّة، وبين شعبيهما من وشائج قربى ونسب وصداقة ومصالح مشتركة. وفي اعتقادنا أن هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تفكك لبنان وزواله. وهو إذا كان متعافياً كان عوناً لسوريا، وأما إذا ظل عليلاً كان عالة عليها. ونحن نريد له ما نريده لسوريا من عزة وكرامة وازدهار وسلام."[261]

---

[261]– راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، في 20 ايلول 2000، www.bkerke.org.lb

فشكّل النداء منعطفاً على مستوى الوطن، فأحدث لدى سوريا وحلفائها بلبلةً واسعةً، وبدأت الردود القاسيّة عليه من حلفاء سوريا، وانقسمت وجهات النظر بين من أيّده وبين من انتقده انتقاداً شديداً.

لقد أدّى هذا النداء الى تحطّم الجدار السوري في لبنان، وبدأ الناس يتحدثون عن التجاوزات السوريّة بصوتٍ عالٍ بعد أن كانوا يهمسون بها همساً، ومن يومها بدأ الحديث أيضاً عن موضوع آخر كان من المحرمات وهو مصير المعتقلين والمسجونين اللبنانيين في السجون السورية، الذين راح أهلهم ينظّمون اللقاءات والإعتصامات مطالبين بمعرفة مصير أولادهم رغم القمع الشديد الذي كانوا يتعرضون له.[262]

وعليه، شكّل بيان المطارنة الموارنة في أيلول سنة 2000 الموقف النقدي المتكامل من الوجود السوري في لبنان وفتح الباب أمام مرحلة جديدة في نظرة الكنيسة بهدف تصويب مسار تطبيق اتفاق الطائف.

ثالثا– ولادة معارضة سياسيّة مسيحيّة: " لقاء قرنة شهوان"

وعلى اثر نداء بكركي تمّ انشاء لقاء قرنة شهوان، وهو تكتّل وإطار عمل سياسي شكلّه عدد من السياسييّن اللبنانيين المسيحييّن في نيسان 2001 وقد سمّي على اسم قرية قرنة شهوان مقر مطرانية انطلياس المارونيّة التي كان يرعاها المطران يوسف بشارة حيث إنعقد فيها أول اجتماع للمجموعة. وقد ضمّ عدّداً من الشخصيّات السياسيّة المعارضة من مختلف الاتجاهات المعتدلة والمتطرّفة... ونذكر منهم نسيب لحود، جبران تويني، امين جميل، سمير فرنجيه(...)[263] وقد ترأسه المطران يوسف بشارة.

[262]– نبيل يوسف،" عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول فاتح طريق الاستقلال الثاني"، 20 ايلول 2010، www.cedarnews.net

[263]– ضمّ **لقاء قرنة شهوان** مجموعة كبيرة من الطبقة السياسية المسيحيية في البلاد، اما ال22 عضو المؤسس لقرنة شهوان فهم: رئيس الجمهورية السابق امين الجميل، النواب: نسيب لحود، نائله معوض، بطرس حرب، صلاح حنين، فارس سعيد، منصور غانم البون، انطوان غانم، بيار الجميل. النواب القدماء: ميشال خوري ونديم سالم، البرلماني السابق كميل زيادة، الرئيس السابق للرابطة المارونية حارس شهاب، رئيس حزب الوطنيين الاحرار دوري شمعون، وامينه العام الياس ابو عاصي، السفير السابق سيمون كرم، مدير جريدة النهار غسان تويني، سمير فرنجيه، فريد الخازن، ايلي كرامي، جاد نعمه، وميشال رنيه معوض. وهناك اعضاء اخرين انضموا الى اللقاء فيما بعد. **المصدر:** دراسة من ثلاثة اجزاء لجريدة السفير عن "لقاء قرنة شهوان"، في 15–16 و17 حزيران 2006.

ويشدّد **المطران يوسف بشارة** منسق لقاء قرنة شهوان : " في البداية قبل تشكيل المجموعة، لم يكن هناك بجانبه سوى بضعة اشخاص وبالتحديد مفكرون سياسيون. لقد كنّا نجتمع لمناقشة المشاكل ولتحليل الوضع في البلاد. وبعد نداء مجلس المطارنة الموارنة في ايلول 2000، قلنا أنّه ليس من الصائب أن يكون البطريرك والاساقفة في مقدمة المشهد وفي الصفوف الاماميّة. وخاصّة أنّهم كانوا يدافعون عن قضية يجب ان تحظى بإهتمام العلمانيّين. وهكذا حاولنا أن نرى من بإمكانه دعم هذا الموقف، من بإمكانه المطالبة عالياً وبقوة. لقد حاولنا جمع عدد محدّد من السياسيّن، من الاحزاب، ومن المفكرين السياسيّين. وهكذا تشكّلت المجموعة تحت رعاية البطريرك صفير وبالوقت نفسه لم تكن المجموعة متحدثة بإسم البطريرك. وقد بدأت تحرّكات المجموعة من على صرح بكركي وليس من قرنة شهوان. وهذا يعني، أنّ هذه التحرّكات هي ترجمة علمانيّة لموقف الكنيسة. وكانت المجموعة تحرص أن يصدر تشكيلها عن بكركي لكي تبرهن انه ليس هناك قطبين، قطب قرنة شهوان، وقطب بكركي بل هناك قطب واحد وهو قطب بكركي. والمجموعة لم تكن حزب سياسيّ بل هي مؤلّفة من اشخاص عديدين. أنّها تتألف من احزاب سياسية، من مفكرين سياسيّين، ومن شخصيات سياسيّة. ليست كتلة متآلفة انها مختلفة وكل فرد في المجموعة يمكنه ان يتصرف وفقاً لقوانينه الخاصة، في حين يحاول ان يكون له نفس الاهداف (...) ويضيف الاسقف الماروني لانطلياس الهدف ان لا يكون البطريرك والاساقفة دائماً في الجبهة الاماميّة، وان يقولوا للعلمانيّين ان عليهم مسؤولية يجب تحمّلها على الصعيد السياسيّ، فعليهم مواجهة مشاكل الجبهة، ويعملوا وفقاً للارشاد الرسولي، ويتبّعوا خطاً يتناسب مع الدستور اللبناني. فالبطريركيّة ليست معنيّة مباشرة بالمجموعة، حتى من خلال تحالف. ولكنَّ البطريركية والبطريرك يشكّلون مرجعيّة دائمة. فيجب استشارة البطريرك في الامور الحساسّة لأنّه يستطيع اعطاء رأيه في اي موضوع قيد المناقشة سواء على الساحة السياسيّة او داخل المجموعة."[264]

ويؤكد **جوزيف تنّوري** ان :" لقاء قرنة شهوان يشكل تجمّعاً لعدّة تحرّكات مسيحيّة، برعاية البطريرك الماروني. وأنّ القاسم المشترك بين جميع هذه التحرّكات هو رفض الوصاية السوريّة على لبنان". ويضيف: "وبحسب الكنسية المارونيّة، هذه المجموعة يجب أن تعمل لتحقيق هدفين يحدّدان وظيفتها السياسية: اولاً، يجب عليها ان تنقل مواقف الكنيسة الى داخل المجتمع اللبناني، وتشترك في النضال ضدّ الوصاية السوريّة، وثانياً: قرنة شهوان تُشكّل درعاً سياسياً حيث أنَّ الموالين يتوجهون اليها بدل أن يتوجّهوا مباشرة الى البطريرك

---

[264]- Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique (1736-2006**), Op.ci, p.574-575.

صفير الذي يبقى على الحياد من الصراعات السياسية، وحيث يمكنه المحافظة على دوره كمرجعية والمحافظة على الاندماج الرمزي للبطريركيّة المارونيّة."[265]

وعليه، إنَّ لقاء قرنة شهوان ومنذ نشأته قدم دعماً لامتناهياً لموقف البطريركيّة، فقد نشر 19 بياناً يؤكّد من خلالها اهم مطالب الكنيسة المارونية ومن ابرزها: اولاً: أولوية استعادة السيادة الكاملة والعمل على إعادة تنظيم العلاقة اللبنانيّة – السوريّة على أسس الأخوّة والتكافؤ والمصالح المشتركة. ثانياً: دعوة اللبنانيّين عموماً والشباب اللبنانيّ خصوصاً إلى الإمساك بمصيرهم والبقاء في أرضهم. ثالثاً: العمل على ترسيخ الوحدة الوطنية. رابعاً: توجهوا إلى المسيحيّين والمسلمين في العالم العربي لكي يستلهموا تجربة لبنان في العيش المشترك والانفتاح والديمقراطيّة(...)[266] .

رابعاً- من المعارضة المسيحيّة الى المعارضة الوطنيّة

يؤكّد **سليم عبو** أنَّ " المقاومة الاسلاميّة قد انهت مهمتها، بإجبار المحتل الاسرائيلي على الخروج من لبنان، كما هي الحال بالنسبة للمقاومة المسيحيّة التي افشلت المخطط الاميركي بتحويل ارض لبنان الى قطعة تبادل للفلسطينيين. لقد حان الاوان ان ننتقل من هذه المقاومة الطائفية الى المقاومة الوطنية، علينا أن ننخرط في مقاومة وطنيّة ديمقراطيّة توافقيّة تهدف الى تحرير لبنان من كل وصاية."[267]

والكنيسة المارونيّة تؤمن أنّ استقلال لبنان يتّحقق بدعوة كل الشعب اللبناني بجميع طوائفه للتضامن فيما بينهم " نحن نؤمن أن مستقبل لبنان واستقلاله رهن بإرادة أبنائه وإيمانهم وتضامنهم ووقوفهم إلى جانب الحق بجرأة، وهذا ما نعهده فيهم. لذلك، وعلى الرغم من كل الصعوبات التي عرضناها والأزمات التي يعيشها الشعب اللبناني، لا يمكننا إلا أن ندعو هذا الشعب، بكل فئاته، لكي يُعزّز ثقته بوطنه وبنفسه، وأن يوحّد صفوفه ويتضامن تضامناً أخويّاً لإعادة لبنان إلى ما كان يحتلّه من مكانة في مجموعة الدول الحرّة السيّدة المستقلة."[268]

---

[265] -Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique (1736-2006)**, Op.cit, p.575.

[266]– بيان في الذكرى الاولى لقيام" لقاء قرنة شهوان"، بكركي، في 30 نيسان 2002،.www.bkerke.org.lb

[267] - Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique (1736-2006)**, Op.cit, p.601 .

[268]– "النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركية المارونيّة في بكركي، 5 ايلول 2001، www.bkerke.org.lb

ويؤكد **جوزيف تنّوري** :" أنّها مرحلة اساسيّة في عملية تحرير لبنان لأنّها ستسمح بتحول المعارضة المسيحيّة الى معارضة متعدّدة الطوائف تحظى بدعم المجتمع الدولي."[269]

لقد تمّ إطلاق لقاء البريستول الذي جمع كافة قوى المعارضة من مختلف الاتجاهات الطائفيّة والفكريّة والمناطقيّة وذلك في خريف العام 2004. وشارك في هذا اللقاء حلفاء سوريا القدامى، وهم الزعيم السنّي رفيق الحريري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط، الذين كانوا تلقّوا خيبة أمل من التمديد القسري لولاية الرئيس اميل لحود من قبل النظام السوري، فإنضموا الى معركة السيادة التي كان الموارنة قد اطلقوها في لقاء قرنة شهوان.

وعمدت سوريا الى الردّ على القرار 1559 بالتمديد لرئيس الجمهورية العماد اميل لحود،[270] فإستقالت الحكومة السابقة وتألّفت حكومة جديدة، وتمّ تكليف الرئيس عمر كرامي تشكيل الحكومة، فحاول العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وزار بكركي لهذه الغاية، وإلتقى عدة قيادات معارضة، لكنه لم يصل إلى نتيجة، فشكل حكومة قال عنها أنها لم تكن أحسن مما كان. تقدم الرئيس كرامي بحكومته للمجلس النيابي، حيث تعرضت لحملة واسعة من أركان المعارضة. أقلعت الحكومة الكرامية وإنضمّ الرئيس الحريري إلى صفوف المعارضة.[271]

أمّا الكنيسة المارونيّة، وفيما يتعلق بالإستحقاق الرئاسي، فقد كان موقفها واضحاً: " الشكوى الأخيرة تتمحور حول الاستحقاق الرئاسي، وهي تعديل الدستور خلافاً للدستور، وفرض هذا التعديل من خارج البلاد بخفّة، وتسخير المؤسسات الدستورية لإقراره، وإكراه الوزراء والنواب على اتخاذ مواقف لا يريدونها بقطع النظر عن الشخص. فيما يُطلب من النواب في القريب العاجل أن يبدوا رأيهم بحريّة، واضعين أمام ضميرهم مستقبل أولادهم دون مبالاة بما يلقون من تهديد ووعيد بدت طلائعهما منذ اليوم في بعض المجالات. والانسياق مع التيار الجارف ما كان يوماً سبيلاً للخلاص . والتزام جانب الإقتناع بالحقيقة هو سبيل الخلاص".[272]

---

[269] -Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique(1736-2006**), Op.cit, p.593.

[270]–علا بطرس، **الاستراتيجيّة السوريّة في لبنان بين الاسد–الاب والاسد–الابن 1970–2009**، المرجع السابق، ص 105.

[271]– نبيل يوسف، "عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول فاتح طريق الاستقلال الثاني"، المرجع السابق.

[272]– "بيان 1 ايلول 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004، www.bkerke.org.lb

ويرى **مجلس المطارنة الموارنة** أنّه "قد أصبح معروفا أن الانتخاب الرئاسي لا تعود كلمة الفصل فيه إلى اللبنانيّين الذين أصبح الكثيرون من بينهم يرون هذا الأمر طبيعّياً وليس فيه ما يثير العجب. وهذا دليل على تضاؤل الشعور بالكرامة وتغييّب للإرادة الوطنيّة."[273]

ورفضاً للقرار رقم 1559 ودعماً لسوريا نظمت الأحزاب والقوى اللبنانيّة المؤيدة لدمشق في اليوم الأخير من تشرين الثاني تظاهرة في قلب بيروت.[274] وغداة التظاهرة الموالية للنظام السوري، حذّر **مجلس المطارنة الموارنة** من الإحتكام إلى الشارع بدلاً من الحوار في القضايا الوطنيّة، وهذا ما جاء في بيان 1 كانون الاول 2004:" وهو أمر ينطوي على مخاطر كثيرة خصوصاً إذا كان أهل الحكم شكّلوا لنفسهم فريقاً. وذكّر البيان بأنه لم يصدف أن يتظاهر من بيده السلطان بل العكس هو الصحيح فيتظاهر الشعب إحتجاجاً على من بيده السلطان. ورأى أن في هذه الظاهرة مدعاة عجب، عندما تتعامل سوريا مع القرار 1559 بواقعية، فلا تظاهر ولا إحتجاج، ونرى ان ذلك إنحصر في لبنان، وقد تعوّد المسؤولون أن يقلّدوا سوريا في ما تتخذه من مواقف إلا هذه المرة".[275]

وفي 14 شباط 2005 اغتيل الرئيس رفيق الحريري فقامت المظاهرات تطالب بإنسحاب القوات السورية وبقيام محكمة دوليّة لكشف ومعاقبة قاتلي الرئيس الشهيد. وحشد حلفاء سورية مظاهرة ضخمة في 8 أذار في لبنان موجهين التحية للمقاومين وللجيش السوري. في المقابل، قام اللبنانيون المناهضون للوجود السوري بمظاهرة مضادة ضخمة في 14 أذار، عرفت هذه الحركة بإنتفاضة الأرز او ثورة الارز[276] . ومن حينها انقسم اللبنانيّون إلى فريقين دُعيا بفريق 8 أذار وفريق 14 أذار.[277]

وإنعقد مجلس المطارنة الموارنة إستثنائياً، وأصدر بياناً عنيفاً ندّد فيه بالجريمة المروّعة التي إستهدفت الرئيس الحريري، إعتبر في بيانه أن إغتيال الرئيس الحريري إنما إستهدف لبنان بأجمعه، ولفت إلى أنَّه جاء بعد الإغتيالات الكثيرة التي أودت بحياة الكثيرين من قادة الرأي في لبنان ومن بينهم رئيسا جمهورية ورئيس

---

[273]– "بيان 4 اب 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004، www.bkerke.org.lb

[274]– المصدر اعلاه.

[275]– "بيان1 كانون الاول 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004، www.bkerke.org.lb

[276]– ومن ابرز الاحزاب التي شاركت في ثورة الارز: تيار المستقبل، التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية، حزب الكتائب اللبنانيّة، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة اليسار الديمقراطي، حزب الوطنيين الاحرار، الكتلة الوطنية اللبنانيّة.

[277]– "تاريخ لبنان"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki

وزراء. وتابع: إن هذا يدّل على خطّة إنتهجها النظام الديكتاتوري الذي تعوّد قطع رؤوس قادة الرأي في كل بلد يستهدفه، وأشار البيان إلى أن هذا النظام إنتهى حيث كان قائماً لكنّه لم ينتهِ في المنطقة، وأعلن أن بقاء الوطن في مأمن من العودة إلى ما كان فيه من إنقسام وإقتتال رهن برفع الوصاية عنه وكلّ تدخّل خارجيّ وبما يظهره اللبنانيون من تعقل وحكمة وبعد نظر.[278]

واعتبر **مجلس المطارنة الموارنة** أنّه على اثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تمكن الشعب اللبناني من تشكيل معارضة وطنيّة تضمّ مختلف الطوائف والمذاهب :" إن الأحداث التي تلاحقت في لبنان، وكان آخرها التظاهرات السلميّة الحضاريّة المتواصلة ليلاً- نهاراً في ساحة الشهداء، والتي أسهمت إسهاما كبيراً في إسقاط الحكومة، تدلّ على يقظة محمودة لدى اللبنانيّين، ولا سيّما الشباب من بينهم، الذين لم يحملوا في هذه التظاهرات غير العلم اللبناني، ولم يفكّروا غير التفكير الوطني، فانصهروا كل الانصهار في بوتقة الوطن على الرغم من تباين الطوائف واختلاف المذاهب، وهذا ما كان مطلوباً. إن الأمل كبير بأن هذه العاطفة الوطنية السليمة التي تجلّت لدى الشباب اللبناني مؤخّرا، والتي حملت أفراده على التخلّي عن شعارات تجمعاتهم الخاصة، للإكتفاء بالعلم اللبناني، ستستمر في جمع الصفوف وتوحيد القلوب لبلورة فكرة وطنيّة يعتنقها اللبنانيون جميعاً، وتبرز للعالم أجمع صورة لبنان الديموقراطي الموحّد بين مسلميه ومسيحييه".[279]

[278]- "بيان 16 شباط 2005" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2005 ، www.bkerke.org.lb

[279]- "بيان 2 آذار 2005" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2005، www.bkerke.org.lb

الفقرة الثانية : ضرورة معالجة الوجود السوري واستعادة السيادة

حدّدت الكنيسة في خطابها اسباب الازمة السياسيّة في الجمهورية الثانية (1990–2005)، مُحملةً سلطة الوصاية السوريّة المسؤوليّة الأولى. واتهمت في الدرجة الثانية السلطة القائمة الموالية لسوريا التي ساعدت سلطة الوصاية السوريّة، الامر الذي أدّى الى تفاقم الازمة السياسيّة في لبنان. وأكدّت الكنيسة أنّ المشكلة السياسيّة القائمة هي أساس كلّ المشاكل والأزمات التي يعاني منها لبنان. ولذلك، يجب قبل كلّ شيء تطبيق اتفاق الطائف.

البند الاول: انعكاسات الوجود السوري على الوضع الداخلي اللبناني

تُحمّل الكنيسة المارونيّة سلطة الوصاية السوريّة المسؤوليّة الاولى في الخلل في الممارسة السياسيّة في الجمهوريّة الثانيّة، فقد أدّى الوجود السوري الى فقدان لبنان لسيادته على ارضه والى وضع سياسي غير سليم في البلد. ولم يعرف لبنان، حتى اثناء الحرب، وضعاً اقتصادّياً مزرياً كالذي شهده خلال فترة الوصاية السوريّة . وقد دلّت إحصاءاتٌ جدّية على أنَّ نصف الشعب اللبنانيّ أصبح يعيش تحت عتبة الفقر، وتفاقمت مشكلة الدين العام، ما أدّى الى البطالة وهجرة الأدمغة. وإذا كان الاقتصاد اللبناني قد تدهور إلى هذا الحدّ، فلأنه محكوم بسياسة أدّت إلى هذا الوضع السيّء، فالوضع الاقتصاديّ مرتبط إلى حدٍّ بعيد بالوضع السياسيّ. كما ساهم الوجود السوري في خلق الانقسامات داخل المجتمع اللبنانيّ، فتزايدت الانقسامات على الصعيد الاجتماعيّ وعلى الصعيد السياسيّ، وايضاً أدّى الوجود السوري الى التضييق على الحريّات العامة ومنها حريّة الاعلام وقمع كل مقاومة او معارضة قام بها الشعب اللبنانيّ، الأمر الذي منع حصول مصالحة وطنيّة بين اللبنانييّن. وأنَّ الكنيسة المارونيّة تدرك أنَّ عدم تطبيق وثيقة الوفاق الوطنيّ أدَّى الى الازمة السياسية في الجمهورية الثانية(1990–2005). فقد تمكّنت سلطة الوصاية السوريّة من تحوير مضمون اتفاق الطائف فضربت العقد الإجتماعيّ في الصميم ما أدّى إلى إفراغ الدولة من قرارها، وإفراغ الحياة السياسيّة من السياسة.

اولاً – الوضع السياسيّ غير السليم "فقدان لبنان لسيادته"

رأت الكنيسة المارونيّة في الوجود السوري تهديداً لسيادة لبنان :" دخلت سوريا لبنان بجيشها منذ سنة 1976. وكان هناك فريق من اللبنانيين عليها، فانقلب معها، والعكس صحيح. وكان اتفاق الطائف الذي نصّ، في ما نصّ عليه، على خروج الجيش السوري من لبنان بعد مضيّ سنتين على توقيعه. وقد انقضت هذه المدة ولم تخرج ."[280]

ويؤكّد **مجلس المطارنة الموارنة** بأنّ الوجود العسكري السوري في لبنان شكّل استهدافاً للسيادة الوطنية:" إنّما هناك أمور أصبحت لا تطاق، وهي التي تقود البلد إلى الضياع، وفي مقدّمها فقدان لبنان سيادته على أرضه، في ظلّ هيمنة تشمل جميع المؤسسات، والإدارات، والدوائر، والمرافق. ولهذا اختلّت الإدارة، وضاعت المسؤوليّة، وارتبك القضاء، وبات الناس يعيشون في جوّ من الخوف، والذلّ ، والنفاق، يعلنون فيه الولاء، ويضمرون البغضاء."[281]

وتابع **مجلس المطارنة الموارنة** في النداء الخامس أسباب فقدان السيادة الوطنيّة " ونقولها ببساطة ، تُعتبر سوريا أنها مسؤولة وحدها عن لبنان منذ دخولها إيّاه منذ سنة 1976، وخاصّة بعد اتفاق الطائف، وكأنه إقليم سوري. (...) فتحوّلت اللبننة الى سورنة صافية لا يداخلها أي رأي لبناني. وسوريا اذا كانت قد ساعدت لبنان في بعض المجالات، فقد أرهقته في مجالات أخرى. فهي تأمر وتنهي فيه، وتعيّن الحكّام، وتنظّم الانتخابات النيابيّة وغير النيابيّة، وتأتي بمن تشاء، وتُبعد من تشاء، وتتدخّل في جميع مرافق لبنان من إدارة، وقضاء، واقتصاد، وخاصة سياسة، عبر ممثّلها فيه ومعاونيه، وتساوم على المصلحة اللبنانيّة في المحافل الدوليّة، وتحمي الفاسدين والمفسدين، ويتقاسم بعض الذين تنتدبهم من مواطنيها، وبعض المواطنين اللبنانيّين النافذين المغانم والمتاجرة بالنفوذ. وهكذا كثرت الرشوات، وانتشرت ثقافة الفساد، فيما الشعب اللبنانيّ، ولاسيّما الشباب من أبنائه، يهاجر بأعداد كبيرة، ويزداد أبناؤه المقيمون فيه فقراً يوماً بعد يوم، وبات لبنان يرزح تحت أثقال ديون باهظة تهدّده بالانهيار. وإذا انهار، فلن تسلم سوريا. وهذا ما لا نريده للبنان، ولا لسوريا. "[282]

---

[280]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركيّ المارونيّ، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 30.

[281]– راجع الملحق رقم 3: " النداء الاول"..،المصدر السابق.

[282]– "النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2005، www.bkerke.org.lb

ويشير **مجلس المطارنة الموارنة** في ندائه الثاني الى مدى انعكاس هذا الوضع سلباً على الدولة :"لا حاجة إلى التدليل على ما آلت إليه أمور الدولة في هذا الجوّ الملبّد بالغيوم الثقيلة. وإن ما شاهدناه بالأمس القريب لأسطع برهان على التردّي الذي وصلت إليه المؤسّسات: مجلس النواب غيّر موقفه بعصا سحرية من النقيض إلى النقيض، في مدى عشرة أيّام. مجلس الوزراء بدا كأنه لا يعرف ما يجري حوله ، وهو المسؤول عن كل أوضاع البلد، بموجب الدستور. الحالة الإقتصادية تنذر بأوخم العواقب. البطالة منتشرة انتشارا مخيفا لم يسبق له مثيل. الأدمغة الشابة تُهاجر، وليس من يدري ما إذا كان سيقيّض لأصحابها أن يعودوا إلى لبنان. هذا والدولة تبدو كأنها مكبّلة. (...) والقرار خارج لبنان، وليس لأصحابه اللبنانيّين (...).
فهل يجوز أن تستمرّ هذه الحال التي بدأت منذ خمس وعشرين سنة ؟ وأصبح لبنان معها يضيّع شيئاً فشيئاً هويته وخصائصه ومؤسساته الدستورية، وحتى كيانه، خاصة بعد أن جنّس من الطارئين عليه أعداداً كبيرة؟ هذا فيما الكثير من اللبنانيين يبذلون أقصى جهدهم للحصول على جنسيّة غريبّة أيّاً تكن، ويذهب سواهم بزوجاتهم إلى الخارج ليضعن مواليدهن حيث يكتسبون جنسيّة يعتقدون أنها تؤمّن لهم مستقبلاً هادئاً. وكل ذلك لفقدانهم ثقتهم بوطنهم."[283]

إنَّ **مجلس المطارنة الموارنة** يرى أنَّ هذا الغموض في العلاقات اللبنانيّة– السوريّة قد أدّى إلى فقدان سلطة القرار من اللبنانيّين: "إنَّ اللبنانيّين في حيرة من أمرهم، لما يلفّ علاقتهم بشقيقتهم من إبهام، فهم لا يعرفون ما إذا كانوا حقا، كما تؤكّد لهم، مستقلّين، يتدبّرون أمورهم دونما تدخّل منها بشؤونهم الداخلية، أم إنهم قد أصبحوا تابعين لها، بعد أن اصبح بلدهم يغيب شيئا فشيئا عن الساحة الدولية، وعاجزاً عن إتخاذ أي قرار، أيّاً يكن، دون العودة إليها. وفي اعتقادنا أنه قد آن الأوان للخروج من هذا الإبهام."[284]

---

[283]– "النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، في 5 ايلول 2001،www.bkerke.org.lb

[284]– المصدر اعلاه.

يلخّص البطريرك مار نصرالله بطرس صفير هذا الامر في رسالة فصح (2002) :"إ نّ ما وصل إليه لبنان ليس فقط هو من فعل اللبنانيّن، بل من فعل الوصاية المستمّرة عليه منذ ما فوق الربع قرن. وهو مشلول الإرادة، منقوص السيادة، معطّل القرار، يؤمر فينفذ، ولا مناقشة، ولا تقليب وجهات نظر، ولا ابداء رأي، حتى لكأنه أصبح غائبًا عن وعي شؤونه وشجونه. ونرى أولياء الشأن الدوليين يطوفون حوله، ويجتازون أجواءه، ليتجاوزوها ويزوروا ما جاوره من بلدان المنطقة كبيرها وصغيرها، وهو محيّد، كأنّه غير موجود، وقد كان محور كلّ تحرّك في المنطقة، وقبلة أنظار العالم". راجع "رسالة فصح 2002" البطريرك مار صرالله بطرس صفير، البطريركية المارونيّة في بكركي، 2002، www.bkerke.org.lb

ثانيا– الانقسامات في المجتمع اللبناني

ترى الكنيسة أنَّ هذه الانقسامات تعمّقت على مستويين، وعلى اساس مبدأ " فرّق تسد".

–المستوى الأوّل في العلاقات بين الطوائف، حيث يرى **مجلس المطارنة الموارنة** أنّ سلطة الوصاية قد عزّزت التباعد بين صفوف الشعب اللبناني، فقد جاء في النداء الثالث(2002): "إن اللبنانيين غارقون في خلافاتهم الصغيرة التي تدلّ على أنهم غافلون عن أمرهم، غير واعين لما يتهدّدهم من مصير قاتم."[285] وتابع النداء الخامس(2005) لمجلس المطارنة " إنّ الانقسامات باعدت بين الصفوف، وهناك من يعمل على إحداثها وتعميقها بالترغيب والترهيب. وكلما تقارب فريق إسلامي من فريق مسيحي، أو تلاقت جماعة مسيحيّة وجماعة اسلاميّة، جاء من يفرّق بينها بالتهديد والوعيد، وقد اصبح ذلك أمراً مشتهراً، ويمكن إيراد الأسماء والوقائع. وهذا ما يحول دون قيام مصالحةٍ شاملةٍ تعيد الناس بعضهم الى بعض، وتضع حدّاً للمظالم التي لحقت ببعض اللبنانيّين وفي مقدّمهم الدكتور سمير جعجع والمنفيون والمعتقلون ."[286]

–المستوى الثاني، على مستوى المسيحيّين، " إنّ كل فئة أو حزب أو جماعة، ولا سيّما من المسيحيّين، انقسمت على ذاتها، فأصبحت اثنتين، والأمثلة كثيرة. ومن بينهم من كانوا إلى هذه الجهة، وأشدَّها تمسّكا بمبادئها، وتشبّثاً بعقائدها، وتصلّبا بمطالبها، فإذا بها تنتقل إلى الجهة المقابلة، وتبدي هنا ما كانت تبديه هناك من تمسّك وتشّبث وتصلّب. وكثيرون هم الذين يتساءلون، لا بل يطرحون علينا السؤال: إلى هذا الحدّ بلغ من بعض المسيحيين الوهنُ والضعفُ لينتقلوا من جهة إلى الجهة المقابلة بمثل هذه السرعة؟(...) وقديماً قيل : "فرّق تسد". ولا يزال هذا المبدأ ساري المفعول. وهو لا يزال يفعل فعله في المسيحيين وغير المسيحيين، وكذلك أسلوب الوعود والوعيد . ولا بدّ من التنبيه إلى أن حالة الانقسام هذه قد تؤدّي إلى المزيد من شرذمة الصفوف والتلهّي بالمشاكل الداخليّة الفئويّة، وتناسي القضايا الوطنيّة المصيريّة."[287]

---

[285]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002، www.bkerke.org.lb

[286]– "النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2004،www.bkerke.org.lb

[287]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

البند الثاني: كيفيّة معالجة الوجود السوري

سنرى كيف أنَّ الكنيسة المارونية قد تمكّنت من تحقيق هدفها وهو استعادة لبنان لسيادته الكاملة عبر خروج الجيش السوري من لبنان، وقد طالبت طوال هذه الفترة بإقامة علاقات أخويّة مع سوريا.

اولاً– في مبررات مطالبة الكنيسة بالخروج السوري الكامل من لبنان

لقد كان النداء الأوّل لمجلس المطارنة بمثابة الاعلان الرسمي للمطالبة بالخروج السوري من لبنان: " أن يعاد انتشار الجيش السوري في لبنان تمهيداً لانسحابه نهائياً عملاً بالقرار 520 ، وباتفاق الطائف."[288]

ويؤكّد **جوزيف تنّوري** :" بما أنّ السلطة اللبنانيّة لم تتمكّن من اخراج الجيش السوري من لبنان، اخذت الكنيسة المارونيّة المبادرة في هذه القضية، مطالبةً بنهاية سلطة الوصاية السورية على لبنان، مدافعةً عن ذلك من خلال فكرتين اساسيتّين".[289]

الفكرة الاولى، أنّ اللبنانييّن باستطاعتهم أن يديروا شؤونهم وحدهم : " خلافاً للاعتقاد المزعوم، باستطاعة لبنان أن يتغلّب على جميع مشاكله، فيما لو تُرك له أمر حلّها. وشعبه مسالم، وهو يرغب في مصالحة وطنية شاملة، على أن ترتفع يد الوصاية عنه، وعلى أن يُسمح له بممارسة نظامه الديمقراطي على وجهه الصحيح، وباختيار ممثليه في المجلس النيابي بحرية تامّة دون مداخلات ووعود ووعيد. وبالتالي باختيار حُكّامه ومحاسبتهم لدى الإقتضاء. وحتى اليوم لم يفكّر أحد بوضع قانون انتخاب عادل وثابت يأتي بالنتيجة المطلوبة(...) وأفضل حلّ لهذه الحالة الشاذّة، تمكين لبنان من القيام بمسؤولياته بذاته، وتدبير شؤون بيته بنفسه، على أن يكون هناك تنسيق بينه وبين سوريا في الأمور المشتركة، وهذه قناعة منا ثابتة، شأن أخوين يسكن كل منهما بيته ويتعاطى أموره الذاتيّة، دون أن يتدخّل أحدهما في أمور الآخر، وفقاً لأصول العلاقات بين الدول."[290]

---

[288]- راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول"..، المصدر السابق.

[289] -Joseph Tannoury, **L'église maronite et la politique (1736-2006)**, Op.cit, 597.

[290]– "النداء الثاني"، المصدر السابق.

وجاء في النداء الأوّل " لقد كان هناك تصريحات تقول أنه إذا انسحب الجيش السوري من لبنان، قامت فتنة فيه، أو أنّ وجوده أصبح جزءاً لا يتجزأ من السلم الأهلي، أو أنه ينسحب، إذا طلبت منه الحكومة اللبنانية الانسحاب. ومعلوم أنها حجج واهية لا تثبت أمام المنطق السليم. لن يكون فتنة في لبنان، إن لم يعمد أحد إلى إضرام نارها، واللبنانيّون ما اقتتلوا يوماً إلا لأنه كان هناك من يبذر بذور الفتنة فيما بينهم."[291]

أمّا الفكرة الثانية، فهي رفض ربط الانسحاب السوري من لبنان بالمشاكل الاقليميّة :"هناك من يقول من اللبنانيّين، لأغراض لا تخفى على أحد، أن الجيش السوري لن يذهب من لبنان ما دام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائماً. ومن يدري متى سينتهي هذا الصراع، وقد مرّ عليه نصف قرن، وليس ما يدلّ على أنه سينتهي في القريب العاجل. (...) وبعد هل من يستطيع اليوم أن يقول ما إذا كان الجيش السوري في لبنان قد أعاد انتشاره ؟ وإلى أيّ مدى؟ وما هو العديد المرابط منه حاليا في لبنان؟ وإلى أيّ زمن؟ وهناك من يطيب له التأكيد أن الحاجة ستبقى ماسّة إليه حتى ولو انتهى هذا الصراع، وذلك خلافاً لما نصّ عليه اتفاق الطائف، وكل المواثيق والأعراف. إنّ هذا القول يقضي نهائياً على استقلال لبنان وسيادته، لأن بقاء الجيش السوري فيه وما يتفرّع عنه من أجهزة تهيمن على الحياة السياسيّة يمنع ممارسة الحياة الديمقراطية فيه، ويقضي بالتالي على الحّريات. ولبنان والحّريات صنوان. ولكن أن يبقى الفاسدون والمفسدون من لبنانيّين وسوريّين، (والكلام ليس لنا)، يستغلّون الوجود العسكري السوري في لبنان لتقاسم المغانم على حساب إفقار الشعب اللبناني، وتقويض نظام لبنان فهذا يؤذي سوريا ولبنان معاً."[292]

ثانياً– مبادىء العلاقات الاخويّة مع سوريا

1 –التكامل ضمن الاستقلال والتكافؤ

إنّ الكنيسة المارونيّة تدعو الى اقامة أحسن العلاقات مع سوريا، وتريد المحافظة على الروابط التاريخيّة والجغرافيّة بين البلدين، فهي ترى أنّ حل الازمة السياسيّة اللبنانيّة هو بخروج الجيش السوري من لبنان وتطبيق اتفاق الطائف وذلك بطريقة سلميّة. هكذا فإن النداء الاول لمجلس المطارنة يطالب بأقامة أحسن

[291]– راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول"...، المصدر السابق.

[292]– "النداء الثاني"...، المصدر السابق.

العلاقات مع سوريا: "وحرصاً منّا على توثيق أحسن علاقات الأخوّة بين لبنان وسوريا، وفي مطلع عهد فيها نريده لها زاهراً (وصول بشار الاسد الى سدة الرئاسة في سوريا)، نرى أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين بحيث يقوى أحدهما بالآخر، فيتكاملان تكاملاً صحيحاً، مفيداً لكليهما (...)، وإبقاءً على ما بينهما من روابط تاريخيّة وجغرافيّة، وبين شعبيهما من وشائج قربى ونسب وصداقة ومصالح مشتركة. وفي اعتقادنا أنّ هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تفكك لبنان وزواله. وهو إذا كان متعافياً كان عوناً لسوريا، وأما إذا ظلّ عليلا كان عالة عليها . ونحن نريد له ما نريده لسوريا من عزة وكرامة وازدهار وسلام."[293]

2 –عدم التعاطي بالشان الداخلي

إنّ مجلس المطارنة الموارنة في ندائه الثالث يعاود التأكيد على اهميّة إقامة علاقات اخويّة بين لبنان وسوريا: "ولنقل بصراحة، إننا اخترنا مقتنعين أن نوثّق أمتن علاقات الأخوّة والمودّة مع الشقيقة سوريا، بالاعتماد على إرادة اللبنانيّين الموحّدة ، وذلك بعيداً عن أي استقواء بقريب أو بعيد. ومعلوم أن المودّة كالدين، لا إكراه فيها، وفي ذلك مصلحة مشتركة. ولكن من حقنا أن نرتّب شؤون بيتنا بنفوسنا. وهذا من شأن الأخوّة الصحيحة(...). ولبنان يغرق يوماً بعد يوم في بحر الديون الباهظة، والقوى الحيّة فيه تهاجر، ربما إلى غير رجعة، والمستقبل لا يبدو مشرقاً. لذلك، طالبنا ونطالب بتصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا بتطبيق اتفاق الطائف والقرارات الدولية. إذا لو حصل ما نرجو ألاّ يحصل، فلن تقع المصيبة على لبنان وحده، بل ستصيب جارته الأعزّ عليه سوريا، وهذا ما نسأل الله أن يجنّبنا إياه لخير البلدين، وأن يجود علينا بغد أفضل."[294]

وقد شدّد النداء الخامس على هذا الامر: "ومعلوم أنّ سوريا عندما أقامت الوحدة مع مصر في عهد الرئيس عبد الناصر، رفضها الشعب السوري لأسباب معروفة، لا تختلف كثيراً عن الأسباب التي عدّدناها. لكننا لا نريد أن نجاهر بالعداء لسوريا، ولا أن ننفي أيّة مسؤوليّة عن اللبنانيّين. بل نريد هنا أن نؤكّد أننا لا نعتقد أن في لبنان من يضمر العداء لسوريا ، وان المصلحة المشتركة تقضي بأن تقوم بين البلدين أصدق علاقات الأخوّة والمودّة. ومن حق الأخ على أخيه أن يحترم خصوصياته، فلا يتدخّل في شؤونه الخاصة، ولا يعتبره

---

[293]– راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول"...، المصدر السابق.

[294]– "النداء الثالث"...، المصدر السابق.

قاصراً، وأنّ له عليه حق الوصاية، بل أن يقوم بين الأخوين تنسيق، وتعاون مخلص على كل الأصعدة. وهذا شعور مشترك بين اللبنانيّين من مسيحيّين ومسلمين ونتمنّى أن يقوم في لبنان حكّام يجاهرون بهذه الحقيقة بوضوح للحكّام في سوريا، لتستقيم العلاقات."[295]

كما واكّد **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** في رسالة فصح (2001) : "إنّا قد أعلنّا غير مرّة أنّ مصلحة لبنان تقضي بأن يكون على أوثق علاقة مع جارته الأقرب إليه، وهي سوريا، على شرط أن يقوم بين الدولتين تنسيق وانسجام والتزام صادق بالمواثيق، ومحبّة خالصة، هي محبّة الشقيق الذي يريد من الخير لشقيقه ما يريده لنفسه. "[296]

البند الثالث: اعادة ترتيب الوضع الداخلي

أولاً– فتح الباب امام المصالحة الوطنيّة

شدّد النداء الاول لمجلس المطارنة الموارنة على اهميّة المصالحة الوطنيّة : " لا نريد أن نعود إلى الحروب التي دارت رحاها على أرض لبنان، وإلى تبيان أسبابها ومسبّباتها، وقد بدأ علماء التاريخ يبحثون عنها ويفنّدونه وينشرون الكتب بشأنها. وعلينا أن نتحلّى بأقلّ قدر من الصراحة والتواضع لنعترف بأننا جميعاً أخطأنا إلى بلدنا عن أنانية، وجهل ، وقصر نظر. ونال كل منّا نصيبه من قهر، وإذلال ، وامتهان، وخسارة، وتدمير. وقد آن الأوان لفحص ضمير جدّي، واتخاذ العبر مما جرى، والسعي إلى حلول تنقذ الوطن من التفكيك الذي يبدو أنه يسرع الخطى إليه. وعلى جميع اللبنانيّين أن يعملوا متضامنين للحيلولة دون وقوع ذلك".[297]

وقد جاءت زيارة البطريرك صفير الى الجبل بعد النداء الاول في شهر آب 2001، لتبرز أهميّة المصالحة بين اللبنانييّن وليختم جرحاً نازفاً منذ عام 1983. فهذه الزيارة وضعت حجر الأساس لمصالحة وطنيّة شاملة

[295]– " النداء الخامس "...، المصدر السابق.

[296]– " رسالة فصح 2001 " للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2001، www.bkerke.org.lb

[297]– راجع الملحق رقم 3: " النداء الاول" ...، المصدر السابق.

بدأت بين المسيحيّين والدروز في تلك المنطقة، لتشمل لاحقا جميع الفئات اللبنانية برعاية الدولة اللبنانية، وقد اعتبر هذا الحدث بمثابة لحظة تاريخيّة للمصالحة مع الدروز، وترافقت هذه الزيارة بإستقبالات شعبية كبيرة في جميع محطاتها.

فإن هذه المنطقة كانت منذ زمن تجسّد التعايش المسيحي–الدرزي، وفي الثمانينات تحولت الى ساحة قتال ومجازر مما أدّى الى تهجير كثيف للمسيحيين من مكان نشأتهم. وعلى الرغم من كل جهود الكنيسة، فقد تمكّن نظام الوصاية كل فترة التسعينات من منع ايجاد حلّ فعّال لمعالجة "مشكلة المهجّرين". وعندما زار البطريرك المنطقة شدّد في كل القرى والمدن على ضرورة التسامح بين المسيحيّين والدروز وعلى ضرورة التصالح والوحدة.[298]

وشدّد **مجلس المطارنة الموارنة** على ضرورة التكاتف بين جميع اللبنانيين لبناء مستقبل مشترك :"إن الجبل، وبخاصة الشوف، امتاز منذ زمن بعيد بما يجمع أبناءه من حبّ للأرض، وإكرام للضيف، وتمسّك بالقيم الانسانية من حرية وسيادة واستقلال واحترام للعادات والتقاليد، وإباء للضيم. وهذه كلها من صميم الحياة اللبنانية التي يجب أن تكون موضوع تقدير وممارسة عمليّة يوميّة. وإذا كان قد برز ما عكّر صفو العيش المشترك في الجبل في بعض فترات التاريخ القديم والحديث، فيجب التعالي عليه ونبذه نهائيا والتكاتف لبناء مستقبل مشترك واعد. فالخوف والتخويف لا يبنيان مجتمعاً، والعنف والبغضاء يهدمانه ويستأصلان أسسه."[299]

وإنَّ **المطارنة الموارنة** طالبوا في بيـــان سنودس حزيران 2001 : " السعي الى مصالحة وطنية شاملة، تكون المدخل الى عودة لبنان الى وضعه الطبيعي واقتصاده المزدهر، واستعادة امنه وسيادته واستقلاله وقراره الحر ومكانته بين الدول، واستكمال عودة المهجّرين الى مناطقهم وقراهم، وتمكين من أرغم من ابنائه على الهجرة والتشرد خارج وطنه من العودة إليه والعيش فيه بأمان وحريّة، والاسهام في إعادة إعماره والمشاركة في الحياة الوطنية بكل أبعاده" .[300]

---

[298]– *جريدة النهار*، في 6،7 و 8 آب 2001.

[299]– "بيان الاربعاء 8 آب 2001" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركية المارونيّة في بكركي، 2001، www.bkerke.org.lb

[300]– "بيـــان سنودس 2001 " ، البطريركية المارونيّة في بكركي، حزيران 2001، www.bkerke.org.lb

وفي هذا الصدد، فإنّ الكنيسة المارونيّة كانت قد اعترفت، على لسان **غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير**، بأنّ بعضًا من أبنائها، خلال الحرب اللبنانيّة الأخيرة، قد أساؤوا إلى إخوة لهم مسلمين تحت وطأة الخوف، أو الحقد، أو التعرض لإساءات مماثلة من الشريك المسلم. فقد قال غبطته عام 1992: "وإذا كانت قد مرّت على كنائسنا فترات مرّت على وطننا بكامله، حصلت فيها أزمات وصدامات ولم نحسن نحن وأبناؤنا فيها تأدية شهادة المحبّة على أبهى وجه، واشتدّ الضيق فيها على جميع الناس فأخرجهم عن الطريق التي رسمتها لهم تعاليمهم الدينيّة، وإذا كان قد وقع في لبنان اقتتال بين الأخوة في هذا الجانب أو ذاك، فيجب أن يكون ذلك مدعاة إلى العودة إلى الله وإلى الذات وإلى القريب بتوبة صادقة وكفّارة ناجحة لتصحيح المسيرة وتقويم الإعوجاج". وتابع غبطته يناشد الجميع، مسيحيّين ومسلمين، "العمل على تصفية النيّات، وغسل القلوب، وإجراء مصالحة شاملة، وعقد الخناصر على إعادة البناء بشرًا وحجرًا"[301].

لقد نجح النداء الاول لبكركي في كسر الصمت حول الوجود السوري في لبنان: " ماذا كان بعد النداء الأول؟ (...)علت بعض ألاصوات في المجلس النيابي ووسائل الإعلام تطالب بتصحيح العلاقة السورية اللبنانية وإعادة إنتشار الجيش السوري . وكان تجمّع مسيحي وطني تمثّل شيئا فشيئا في لقاء قرنة شهوان، وكان المنبر الديمقراطي. وكان أن انحلّت عقدة الألسنة، فأصبح الناس يعربون عن اقتناعاتهم، ولو بحذر. ولقي النداء التأييد الذي أعرب عنه الشعب لدى عودة صاحب الغبطة والنيافة من الولايات المتحدة وكندا، ولدى قيامه بزيارته الرعائية إلى الدامور، فالشوف، فجزين. وهي زيارة، وضعت حجر الأساس لمصالحة وطنية شاملة بدأت بين المسيحيّين والدروز في تلك المنطقة، لتشمل لاحقا جميع الفئات اللبنانية برعاية الدولة اللبنانية".[302]

---

[301] المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هوية الكنيسة المارونيّة ودعوتها ورسالتها، النص الثالث: **حضور الكنيسة المارونيّة في النطاق البطريركي**، الفقرة 12.

وفي السياق نفسه، طالب **لقاء قرنة شهوان** بضرورة توسيع مصالحة الجبل لتشمل جميع اللبنانيين : " اطلاق المصالحة الوطنيّة في الجبل من خلال زيارة غبطة البطريرك الماروني في الثالث من أب 2001 والعمل على استكمال ملف عودة المهجّرين وتوسيع نطاق هذه المصالحة لتشمل كل اللبنانيّين".

كما جاء في النداء الثالث **لمجلس المطارنة الموارنة** إنّ المصالحة الوطنيّة يجب ان تشمل كل مكونات المجتمع اللبناني "ولا يسعنا إلا أن نثني على كل مبادرة توفيقيّة من شأنها أن تؤول إلى مصالحة وطنيّة شاملة، تبقى شرطاً أساسياً من شروط النهوض بالوطن إلى ما يريده له كل أبنائه من ازدهار، وما يتوق إليه من استقلال وكرامة." راجع بيان في الذكرى الاولى لقيام "لقاء قرنة شهوان"، بكركي، 30 نيسان 2002. و"النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركية المارونية في بكركي، في 4 ايلول 2002، www.bkerke.org.lb

[302]– راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

ثانياً– دعوة الى الصمود والمواجهة

ولكن لم تمضِ 40 ساعة على مصالحة الجبل حتى " عقبتها فوراً، ويا للأسف الشديد، اتهامات، فاعتقالات، فمحاكمات."[303] ويتساءل الاساقفة " الا يوجد وسائل اخرى غير القمع للاقناع . إن الإعتقالات الكثيفة التي استهدفت هذه المرّة ليس فقط شباب القوات اللبنانية والتيار العوني، بل بعض قادتهم لإطلاقهم هتافات ورفعهم رايات في أثناء الزيارة الرعائية التي قام بها صاحب الغبطة، لا ترضي الأجهزة الأمنيّة المختصّة، قد ألقت بظلّها الكئيب على ما بعد هذه الزيارة، وأدخلت عليها ما يفسد ما تركته في النفوس من أثر طيّب. وإن الآباء يتساءلون، بعد استنكارهم ما جرى، ترى هل بالقمع تستطيع هذه الأجهزة تغيّير قناعات هؤلاء الشباب. وقد جرّبت ذلك غير مرة، ولا تزال المواقف هي هي. أفما آن الأوان لاعتماد أسلوب آخر غير القمع للإقناع؟ وبعد أين حرية الرأي ما دام لا إخلال بالأمن!"[304]

وبعد أن كان هناك امل من خروج الجيش السوري ، خاب امل اللبنانيين بعد فترة من حصول اي تغييّر فقد جاء في النداء الثاني "قيل إن اعادة انتشار الجيش السوري كان قد بدأ، لكنه توقّف لكيلا يقال إنه يتمّ تحت الضغط. وقيل أيضا، جوابا على النداء، إن وجود الجيش السوري في لبنان ضروري وشرعي مؤقّت. وكانت مبادرة دولة الرئيس برّي التي ما إن ظهرت إلى العلن، حتى خنقت في المهد. وكانت زيارتا معالي الاستاذ فؤاد بطرس إلى دمشق، على أمل أن يكون هناك حوار يؤّدي إلى تصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا، وما طال الأمر حتى قيل إن على الدولة اللبنانية ان تتولّى هذا الأمر، لأن مثل هذا الحوار لا يصحّ إلاّ إذا جرى بين دولتين."[305]

أمام هذا الواقع الأليم، يلاحظ **مجلس المطارنة الموارنة** في ندائه الثالث "أننا نسمع الكثيرين يقولون: ما الفائدة من الصراخ ؟ نحن في وضع أرادته لنا الإرادة الدولية والإقليمية المفروضة علينا. ولا حيلة لنا غير التسليم بما كُتب لنا." ولكن يطالب **مجلس المطارنة** اللبنانيين الى عدم الاستسلام لليأس "نحن نقول: هذا قول فيه الكثير من التخاذل، والجبن، والاستقالة من المسؤولية. والله خلقنا ذوي بصيرة نيّرة، وإرادة مصمّمة،

---

[303]–"النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة،المصدر السابق.

[304]– "بيان الاربعاء 8 اب 2001" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2001، www.bkerke.org.lb

[305]–"النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

ونطق سليم. وهناك مواثيق واتفاقات وقرارات دولية نطالب بتنفيذها. ونؤمن بالأخوّة الصادقة، والتعاون الحرّ، والمساواة، والمعاملة بالمثل."[306]

ويؤكّد **مجلس المطارنة** في النداء الرابع أنّه بالرغم من كل الصعوبات يجب على اللبنانيّين التفاؤل، فإن في تضامنهم وتعاونهم يمكّنهم تحسين وضع البلد :" على الرغم من كل ما قدّمنا، اذا ألقينا نظرة على ما حولنا، نرى أن وضع وطننا لبنان، لا يزال مبعث أمل لنا ولسوانا. فهو بالنسبة إلى محيطه لا يزال ينعم نسبيا بالأمن والسلام. ومجمل اللبنانيّين اذا تُركوا على سجيّتهم ولم يفرّق بينهم مفرّق، يريدون أن يعيشوا معا كما عاش آباؤهم وأجدادهم في جوّ من التعاون والمحبة والكرامة. إنّا ندرك أنّ هناك عقبات كثيرة يجب تذليلها ليصبح المبتغى ميسوراً، ولكن النيّة الصادقة، والهمّة العالية، والصراحة التامة مع الذات والغير، تفسح في المجال لتذليل كل صعب، وتقويم كل اعوجاج، وتحقيق كل الاماني."[307]

وناشد النداء الخامس اللبنانيّين ان يتفاءلوا بوطنهم ومستقبلهم :" وألاّ يستسلموا لليأس، على الرغم من كل الصعوبات التي تعترض سبيلهم، وتنغّص عليهم حياتهم اليوميّة، وتحملهم على الكفر بوطنهم وأسباب الرجاء لا تزال كبيرة، على الرغم من كل المظاهر المربكة، والأعمال السلطويّة المنفّرة، والممارسات الظالمة. وذكّر النداء أنَّ خلاص الموارنة يكون في الايمان بالله وبعدالة قضيتنا وتاريخنا :"ينبوع رجائنا انما هو ايماننا بالله اولاً، وبعدالة قضيتنا ثانياً، ووعي شعبنا وأمثولات تاريخنا ثالثاً ، وبمثل من سبقنا على هذه الأرض من آباء وأجداد رابعاً، وقد ارتضوا شظف العيش والفقر، ليعيشوا أحراراً، يأبون الضيم، ويضنّون بالكرامة."[308]

وتابع **مجلس المطارنة** في النداء الخامس " إنَّ الانسياق مع التيار الجارف ما كان يوما سبيلاً للخلاص. والتزام جانب الإقتناع بالحقيقة هو سبيل الخلاص. رحم الله من قال:"الكثرة دون الحق قلّة ، والقلّة مع الحق كثرة".[309]

[306]–"النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

[307]–"النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 3 ايلول2003، www.bkerke.org.lb

[308]–"النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، الاربعاء 1 ايلول 2004، www.bkerke.org.lb

[309]–المصدر اعلاه.

الفقرة الثالثة: السلطة الحاكمة ومسؤولية الازمة

حمّلت الكنيسة المارونيّة في الدرجة الثانية السلطة اللبنانيّة الموالية لسوريا المسؤولية عن تعزيز الازمة السياسيّة في فترة 1990–2005. فقد عمدت السلطة القائمة، بسبب ضعف ولائها للوطن وارتباطها بالنظام السوري، الى قمع الحريات والتضييّق على المعارضة، ووضع قانون انتخابي لا يراعي فيه التمثيل الصحيح وتسيّس القضاء، ونشر الفساد في كل قطاعات الدولة ما أدّى الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتراكم الدين وهدر المال العام، والى تفاقم مشكلة البطالة والهجرة وتزايد الفقر، وايضاً هذه السياسة ساهمت بفقدان التوازن في السلطة . وترى الكنيسة أنّ ذلك عائدٌ اساساً الى ضعف الولاء للوطن عند المسؤولين، والذي يوضحه **مجلس المطارنة** بقوله:" لكن هناك أمراً راهناً، وهو أن الولاء للوطن ضعيف، والمصلحة الخاصة تتقدّم على الخير العام. ومتى بلغ الضغط عليهم مبلغاً أصبحت معه حياتُهم، وقوتُهم اليومي، وقوتُ عيالهم في خطر، فيضطرون إلى التخلّي عن مبادئهم. ومتى أمّلوهم بالوظائف، وأغروهم بالفوائد المعنويّة والماديّة، فلا بدّ للضعفاء من أن يضعفوا أمام الإغراءات. فكيف إذا داولوا لهم بين اللين والشدّة، وقالوا لهم الوعود، ولاحقوهم بالوعيد؟."[310]

البند الاول : الخلل في السلطة الحاكمة

اولاً– لا شرعيّة السلطة الحاكمة

تنطلق الكنيسة في نظرتها الى عدم شرعيّة السلطة الحاكمة، من الدستور الذي ينصّ في مقدمته على "أنّ الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة "، ويرى النداء الخامس في الممارسة مخالفة كاملة لهذا المبدأ، كون الشعب ليس مصدر السلطة " فالشعب لا يقوى على المجيىء بمن يريده لتمثيله في المجلس النيابي، ولا يستطيع محاسبته او مساءلته اذا اساء الامانة"[311]. ويعتبر **مجلس المطارنة الموارنة** " ان ما اوصلنا الى هذه الحالة المزريّة افساد النظام الديمقراطي الذي يتميّز به بلدنا."[312]

---

[310]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002، www.bkerke.org.lb

[311]– "النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2004، www.bkerke.org.lb

[312]– المصدر اعلاه.

يرى **مجلس المطارنة الموارنة** أنّ سبب هذه الانحرافات يعود الى ارتباط السلطة الحاكمة بالنظام السوري. فقد جاء في النداء الثاني: "ومن النواب من يتجاهلون الشعب والشعب يتجاهلهم ، وهم يدينون بالولاء لمن أقعدهم في مقاعدهم. وبعض الوزراء مفروضون على رئيسهم، المجبر على التعاون معهم، على كره منه. والقرار خارج لبنان، وليس لأصحابه اللبنانيّين. والمقرّرون يؤّيدون من يشاؤون من أهل الحكم، فينصرون هذا على ذاك، ولا حرج. وبدلاً من جمع الصفوف، يمعنون في تقسيمها."[313]

وشدّد النداء الثالث على تعذر محاسبة النواب والوزراء بسبب ارتباط ولاءهم بالسلطة السورية التي جاءت بهم الى الحكم: " تقوم الديمقراطية على المحاسبة، ولكن منْ يحاسب منْ في لبنان؟ فالشعب يتعذّر عليه محاسبة النواب، لأنهم ليسوا مدينين له، في معظمهم، بما يحتلونه من مقاعد نيابية، وما دام أحد المرشّحين يقول للناخبين: سواء انتخبتموني أم لم تنتخبوني، فأنا سأكون نائباً عنكم. وكل الناس يعرفون كيف يصبح بعض النواب نواباً في لبنان. ولكل شيء ثمن يُدفع للنافذين المعروفين. ومن باستطاعته أن يحاسب الوزراء، ولو تعمّدوا الخروج على القانون، ما داموا مديونين بحقيبتهم الوزارية، لا لشعبيتهم الكاسحة، باستثناء أقليّة من بينهم، بل لمن عيّنهم في مقاعدهم الوزارية؟ ومن باستطاعته أن يحاسب الموظّفين ما داموا ينعمون بالحصانة التي لا تأتيهم من المؤسسة، بل ممّن يبسط عليهم ظلَ حمايته من المقتدرين. فهل من عجب إذا ما اختلّت الحياة السياسيّة وتعطّلت المؤسسات، وضاعت المسؤوليات؟".[314]

ثانياً– فقدان التوازن في السلطة

اكّد النداء الرابع **لمجلس المطارنة الموارنة** أنّ "شعور بعض المواطنين(المسيحيين) بأنه غير مرغوب فيهم في وطنهم، فيقصون عن الوظائف العامة"[315]. ويوضح **البطريرك صفير** هذا الموضوع : " وإذا كنّا نجاهر بما نجاهر به فليس تجاهلاً لما تقوم به الدولة في بعض القطاعات، بل لنحمل المسؤولين على تدارك الأمور وازالة الخلل. والمسيحيّون لا يطالبون بامتيازات ولا يريدون الهيمنة على أحد، بل يريدون أن يشعروا بأنّ لهم ما لسواهم في هذا الوطن وعليهم ما عليه". ثم يدعو الى أهميّة احترام التوازن بين ابناء الوطن وطوائفه

---

[313]– "النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 5 ايلول 2001، www.bkerke.org.lb

[314]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002، www.bkerke.org.lb

[315]– "النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

فيقول: "ضرورة احترام الدستور والقوانين وألاعراف، فأنّ كلّ تجاوز للدستور يتسبّب بخلل كبير، وكلّ امتهان للقوانين يوقع في إرباك، وكلَّ خروج على الأعراف يجرّ الوبال، ويخرق التوازن القائم بين أبناء الوطن وطوائفه. ويجب أن تكون التجارب المتكرّرة، المتقاربة، قد علّمتنا جميعًا أن سياسة الأحلاف تؤذينا أكثر ممّا تنفعنا، خاصّة إذا تفرّدت بها طائفة دون الدولة. وأننا نريد أن نصادق جميع الناس بقدر ما يريدون مصادقتنا. وهكذا يستمرّ لبنان وطن المعرفة، والديمقراطيّة والحريّة، والسلام".[316]

ويعتبر **مجلس المطارنة الموارنة:** "أنّ الخلل القائم على صعيد تجاذب الصلاحيات بين أهل الحكم يدلّ على أنهم لم يستوعبوا بعد المتغيرات التي أتى بها الوفاق الوطني، الذي جعل السلطة الإجرائية لا في يد الشخص بل في يد المؤسسة التي اتخذ أعضاؤها القرار بالتصويت. وهذا ما أحدث ما شهدناه من تدابير على صعيد الوزارة والسفارة والدرك وتناولت موارنة أكفّاء ذهبوا ضحية خلل يجب تداركه لئلا يتسبّب بضحايا جديدة".[317]

اما **البطريرك صفير** فيشرح ظواهر هذا الخلل : "أمّا في لبنان فإن فقدان التوازن في توزيع الأدوار بعد الوفاق والتسويّة الذي وضع حدًا نهائيًا للحروب التي توالت على أرض لبنان طوال سبع عشرة سنة. فإنّ الدولة لم تعامل جميع الناس على قدم المساواة. ولم تُشعر المسيحييّن بأنّها تحتضنهم بالرعاية كسواهم من المواطنين، سواء أكان في إعادة المهجّرين من بينهم بالسرعة والضمانات المطلوبة أم في نزع السلاح من أيدي الجميع، وهي تتعقبهم دون سواهم، أم في إسناد الوظائف بطريقة عادلة، أم في إبعاد زعمائهم ورؤساء أحزابهم أو إجبارهم على وضع اضطرهم إلى الابتعاد، أم في تمكينهم من اختيار ممثليهم الذين اختارهم لهم سواهم وفقًا لقانون الانتخاب المعروف، أم في المشاركة في اتخاذ القرار لا في تنفيذه فقط، أم في الحيلولة دون تأمين الأقلية المعطلة في كل مؤسّسة رسمية وفقًا للنظام الديمقراطيّ إفساحًا في المجال لنقض القرارات التي تعود عليهم بالضرر، أم في حماية أرزاقهم التي تتعرّض في بعض الأماكن لتعديات تذهب إلى حدّ إقامة الأبنيّة عليها واستثمارها دون استئذانهم، أم في انتهاك حرمة المنازل ومداهمتها دونما تقيّد بالقوانين الدستوريّة التي تمنع الدخول إليها إلاّ في الأحوال والطرق المبينة في القانون، أم في التشدّد معهم في تأدية حقوق الدولة والتراخي مع سواهم، إلى ما سوى ذلك من أسباب شكوى."[318]

---

[316]– "رسالة فصح 1994" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركية المارونيّة في بكركي، 1994، www.bkerke.org.lb

[317]– "بيان الاربعاء 1 ايلول 1993" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1993، www.bkerke.org.lb

[318] -"رسالة فصح 1994" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، المصدر السابق.

البند الثاني: الانعكاسات السياسيّة العملانيّة لهذا الواقع

اولاً- خنق الحريات العامة

وشدّد **البطريرك مار نصرالله بطرس صفير** على ان ميزة لبنان هي بالمحافظة على الحريّة فلا يجوز خنق الحريات العامة : " ان انتهاك حقوق الإنسان الذي يتعرّض له من توقفهم الأجهزة الأمنية، وخنق الحريّة الإعلاميّة ولا حاجة إلى القول أنّ الحريّة في لبنان هي ثروته. وأنّ جميع هذه الشكاوى تعتبر خرقًا لقاعدة الوفاق الوطنيّ. وقد جاء في وثيقة هذا الوفاق أنّ: «لا شرعيّة لأيّة سلطة تناقض العيش المشترك"."[319]

وتابع **البطريرك** " إذا كانت هموم الأمن هي التي تطغى على أي هم آخر، وتقضي على المسؤولين عنه بحظر التجمعات، ولو مشروعة، فكيف باستطاعة العاملين في الحقل الإجتماعيّ أن يعملوا بنشاط متجدّد وحريّة تامّة، وهم مراقبون عن كثب، ومتهمون بالانحراف السياسيّ، وإثارة الشغب؟ ولم ينسَ المواطنون ما حدث في السابع من آب من السنة الماضية من توقيفات واتهامات بمؤامرة على الدولة لا وجود لها."[320]

وقد جاء في النداء الأوَل **لمجلس المطارنة الموارنة** "ان من تجرّأ على الجهر بدخائله كانت عيون الاستخبارات له بالمرصاد، وكثيرون هم اللبنانيون القابعون منذ سنوات طويلة في السجون الاسرائيلية والسورية، وقد أُعطوا أرقاماً بدلاً من أسمائهم، وإذا ذهب أحد للسؤال عنهم كان الجواب : إن صاحب هذا الاسم غير موجود." [321]

وقد أورد النداء الخامس بعضاً من هذه الخروقات : "لذلك يشعر فريق من اللبنانيِّين، بعد مضيّ ست عشرة سنة على اتفاق الطائف، انهم مهمّشون، وغير مرغوب فيهم في بلدهم. وكلّما رفعوا الصوت بالمطالبة بما هو حق لهم من حرية، واستقلال، وسيادة، اتهموا بالتمرّد، والعصيان، والثورة، وقوبلوا بالقمع، والملاحقة القانونيّة، والتوقيف، والسجن. والذين دخلوه أخبروا عمّا وجدوا فيه من أنواع التعذيب والإذلال، وهي أساليب تخالف ما

---

[319]- "رسالة فصح 1994 " البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، المصدر السابق.

[320]- الرسالة السابعة عشرة "في المصالحة مع الله والناس والدولة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير ، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2002، www.bkerke.org.lb

[321]- راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول"... ، المصدر السابق.

نصّت عليه القوانين، وشرعة حقوق الانسان. وهذا نظام لا يتآلف والنظام الديمقراطي الذي يترك فسحة كبيرة من الحرية للمواطنين، ويلزمهم تحت طائلة العقاب بالتقيّد بالقوانين المرعية."[322]

ثانياً– تسيّس القضاء

إنَّ الاساقفة الموارنة يرون ان القضاء المُسيس قد أدّى الى تعزّيز الازمة السياسية في الجمهورية الثانية "إنه لمؤسف حقا أن يفقد القضاء ثقة المواطنين به. قيل إن أحدهم سأل تشرشل، إبّان الحرب العالمية الثانية، عن وضع الأمبراطورية البريطانية، فأجاب: "ما دام القضاء عندنا بخير، فنحن بخير". ليتنا نستطيع أن نقول هذا القول في لبنان. وقد أصبح القضاء عندنا مسيّساً وانتقائياً. وهذه فكرة أصبحت راسخة في أذهان معظم الناس. فكم من حقٍ انقلب باطلاً، ومن باطلٍ انقلب حقاً. وكم من شباب لوحقوا وحوكموا لقولٍ قالوه، وموقفٍ سياسي اتخذوه، ومظاهرةٍ بريئة قاموا بها؟ ويؤسفنا أن نقول أنّ العدالة غالباً ما أصبحت مسخّرة لتحقيق

[322]– " النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، في 1 ايلول 2005،www.bkerke.org.lb

وقد توقف **مجلس المطارنة الموارنة** بشكل خاص على موضوع قمع الحريات: "إن الإعتقالات الكثيفة التي استهدفت هذه المرّة ليس فقط شباب القوات اللبنانية والتيار العوني، بل بعض قادتهم لإطلاقهم هتافات ورفعهم رايات في أثناء الزيارة الرعائية التي قام بها صاحب الغبطة، لا ترضي الأجهزة الأمنية المختصة، قد ألقت بظلّها الكئيب على ما بعد هذه الزيارة، وأدخلت عليها ما يفسد ما تركته في النفوس من أثر طيّب. وإن الآباء يتساءلون، بعد استنكارهم ما جرى، ترى هل بالقمع تستطيع هذه الأجهزة تغيير قناعات هؤلاء الشباب. وقد جرّبت ذلك غير مرة، ولا تزال المواقف هي هي. أفما آن الأوان لاعتماد أسلوب آخر غير القمع للإقناع؟ وبعد أين حرية الرأي ما دام لا إخلال بالأمن!"

وفي السياق عينه، أكّد **لقاء قرنة شهوان** أنّه منذ قيامه يتعرض لحملة مركّزة من السلطة واجهزتها تهدف الى ترهيبه وتفتيته: " وقد بلغت هذه الحملة ذروتها في 7 آب الماضي عندما قامت هذه الاجهزة بمداهمات واعتقالات شملت المئات من المعارضين، ولا سيما عضو اللقاء، الدكتور توفيق هندي. وقد تصدى اللقاء لهذه الحملة و ساهم مع القوى الملتزمة الدفاع عن الحريات والديموقراطية في تنظيم اعتصام في نقابة المحامين في 9 آب وعقد مؤتمر واسع في فندق الكارلتون في 16 أب. كما قدم نواب اللقاء استجواباً للحكومة حول تحديد مسؤولية استباحة الحريات العامة وانتهاك حقوق الانسان والتسبب في إيذاء المواطنين من قبل الاجهزة الامنية. واضاف اللقاء استمرت تجاوزات الاجهزة الامنيّة بعد شهر آب وطاولت في شكل خاص الطلاب الجامعيين، الامر الذي دفع نواب اللقاء ونواباً آخرين الى تشكيل الهيئة النيابيّة للدفاع عن حقوق الطلاب. ورغم ذلك، استمرت التجاوزات."

وفي سياق خنق الحريات العامة، فقد تمّ اغلاق محطة "إم تي في" في الرابع من سبتمبر 2002، هذه المحطة ذات التوجه المعارض للنفوذ السياسي السوري في لبنان والمعبّرة عن مواقف المعارضة المسيحية. وكانت قوات الأمن اللبنانية اقتحمت المحطة التلفزيونية وأغلقتها بعد الحكم عليها بانتهاك قوانين البث في تغطيتها للانتخابات البرلمانية التي اعتبرت بمثابة استفتاء على الوجود السوري في لبنان وفاز فيها غابرييل المر مالك قناة "إم تي في" الذي تغلب على مرشح موالٍ لسوريا. وقد أثار إغلاق المحطة غضباً في صفوف المسيحيين المعارضين.

راجع "بيان الأربعاء 8 آب 2001" مجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2001،www.bkerke.org.lb . وايضاً بيان في الذكرى الاولى لقيام "لقاء قرنة شهوان"، بكركي، في 30 نيسان 2002،www.bkerke.org.lb . و"محكمة لبنانيّة ترفض الاستئناف وتؤيد إغلاق محطة ال MTV"، المصدر: رويترز، في 2002/10/23، نقلاً عن الجزيرة.نت، www.aljazeera.net

أغراض النافذين السياسيّة. هذا ما يؤكّده على الأقل معظم الناس، وعدد غيرُ يسير من المحامين .أما المجرمون الكبار فلا يزالون مجهولين."[323]

ويعدّد النداء الخامس بعض هذه الممارسات: "القضاء المُسَيَّس يرهق المواطنين ويمتهنهم ويضيّع عليهم حقوقهم ويفسد النظام الديمقراطي، ويحول دون مجيء المغتربين وغير المغتربين للتوظيف في لبنان ، وخلق فرص عمل، وهذا أمر أصبح معروفاً، ويكفي أن يتوسّط، ولو هاتفياً، من له الكلمة العليا في الشأن اللبناني، وهو ليس بلبناني، ليأمر بإعتقال هذا والافراج عن ذاك، وبتكوين ملفّ لهذا والامتناع عن اعتقال ذاك، ولو ارتكب أشنع الجرائم. وقد أصبحت تهمة الاتصال بإسرائيل أهون التهم وأقربها منالاً، وبات القضاء موضع استخفاف لدى بعض كبار المسؤولين الذين يتجاهلونه، حتى ولو طُلب منهم المثول أمامه لأداء شهادة."[324]

ثالثاً– الطعن في الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة

تلعب القوانين الانتخابية دوراً بارزاً في حثّ المواطنين على المشاركة، أو امتناعهم عنها، فتعكس التشريعات سياسة الحكومة. وإنّ صدور قانون انتخابي عادل مثلاً يُرضي كل الفئات الاجتماعية والاتجاهات السياسية، يدفع المواطنين الى المشاركة، كما أنّ ثبات قانون الانتخاب هو مؤشر لاستقرار الحياة السياسية.

ويرتبط قانون الانتخاب ايضاً بالتمثيل من خلال تحديد صفات الناخب، وشروط ترشيحه، ومدة ولاية المجلس، وعدد المقاعد لكل حزب او منطقة او فئة، وكيفية احتساب الفوز (بالاكثريّة أم بالنسبيّة).[325]
فللقانون الانتخابي تأثير على الحياة السياسيّة والحزبيّة وعلى تشكيل الحكومات ومستوى ممارسة الديمقراطية.[326] وبإمكانه تجاهل الديمقراطية أو الحدّ من قدراتها التمثيلية (كبحث مجموعة للسيطرة على

---

[323]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة،البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002،www.bkerke.org.lb

[324]– "النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2004،www.bkerke.org.lb

وجاء في رسالة صوم 2002 " والسلطة القضائيّة، أوقفت هذا، واحتجزت ذاك، قيد التحقيق، ويمضي الشهر والأشهر، والموقوف موقوف، ولا تحقيق، ولا محاكمة، ولا حكم، ولا إفراج عن المحتجزين، دون إظهار أيّ احترام لحقوق الإنسان." راجع الرسالة السابعة عشرة "في المصالحة مع الله والناس والدولة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، صوم 2002،www.bkerke.org.lb

[325]– الباشا منى، **دور الاهل في تحديد التفضيل الحزبي لدى الاولاد في لبنان بين 14 و16 سنة (دراسة ميدانية)** ،اطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية الفرع الثاني، بيروت، 2005، ص 110–111.

[326]–عازار سوزان وكمال فغالي، **صوت واحد بتفاسير كثيرة خصائص الصيغ الانتخابية ومفارقاتها**، الطبعة الاولى، مختارات، الزلقا–لبنان، 2005، ص11.

مجموعة اخرى بالوسائل الديمقراطية)، فيأتي القانون مفصّلاً على قياس مصالح سياسيّة معيّنة. إنّ تطبيق عدالة التمثيل هو ايضاً ضمانة لاستقرار النظام واستمراريته، وتعكس طريقة احتساب الفائزين صحة التمثيل. فإنّ الفوز بالاكثرية في مجتمع ما من جهة اخرى، قد يؤدّي الى أزمة سياسية او قد يولّد صراعات، بينما اعتماد النسبيّة في المجتمعات التي تتواجد فيها عدة تيارات سياسية او عدة إتنيات او عدة طوائف مثال لبنان يضمن الهدوء ويمنح المواطنين الشعور بالرضى.[327]

وبما أنّ النظام اللبناني تمثيلي فلا يمكن لكل افراد الشعب ان يشاركوا مباشرة في عملية الحكم، بل انهم يساهمون في هذه العملية عن طريق ممثلين لهم يعملون بإسمهم، وهنا تكمن أهميّة انتخاب النواب اذ انه خارج هذه الانتخابات لا يتاح للمواطن ان يشارك في اتخاذ اي قرار سياسي اذ لا يوجد مكان للاستفتاء في الدستور، وقد حصر الدستور اللبناني الانتخابات العامة التي تجري على الصعيد الشعبي الوطني بإنتخاب اعضاء البرلمان فقط من دون اعضاء السلطة الاجرائية او القضائية كما يحصل في بعض البلدان الاخرى. هذا طبعاً بقطع النظر عن الانتخابات المحليّة المتعلقة بالبلديات والمخاتير. ولم يفصّل الدستور عمليّة الانتخابات تاركاً ذلك للقانون.

وعليه، فإن مدة ولاية المجلس وشروط الترشيح والانتخاب وتوزيعهم بالتحديد على الطوائف في كل دائرة وتقسيم الدوائر يعود الى القانون.[328]

وإنّ ذروة الموقف النقدي للكنيسة المارونية من قوانين الانتخابات المعمول بها منذ عام 1992 ورد في النداء الاول لمجلس المطارنة الموارنة حيث اعلنت الكنيسة عن رأيها بكل جرأة منتقدة القانون الانتخابي لعام 2000، الذي وُضِع في ظل الوجود السوري في لبنان فأتى بنتائج سلبيّة على المسيحيّين، فأبرز ما جاء في هذا البيان التالي: " نبدأ بالحديث عن حقيقة الانتخابات النيابية الأخيرة التي كان المسؤولون عن وضع قانونها أوّل من اعترف بفساد هذا القانون. وقد أوجد دوائر انتخابية كبرى فيها أكثرية من فئة معيّنة، وأقلّية من فئة أخرى، فأغرقت أصواتُ تلك أصواتَ هذه في أكثر الدوائر، ففاز نواب لا يمثّلون من كان يُفترض أن يمثّلوهم من المواطنين، ونجح بعضهم في الدوائر الكبرى بما فوق المائتي ألف صوت، ونجح الآخرون في الدوائر الصغرى بعشرين ألف صوت، حتى لكأن هناك نواباً أكثر قيمة، وأعلى قدراً من سواهم، إذا أُخذ

---

[327]– الباشا منى، **دور الاهل في تحديد التفضيل الحزبي لدى الاولاد في لبنان بين 14 و16 سنة (دراسة ميدانية)**، المرجع السابق،ص 110-111.

[328]– راجع الدستور اللبناني ، المصدر السابق.

بالاعتبار عددُ الأصوات المطلوبة للنجاح(...). وما القول عن الضغوط التي مورست لدى تأليف اللوائح فأُجبر بعض رؤسائها على أخذ هذا أو ذاك ممن لا تجمعه به أو بأعضاء لائحته أيةُ صلة أو اتجاه سياسي، أو نزعة وطنية، فيما مُنع غيره من الترشيح ولو منفرداً؟. وما القول خاصة عن استدعاء الأجهزة اللبنانية، ولا سيّما السورية، المخاتير ورؤساء البلديات في بعض المناطق، والطلب إليهم تارة بالوعود، وتارة بالتهديد، إجبار الناخبين على الاقتراع لمصلحة هذه أو تلك من اللوائح؟ وعندما أتى يوم الاقتراع كانت النتائج قد أصبحت معروفة. هذا ما أخذ يرويه رواةٌ صادقون من مرشحين، بينهم من نجحوا، وبينهم من سقطوا، بعد أن انحلّت عقدة لسانهم."[329] ومن هنا، تطالب الكنيسة في النداء الرابع للاساقفة الموارنة بوضع قانون انتخاب جديد: " منذ زمن واللبنانيون يطالبون بوضع قانون انتخاب يسمح للمواطنين بإختيار من يمثلونهم في الواقع تحت قبة المجلس النيابي، وقد تعودت الدولة ان تعمد الى سنّ قانون قبل الانتخابات العامة ببضعة اسابيع بحيث يتعذّر على اهل الرأي ان يبدوا رأيهم في هذا القانون. وهذا منطقٌ غير سليم ولا مستساغ".[330]

ويعتبر **البطريرك صفير** أنّه : " إذا صيغت القوانين الإنتخابيّة، كلّما كان هناك انتخاب، وقبيل حلول موعد الانتخابات بمدة قصيرة بحيث لا يبقى متسع من الوقت لتقديم أي اعتراض أو للنظر فيه، وقسمت الدوائر الانتخابيّة تقسيماً يفسح في المجال لأكثر من عشرين مرشحًا للاحتشاد في لائحة واحدة، بحيث تغرق أصوات الاكثريّة من لون واحد أصوات الأقليّة في الدائرة ذاتها، فأين يكون التمثيل الصحيح؟ ومعلوم أن الدائرة الفرديّة هي المعتمدة في جميع دساتير البلدان الراقية. وهذا ما يمكّن الناخبين من اختيار من يثقون بكفايته لمعرفتهم إيّاه، ومعرفته إيّاهم، عن كثب".[331]

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسيّة، كانت الكنيسة المارونيّة ضدّ التمديد للرئيس اميل لحود. فهي ترى ان مقام الرئاسة الاولى يجب ان يبقى فوق أي جدل. والدستور، يبقى هو الحكم الأوّل والآخير وله الكلمة الفصل في اي جدل يتعلق برئاسة الجمهورية وفي تحديد النصاب المطلوب لانتخاب الرئيس في الموعد الدستوري.

[329]- راجع الملحق رقم 3: " النداء الاول"... ، المصدر السابق.

[330]- " النداء الرابع" لمجلس المطارنة الماورنة، البطريركية المارونية في بكركي، 3 ايلول 2003، www.bkerke.org.lb

[331]- الرسالة السابعة عشرة "في المصالحة مع الله والناس والدولة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، صوم 2002، www.bkerke.org.lb

فقد جاء في النداء الخامس : " الشكوى الأخيرة تتمحور حول الاستحقاق الرئاسي، وهي تعديل الدستور خلافا للدستور، وفرض هذا التعديل من خارج البلاد بخفّة ، وتسخير المؤسسات الدستورية لإقراره، وإكراه الوزراء والنواب على اتخاذ مواقف لا يريدونها بقطع النظر عن الشخص ."[332]

رابعاً– انتشار الفساد

ان الكنيسة المارونيّة تُحمّل السلطة الموالية لسوريا مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وتعتبرها مشاركة الى جانب سلطة الوصاية السوريّة في انتشار الفساد في كل قطاعات الدولة ، وأنّ للفساد نتائج سلبيّة على الاقتصاد الوطني ومنها: تراكم الدين العام وهدر المال العام، ونتائج سلبية على الصعيد الاجتماعي ومنها: البطالة والهجرة والفقر المتزايد.

1 -بعض ظواهر الفساد

– مخالفة القوانين

جاء في النداء الثالث **لمجلس المطارنة الموارنة** كيفيّة تواطؤ المسؤولين والموظفين في فساد الادارة: "لقد نشرت الصحف مؤخّرا تقرير التفتيش المركزي الذي عدّد المخالفات التي ترتكبها الإدارة والقيّمون عليها ابتداء من الوزير إلى آخر درجات السلّم. وأبَان كم هناك من موّظفين غيرِ أكفّاء يتقاضون راتباً ولا يأتون عملاً، وهم محميّون، لا يجرؤ أحد على مساءلتهم. وكم من بينهم منْ عليهم أحكامٌ قضائية، لإتيانهم أعمالاً شائنة، وكم من معاملات خرج فيها أصحابها على القانون، وتمّت بناءً على تأكيد الوزير بوجوب إجرائها، على رغم أنف القانون ، ناهيكم عن أحاديث الرشاوى، وتحوير القوانين إرضاءً لأصحاب النفوذ . وهذا قليل من كثير. وكم هم الموظفّون الذين يجدون من نفوسهم الجرأة لرفض طلب غير محق، إذا جاءهم ممّن يعرفون أنه من أصحاب الحول والطول من المقرّرين ، وأنه: إذا قال فعل؟"[333]

[332]– "النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2004، www.bkerke.org.lb

[333]– "النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، الطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002،www.bkerke.org.lb

- الرشوة

وتحدّث النداء الرابع عن تعاون الموظفين مع المواطن ليحرموا الدولة عائداتها "منذ زمن والناس يتحدّثون عن فساد الإدارة. وبعض الموظّفين القيّمين على أموال الدولة يتواطؤون مع المواطن ليحرموا الدولة ما يعود إليها، على أن يتقاضى اولئك على كل معاملة ما يظنّونه حقا لهم، فهم يثرون وهي تفتقر. وكانت محاولات عديدة لإصلاح الحال، باءت كلها حتى اليوم بالفشل."[334]

وايضاً ذكر النداء الرابع **لمجلس المطارنة الموارنة** " قضية إيجاد سوق لتصدير الفاكهة، ودعم الزراعة على وجه الاجمال، والمزارعون يشكون عدم تصريف نتاج أرضهم ولا يزال بعضه في البرّاد. ومعلوم أنَّ الدولة تستورد أكثر بكثير مما تصدّر. فهل يستحيل عليها أن تضع التصدير شرطا للإستيراد؟".
فإن تواطؤ السلطة الحاكمة مع سلطة الوصاية السورية يؤدي الى تدمير الصناعة الوطنية " قضية البحص التي أخذت حجماً كبيراً من الاتهامات، حتى قيل لِمَ لا تستورد من اليونان، وهي تستورد من سوريا، ويبدو أن النوعيّة غير صالحة، كأن لبنان بلد سهول شاسعة، وليس فيه حجارة."[335]

كذلك جاء في النداء الخامس، انتشار الخوّة في كل الدوائر الرسمية " وما من مواطن يجازف في طلب انجاز معاملة إداريّة، فنيّة كانت، أم عقاريّة، أم خدماتيّة، إلا ويلقى الأمرّين في مراجعات قد تطول اشهراً وسنوات، وتبقى محجوزة في درج الموّظف، ولا يفرج عنها إلاّ بعد أن يتقاضى ما يحسب أنه حق له، قبل حق الدولة. هذا إذا كان في مكتبه ولم يكن متأخّرا عن ساعات عمله، أو هو في إجازة، او في سفر. وقد ترامى إلينا أن دوائر الأمن العام، خلافاً لما هو شائع عندنا، قد اعتمدت المراسلة، شأن البلدان الراقية في إنجاز المعاملات."[336]

[334]– والأمثلة عن الفساد المستشري في الادارة كثيرة، وقد عدّد النداء الرابع لمجلس المطارنة بعضاً منها : " قضية الكهرباء وما يهدر فيها من أموال عامة تذهب ثمن سمسرات على مشتريات يتقاضى عليها القيّمون عمولات، فضلا عن تمنّع المشتركين في التيار، في مناطق مختلفة، عن دفع بدل اشتراكهم وحتى في إدارات الدولة." وايضاً " قضية الصناديق الخاصة التي تُهدر فيها الأموال دون حساب ومن بينها صندوق المهجّرين الذي كلّف الدولة مبالغ طائلة، ولم يعد بعد جميع المهجّرين إلى بلداتهم وقراهم نهائيا". راجع "النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 3 ايلول 2003، www.bkerke.org.lb

[335]– "النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

[336]– "النداء الخامس" ، المصدر السابق.

- استغلال السلطة

وإنّ استشراء الفساد في صفوف بعض المسؤولين " ومن بينهم من يحتلّون مناصب عالية، الذين يقاسمون الدولة عائداتها فيثرون بطرق ملتوية، بين ليلة وضحاها، ولا رقيب ولا حسيب، ويتلاعبون بالقوانين، ويستفيدون من جرم العارف، ويتجاهلون أن للناس أعينا تراقب، وألسنة تشهّر. وقضية كازينو لبنان، والكهرباء وبنك المدينة، ودوائر الجمارك وسواها، ماثلة للعيان. "[337]

وجاء أيضا في النداء الخامس **لمجلس المطارنة الموارنة** أنّ " المحسوبية القاتلة التي تحشر المحاسيب والأزلام في دوائر ووظائف لا كفاية لهم، ولا مؤهلات، ولا شهادات، تمكّنهم من القيام بموجباتها، ويكتفون من كل عمل يقومون به بالاقامة في منازلهم، وبالذهاب في آخر الشهر الى صندوق المؤسسة الرسميّة لتناول مرتّبهم الشهري. ويقول أحد المسؤولين مباشرة عن قطاع الموظفين أن هناك ما لا يقّل عن تسعة آلاف موظّف لا عمل لهم في الدولة ويتقاضون رواتب شهرية، ومن بينهم مدراء عامون."[338]

واكّدت الكنيسة ضرورة محاربة الفساد في الدولة : " إنَّ ما سعى إليه بعضهم من تحقيق ثروات ضخمة على حساب المال العام، يدل على الفساد المستشري الذي انتشر في الأروقة الرسمية، والذي ، إذا استمرّ، سيؤدّي حتماً إلى تفكك البلد وزواله، إن لم يأتِ إلى تولّي الشأن العام أناس يمتازون بالأخلاق الرفيعة والشفافية والتجرد والاخلاص التام للقضايا الوطنية"[339]. والكنيسة تدرك أنّه : " لا يصحّ حكمٌ إذا كان من يتولّونه يسابقون الدولة على ما لها من عائدات".[340]

وتعتبر الكنيسة المارونية " أنَّ محاربة الفساد يكون بإرساء حكم القانون والسهر على تطبيقه دونما استثناء واستنساب".[341]

---

[337]- "النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2004،www.bkerke.org.lb

[338]- المصدر اعلاه.

[339]- "بيان الاربعاء 7تموز 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004،www.bkerke.org.lb

[340]- "بيان الاربعاء 4 شباط 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004،www.bkerke.org.lb

[341]- "شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة "، المرجع السابق ، ص49.

2 –الآثار السلبيّة للفساد

– هدر المال العام:

ويرى **مجلس المطارنة الموارنة** أنَّ الفساد المستشري في الدولة يؤدّي الى هدر المال العام: "إن تلزيم المشاريع دون المرور بمصلحة المناقصات أصبح حديث الخاصّة والعامّة. وهناك من يؤكّد أنّه ما من مشروع يُلزَّم إن لم يذهب قسم لا يستهان به من مال كلفته إلى جيب هذا أو ذاك من أصحاب النفوذ من لبنانيّين وغير لبنانيّين. فضلاً عن تضخيم الكلفة، عن قصد وتصميم، ليتضاعف نصيب المستفيدين المنتفعين من المال العام. وما القول عن تعاونيات وهميّة ذهبت أموالها إلى من أوجدوها على الورق دون الأرض؟ ومن يعرف ما هو وضع الصناديق المستقلّة؟ وكم من تعويضات ذهبت إلى مهجّرين عن بيوت لم يحتلّوها، فيما بعض من خَرِبَت بيوتُهم لم تصلهم أية مساعدة؟"[342]

ويؤكّد النداء الخامس **لمجلس المطارنة الموارنة** ان الهدر في المال العام لا حدّ له "خاصة عندما يتواطأ المسؤول الرسمي مع المتعهّد على مال الدولة فيتقاسمانه، ولا يُنفق على المشروع قيد التنفيذ الا جزء من المبلغ المرصود، فيما القسم الأكبر يذهب الى جيب هذا أو ذاك. وغالباً ما يُتجاهل مكتب التلزيمات العامة، كما يُتجاهل المجلس الاقتصادي، وحتى المجلس الدستوري فتنقضي مدّة تعيين أعضائه ويبقى بقوّة الاستمرار. وغالبا ما لا يؤخذ برأي التفتيش المركزي، فيصدر التقارير وتبقى حبراً على ورق. فضلا عن اختلاف الرواتب في بعض المؤسسات الرسمية ومنها ما يتقاضى من يعملون فيها عشرة أضعاف ما يتقاضاه سواهم في غيرها من المؤسسات الرسمية. "[343]

– تراكم الدين العام :

جاء في النداء الثالث لمجلس المطارنة الموارنة أنَّ الازمة السياسيّة قد أدَّت الى تراكم الدين العام "فأين العجب والحالة هذه، إذا كانت الديون قد تراكمت علينا، فتجاوزت الثلاثين ملياراً من الدولارات الأميركية؟"[344]

[342]– " النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، في 4 ايلول 2002،www.bkerke.org.lb

[343]– " النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة،البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1 ايلول 2004،www.bkerke.org.lb

[344]– " النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

ويتابع **مجلس المطارنة** مسألة تصاعد الدين العام، فيشير في النداء الرابع "الديون الباهظة التي ترهق كاهل المواطنين، وقد بلغت ما يقارب الخمسة والثلاثين مليار دولار أميركي، والدولة لا تزال تستدين دون أن تحاول أن تدفع بعض الفوائد التي تبلغ كل سنة حوالي الثلاثة مليارات."[345]

البند الثالث: الانعكاسات العملانية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي

اولاً– البطالة والهجرة

حذّر النداء الثاني **لمجلس المطارنة الموارنة** من هجرة الادمغة "البطالة منتشرة انتشاراً مخيفاً لم يسبق له مثيل. الأدمغة الشابة تهاجر، وليس من يدري ما إذا كان سيقيّض لأصحابها أن يعودوا إلى لبنان. ولكن لبنان إذا استمرّ في هذا الوضع المخزي، فستستمرّ الهجرة تبتلع أبناءه، وسيأتي يوم، لا نتمنّاه ، يقال فيه كان لبنان الذي عرفناه حرّا سيّدا مستقلا. والذين يدّعون المحافظة عليه بإبقاء الوصاية عليه، يكونون هم من تسبّبوا بزواله. وإذا زال لبنان فالذين يطمعون بابتلاعه لن يكونوا سعداء، لا بل سيكونون هم الخاسرين. ولن يخسروا ما يجنونه من فوائد منه مادية ومعنوية فقط، بل ستنتقل العدوى إليهم، وهذا ما لا نتمنّاه لهم."[346] وقد كان هذا الموضوع محل اهتمام دائم في مجلس المطارنة.

فالنداء الرابع **لمجلس المطارنة الموارنة** يؤكّد أنَّ الازمة السياسيّة في لبنان قد أدَّت الى انتشار البطالة " البطالة المنتشرة بكثافة التي تحمل الشباب على الهجرة، وجلّهم من حملة الشهادات الجامعية العليا الذين يضطرّون إلى الهجرة تحقيقا لآمالهم في الانتاج وإعداد ما يطمحون إليه من مستقبل زاهر."[347]

---

[345]– " النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 3 ايلول 2003، www.bkerke.org.lb

اما النداء الخامس فتكلم عن تراكم الدين العام وان هذا سيؤدي الى الانهيار "الديون الباهظة التي تثقل كاهل المواطنين، وقد بلغت حدود الأربعين مليار دولار، وهي لا تزال تتنامى مع طلوع كل فجر. وكل المحاولات، التي تقوم بها الدولة للتخفيف من أعبائها، ترمي الى إرجائها وليس الى إطفائها. (...) وأن الانهيار آتٍ لا محالة في آخر النفق. والحكومة ترهق الناس عبئا بالضرائب، وتُماطِل المستحقين من أفراد مؤسّسات في الحصول على حقوقهم، إلا بعد طول مراجعات، وانتظار سنوات." راجع " النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

[346]– " النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

[347]– " النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

وجاء في النداء الخامس "انسداد الأفق في وجه الشباب اللبناني الذي يخرج من الجامعات مزوّدا أعلى الشهادات الجامعيّة، ويبحث عن عمل فلا يجده، فيُضطرّ الكثيرون منهم الى الهجرة، وبعضها لا تعقبه عودة، وهذا إفقار للوطن من أدمغته، ليحلّ مكانها من يفد عليه من يفد من طارئين."[348]

واكّدت الكنيسة المارونيّة ان ما يقارب من المليون لبناني، من كل الطوائف، على اختلافها، هجروا لبنان، إمّا طلبا للقمة العيش، بعد أن ضاقت بهم أرض بلدهم، وإمّا قرفاً من وضع سئموه فلم يجدوا لهم مخرجاً منه غيرَ الهجرة، وإمّا يأساً من تحسين الأوضاع التي تزداد سوءاً. (...) وتخشى الكنيسة من أن تبتلع الهجرة، اذا استمرّت، صفوة اللبنانيين.

وشدّد النداء الخامس على أنَّ عدم وجود انماء متوازن بين المناطق يؤدي الى الهجرة وامتناع المهجّرين عن عودتهم الى قراهم " الانماء المتوازن اقتصر على العاصمة بيروت، وأهملت المناطق فهجر أهلوها بلداتِهم وقراهم الى المدينة حيث يصبح بعضهم نكرات يهدرون كراماتهم، ويتجرّأون على الانغماس في الموبقات. والمطلوب تجهيز هذه البلدات والقرى بمدرسة ومستوصف ومصنع يؤمّن لهم العمل في قراهم حيث تبلغ أكلاف العيش نصف ما تبلغه في المدن. وهذا سبب من أسباب امتناع المهجّرين عن عودتهم الى قراهم. وهم يشكون حتى اليوم الحرمان من التعويضات المتوجّبة لهم على الدولة، فيما بعض المحتلّين يتعلّلون بالاحتلال لينالوا ما ليس لهم حق فيه من تعويضات في المدينة وضواحيها."[349]

ثانياً- الانماء غير المتوازن

يتكلم **مجلس المطارنة الموارنة** عن الانماء المتوازن بين العاصمة والمناطق ويقول :"إن الإنماء المتوازن بين العاصمة والمناطق وبين المناطق ذاتها من شأنه أن يشيع شعور الرضى في نفوس جميع المواطنين، ويرى العديد من بينهم وبخاصة أبناء المنطقة الواقعة إلى شمالي العاصمة أنها لا تلقى من الاهتمام ما تلقاه المنطقة الواقعة إلى جنوبها. وهذه الطريقة لا تساوي بين المواطنين ولا تتفق والوعود والعهود والمواثيق".[350]

348- " النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، المصدر السابق.

349- المصدر اعلاه.

350- "بيان الأربعاء 11 كانون الأول 1996" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،1996 ، www.bkerke.org.lb

وجاء في المجمع البطريركي الماروني(2006) أنَّ "الجدير بالملاحظة، هنا، أنّ المبادئ الاقتصاديّة المنصوص عليها في اتفاق الطائف، تتفق، تمامًا، مع موقف الكنيسة الذي يؤكّده دائمًا غبطة البطريرك في مختلف عظاته. فالإتفاق، الذي أُدخل معظم نصّه في الدستور، يطالب بتحقيق اللامركزيّة الإداريّة وبالتنمية المتوازنة بين كلّ المناطق اللبنانيّة، وهي التنمية التي افتقدناها في لبنان في المئة سنة الماضيّة، حيث تركزت النشاطات الاقتصاديّة في العاصمة وفي بعض مناطق جبل لبنان، وحيث تزايد، على نحوٍ كبيرٍ جدًّا، الفرق في المداخيل والثروات والممتلكات بين اللبنانيّين. ولم يكن زمن الحرب، ومن ثمّ السياسات النقديّة والاقتصاديّة المطبّقة بعد الحرب، إلاّ تكملةً لتشوّهاتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة، من شأنها إضعاف الكيان اللبنانيّ، وتعريضه لمزيدٍ من شراء الأملاك العقاريّة من قبل غير اللبنانيّين، ما يؤثّر في بنيّة البلاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والحضاريّة."[351]

كما وحذّر النداء الخامس **لمجلس المطارنة الموارنة** من "الفقر المنتشر في معظم طبقات الشعب الضئيل الدخل والمثقل بالضرائب. ولجوء الكثيرين إلى طلب المساعدات لتأمين حاجاتهم الضرورية. وقد دلّت بعض الدراسات على أن 40 بالمئة من العائلات اللبنانيّة تعيش تحت مستوى خط الفقر ."[352]

ثالثاً– تدهور الوضع الاقتصادي

تُحمّل الكنيسة المارونيّة سلطة الوصاية السوريّة مسؤوليّة تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان الامر الذي أدّى الى تزايد الفقر، وتفاقم مشكلة الدين العام، ما ادى الى البطالة وهجرة الادمغة.

ينطلق **مجلس المطارنة الموارنة** في النداء الاول من فرضيّة إرتباط الاقتصاد السليم بالوضع السياسي السليم: "إنَّ هناك قاعدة معروفة، في علم السياسة والاقتصاد، وهي أنَّه ما من اقتصاد سليم دون سياسة سليمة. وترى أنَّه إذا كان الاقتصاد اللبناني قد تدهور إلى هذا الحدّ، فلأنه محكوم بسياسة أدّت إلى هذا

---

[351]– المجمع البطريركي الماروني ، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص الحادي والعشرون: **الكنيسة المارونيّة والقضايا الاقتصاديّة،** الفقرة 38.

[352]– " النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة،المصدر السابق.

الوضع المؤلم. فإنها ترى ان لبنان يعاني منذ ربع قرن من سياسة غير سليمة مفروضة عليه، وقد حاول عبثا التفلّت من قيودها، فما زادته محاولاته إلا عجزاً وضعفاً وبؤساً". [353]

وصف **مجلس المطارنة الموارنة** الوضع الاقتصاديّ الذي يعيشه اللبنانيّين في ظل سلطة الوصاية بالآتي" لم يعرف لبنان، حتى إبّان المعارك، وضعاً اقتصادياً مزرياً كالذي يعرفه اليوم. وقد دلّت إحصاءاتٌ جدّية على أن نصف الشعب اللبنانيّ أصبح يعيش تحت عتبة الفقر. وهناك مصانع تقفل أبوابها وتسرّح عمّالها، ومدارس خاصة يتناقص عدد طلابها لعجز أوليائهم عن تأمين أقساطهم، فتُضطرّ إلى إلغاء تعاقدها مع بعض الأساتذة فيها وإلى صرفهم. وهناك خرّيجو جامعات يحملون شهادات عليا يلجأون إلى السفر إلى الخارج بحثاً عن عمل لا يجدونه في وطنهم لبنان، ومنهم من يُكتب عليهم ألا يعودوا إليه لاحقاً. أما الإنتاج اللبنانيّ، سواء أكان زراعيّاً، أم صناعيّاً، فلا يجد أسواقاً للتصدير، ولا حماية من الدولة أمام الإنتاج الخارجيّ، وبخاصة الانتاج السوري الذي يزاحمه على كل صعيد، وفي كل الفصول، لما بين النظامين من فرق كبير من حيث الدعم الرسمي الذي يساعد على خفض الأسعار، وتسهيل انتقال البضائع في اتجاه واحد. وهناك اليد العاملة غير اللبنانيّة التي تزاحم اليد العاملة اللبنانيّة، وبخاصة السوريّة التي تحظى بالرعاية في لبنان، وترضى بأجر متدنٍّ، نظراً لفرق قيمة العملة بين البلدين، ولارتضائها بما يتيسّر من سبل العيش، وهي تقطع سبيل العمل على اليد العاملة اللبنانية التي ترغب في العمل، إنما بشروط مقبولة. وهذا ينطبق على صغار الباعة على العربات النقّالة، وعلى وسائل النقل والشاحنات السوريّة التي تعمل بحرية مطلقة في لبنان، فيما اللبنانيّة منها لا يمكنها أن تعمل في سوريا."[354]

---

[353]– راجع الملحق رقم 3: "النداء الاول"....، المصدر السابق.

[354] – المصدر اعلاه.

وقد جاء في رسالة فصح (2001) **للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير** "ان تدهور الوضع الاقتصادي سببه الازمة السياسيّة التي تمرّ بها البلاد "وإنّ ما دفعنا إلى المناداة بتطبيق الطائف رؤيتنا بلدنا يسير يومًا بعد يوم إلى الهاوية. ولا حاجة إلى تعداد مظاهر هذا التدهور، وأبرزها الضائقة المعيشيّة الناتجة عن الأزمة الاقتصاديّة، التي حملت العديد من الشبّان على الهجرة، وهم الذين يعوّل الوطن على ما لهم من طاقات علمية للعمل على إنهاضه وازدهاره. وما من أحد يجهل أنّ الوضع الاقتصاديّ مرتبط إلى حد بعيد بالوضع السياسيّ."

وتابع البطريرك في رسالة صوم (2002) : " ما من أحد يجهل أن الاقتصاد رهن السياسة. فإذا استقامت السياسة استقام الاقتصاد. وإذا كان الوضع السياسيّ عندنا على ما هو معروف، فكيف لا يكون الاقتصاد متدهورًا. ولا نريد أن ندخل في أسباب التدهور وهي كثيرة، يعرفها أرباب الاقتصاد."

كما ان لقاء قرنة شهوان يربط الوضع الاقتصادي في البلاد بالوضع السياسي التي تمر به البلاد "أن الحل الاقتصادي للازمة التي تتخبط فيها البلاد، بخلاف ما يردده المسؤولون، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانجاز الحل السياسي الذي من شأنه إعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم."

راجع "رسالة فصح2001" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2001، www.bkerke.org.lb. وراجع ايضاً الرسالة السابعة عشرة " في المصالحة مع الله والناس والدولة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،صوم 2002، www.bkerke.org.lb . و بيان الذكرى الاولى لقيام "لقاء قرنة شهوان"، بكركي، في 30 نيسان 2002، www.bkerke.org.lb

وبالتالي، يعلن المجمع البطريركي الماروني(2006) منطلق المعالجة :" أنّه لا بدّ من موقف جريء، حول الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة (...)، في ما يتعلّق بضرورة استرجاع لبنان سيادته، كاملة غير منقوصة، عن طريق إزالة الوصاية المفروضة عليه. إنّ مثل هذا الموقف الحازم، من قبل الكنيسة المارونيّة، في إدانة الممارسات الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي أدّت إلى تفشّي الفساد وسوء الأخلاق، وتركّز الثروات الهائل في أيدي عددٍ محدودٍ من المواطنين، إستكمالاً لما كان قد حصل خلال الحرب من أعمال نهب وجمع ثروات بطرقٍ غير شرعيّة، سيكون له أثرٌ كبيرٌ في النفوس، وسيؤثّر على الجوّ العام ومن شأنه، كذلك، أن يوحّد الخطاب السياسيّ في البلاد، ويزيل الأوجه الطائفيّة عنه."[355]

---

[355]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الحادي والعشرون: **الكنيسة المارونيّة والقضايا الاقتصاديّة،** الفقرة 36.

الخاتمة

أبرزت هذه الرسالة امرين اساسيّين في الكنيسة المارونيّة. الامر الاول تمثل بالصعود التدريجي للموارنة وصولاً الى تحقيق مشروعهم السياسي عام 1920 بإنشاء لبنان الكبير والذي كان للبطريرك الحويك الدور الاهم فيه. الامر الثانيّ، الدفاع عن الكيان اللبناني بوجه الاخطار التي هدّدته وخاصة في ظل سلطة الوصاية السوريّة. والموقف من الوجود السوري ليس عداءً لسوريا بل من منطلق أنّ هذا الوجود يشكّل تهديداً للسيادة من خلال الانقسامات في المجتمع اللبناني، الخلل في السلطة الحاكمة، فقدان التوازن في السلطة، خنق الحريات العامة، تسيّس القضاء، انتشار الفساد، تدهور الوضع الاقتصادي.... .

وفي عملها لقيام لبنان الكبير والدفاع عن استقلاله، لم تهدف الكنيسة المارونيّة الى إنشاء كيان خاص للموارنة بل الى قيام كيان يجمع المسيحيين والمسلمين. وهذا ما اكّد عليه المجمع البطريركي الماروني بعد حوالي المئة سنة من قيام لبنان الكبير: " إنَّ لبنان الذي يتمسّك به الموارنة مع إخوانهم اللبنانيّين هو في الحقيقة تجسيد لقيم ناضلوا معًا في التاريخ لأجل صونها ورفع شأنها، ألا وهي الأمانة لله مهما كلفتهم، وقيم الحريّة بكلّ أبعادها الروحيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وقيم العيش المشترك الكريم بين أبناء ديانتيّن كبيرتيّن في العالم، هما المسيحيّة والإسلام، وسلوك سبيل الآخر مهما كانت صعبة إذ أنّها تقضي بالخروج من الذات. هكذا فهم الموارنة لبنان، وهكذا أرادوه منذ البداية موئلاً للحريّة الدينيّة الكاملة وكل وجوه الحريّة، لجميع أبنائه، ومجتمعًا يكرّس المساواة في الحقوق والواجبات بين مواطنيه، بحيث أنّ هذا الوطن لن يبقى على صورته هذه إذا ما فقد لا سمح الله ميزة الحريّة فيه وميزة المواطنيّة المتساوية لكلّ أبنائه، والمشاركة الكاملة في الدولة والحكم في ما بينهم جميعًا. وإنّ الدستور الحاليّ، المعدّل وفقًا لاتّفاق الطائف، قد لقي قبولاً من الكنيسة المارونيّة، بوصفه مدخلاً إلى حياةٍ سلميّةٍ جديدةٍ في البلاد، مع التزام لا يقبل الجدل بقيم البلاد الأساسيّة وبتفعيلها بشكل يتلاءم مع هويّتها التاريخيّة ومتطلّباتها. "[356]

وفي الاطار ذاته إعتبرت الكنيسة ان مواجهتها للوجود السوري لم تكن دفاعاً عن ذاتها بل عن الكيان اللبنانيّ المسيحي– المُسلم. فقد جاء في النداء الاول لمجلس المطارنة الموارنة : " لقد وضع هذا النداء الأسس

---

[356]– راجع الملحق رقم 4: المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونيّة والسياسة**، الفقرة 57 .

لإنهاء سلطة الوصاية السوريّة واستعادة السيادة والاستقلال والقرار الحرّ(...). لقد تمكّنت الكنيسة بمشاركة معظم الشعب اللبنانيّ بأن تحفر تاريخ لبنان الحديث بإبرة الحق والإيمان، فوق صخرة الظلم والليل الطويل، فتمكّنت من إنقاذ الوطن واستعادة الدولة ".[357]

كما كانت الكنيسة تهدف الى توحيد الشعب اللبناني لاستعادة الحرية والسيادة والاستقلال، "فشكّلت انتفاضة الاستقلال، اثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005، لحظة تاريخيّة، فتحت الباب للخلاص الوطنيّ بتوحّد غالبيّة الشعب اللبنانيّ على نحوٍ غير مسبوق. إنّ خروج الجيش السوريّ من لبنان في 26 نيسان 2005، بعد ثلاثين سنة من سلطة الوصاية، كان تتويجًا لنضال الشعب اللبنانيّ المقيم والمنتشر، وتوحّده، وبمثابة الحلم الذي تحوّل إلى حقيقة."[358]

وفي خلاصة القول، وفي رؤية الى المستقبل اللبناني، يرى المجمع البطريركي الماروني: " أنَّ أهمّ التحدّيات المتصّلة بالشأن السياسيّ تبقى باستكمال بناء الدولة المدنيّة الحديثة، القائمة على حكم المؤسّسات الوطنيّة، وعلى وجوب ممارسة سلطتها وسيادتها على جميع المقيمين على ترابها الوطنيّ، إلى جانب مشاكل أخرى ترتبط بمعالجة الفساد والهمّ المعيشيّ الذي لا يميّز بين اللبنانيّين، وفي احترام حقوق الإنسان وفي أن يكون القضاء سلطة مستقلّة.(....). وتبقى ايضاً، بالعودة إلى الهويّة المارونيّة، آخذين بعين الاعتبار انتشار الكنيسة المارونيّة، وبأن يبقى لبنان مختبرًا للحوار الإسلاميّ المسيحيّ في عالم يشهد انقسامات بليغة في هذا المجال، وفي التضامن مع العالم العربيّ لدحض مقولة صراع الحضارات التي تضع الإسلام والمسيحيّة في مواجهة بعضهما البعض."[359]

وتجدّد الكنيسة المارونيّة فعل إيمانها بالكيان اللبناني في تعدّديته وخصوصيات طوائفه، والذي يُشكل الاساس الصحيح الذي يجب أن تُبنى عليه الدولة اللبنانيّة. يقول المجمع البطريركي الماروني : "تحتاج صيغة العيش المشترك إلى دولة ديمقراطيّة وحديثة قادرة على حمايتها وتوفير ظروف تطوّرها. وتقوم هذه الدولة على التوفيق بين المواطنيّة والتعدّديّة، أيّ على الجمع بين دائرتين أساسيّتين في انتماء اللبنانيّين: دائرة فرديّة،

---

[357]– المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الحادي والعشرون: **الكنيسة المارونية والقضايا الاقتصادية**، الفقرة 32.

[358]– المصدر اعلاه ، الفقرة 33.

[359]– المصدر اعلاه ، الفقرة34.

مدنيّة، تتحدّد بالمواطنيّة التي ينبغي أن تُطبّق على الجميع بالشروط نفسها؛ ودائرة جماعيّة، تتحدّد بالطائفيّة، التي تريد الاعتراف بالتعدد وبحقّ هذا التعدّد في التعبير عن نفسه."[360]

ويبقى رهان الكنيسة في 2012، كما كان في العام 1920، رهاناً على لبنان تعدّدي لمسلميه ومسيحيّيه، قائماً على العيش المشترك ليس فقط كإطار تلاقي بين الديانتين، بل أبعد من ذلك كنموذجٍ انسانيٍّ يدحض صراع الحضارات والاديان، ويؤسس لمستقبل إنسانية متصالحة مع ذاتها.

---

[360]– راجع الملحق رقم 4 : المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: **الكنيسة المارونية والسياسة**، الفقرة 44.

لائحة المراجع

- **المصادر**

A) المصادر الكنسيّة:

1 -الفاتيكان:

-البابا يوحنا بولس الثاني ، **مجموعة قوانين الكنائس الشرقيّة**، رومة، في 28 تشرين الاول 1990، نقلها عن الاصل اللاتيني المطران يوحنا منصور والمطران كيرلّس سليم بُسْترسُ والاب حنّا الفاخوري، منشورات المكتبة البوليسيّة، بدون تاريخ نشر.

–المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني، **الوثائق المجمعيّة**، نقلها الى العربيّة يوسف بشاره(مطران اوستراليا الماروني)،عبده خليفة(خبير في المجمع الفاتيكاني الثاني) وفرنسيس البيسري(عضو اللجنة اللاهوتية الدوليّة)، طبعة رابعة منقحة ، 1991.

–قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ،**الارشاد الرسولي رجاء جديد للبنان** ، وجّهه بعد السينودس الى البطاركة والاساقفة والاكليروس والرهبان والراهبات وجميع المؤمنين في لبنان، منشورات اللجنة الأسقفية لوسائل الاعلام، جل الديب–المتن–لبنان، برعاية مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان،10 ايار 1997.

2 -الكنيسة المارونيّة:

– الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة المارونية، نشره السيد البطريرك في 4 حزيران 1996،www.maronitesynod.com/.

–نصوص المجمع البطريركي الماروني (البطريركيّة المارونيّة في بكركي، لبنان،2006):

– المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول:هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثاني: هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها،2006.

–المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول: هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الثالث: حضور الكنيسة المارونية في النطاق البطريركي، 2006.

–المجمع البطريركي الماروني، الملف الاول:هوية الكنيسة المارونية ودعوتها ورسالتها، النص الرابع: الكنيسة المارونية في انتشارها العالمي ،2006.

–المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الهيكليات، النص الخامس: البطريركيّة والابرشية والرعية،2006.

–المجمع البطريركي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية في الاشخاص، النص السادس: البطريرك والاساقفة،2006.

-المجمع البطريكي الماروني، الملف الثاني: التجدّد الراعوي والروحي في الكنيسة المارونية-في الاشخاص، النص التاسع: العلمانيون، 2006.

-المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم، النص السابع عشر: الكنيسة المارونيّة والتعليم العالي،2006.

-المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثامن عشر: الكنيسة المارونية والثقافة، 2006.

-المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص التاسع عشر: الكنيسة المارونية والسياسة،2006.

-المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الحادي والعشرون: الكنيسة المارونية والقضايا الاقتصادية،2006 .

-المجمع البطريركي الماروني، الملف الثالث: الكنيسة المارونية وعالم اليوم، النص الثالث والعشرون: الكنيسة المارونية والارض،2006.

– النداءات الخمسة لمجلس المطارنة الموارنة (المصدر:الموقع الرسمي للبطريركيّة المارونيّة www.bkerke.org.lb)

-"النداء الاول" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 20 ايلول 2000.

-"النداء الثاني" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 5 ايلول 2001.

-"النداء الثالث" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 4 ايلول 2002.

-"النداء الرابع" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 3 ايلول2003.

-"النداء الخامس" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، الاربعاء 1 ايلول 2004،.

– بيانات مجلس المطارنة الموارنة(المصدر:الموقع الرسمي للبطريركيّة المارونيّة www.bkerke.org.lb)

– "بيان الاربعاء 15 تشرين الثاني 1989" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،1989.

– " بيان الأربعاء 6 كانون الأول 1989" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،1989.

-"بيان السبت 10 حزيران1989" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1989.

-" بيان الاربعاء 5 كانون الاول 1990" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1990.

-"بيان الاربعاء 5 ايار 1993" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1993.

-"بيان الاربعاء 1 ايلول 1993" مجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،1993.

-"بيان الأربعاء 11 كانون الأول 1996" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،1996.

-"بيان 5 تموز 2000" لمجلس المطارنة الموارنة، ، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2000.

-"بيـــان سنودس " لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، في حزيران 2001.

-"بيان الاربعاء 8 آب 2001 " لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2001.

-"بيان الاربعاء 4 شباط 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004.

-"بيان الاربعاء 7تموز 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2004.

-"بيان4 اب 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2004.

-"بيان1 ايلول 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2004.

-"بيان 1 كانون الاول 2004" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،2004.

-"بيان 16 شباط 2005" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2005.

-"بيان 2 آذار2005" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2005 .

-"بيان إعلان ثوابت الكنيسة المارونيّة" لمجلس المطارنة الموارنة ، البطريركيّة المارونيّة في بكركي،6 كانون الاول 2006.

-"بيان الاربعاء 4 تموز 2007" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2007.

- "بيان 19 ايلول 2007" لمجلس المطارنة الموارنة، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2007.

-رسائل البطريرك مار نصرالله بطرس صفير1990-2010(المصدر:الموقع الرسمي للبطريركيّة المارونيّة (www.bkerke.org.lb

-الرسالة الخامسة "الكنيسة والسياسة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة صوم 1990، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، في15 شباط 1990.

- "ؤسالة فصح 1991" للبطريرك مارنصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1991

-"رسالة فصح 1994" للبطريرك مارنصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 1994.

-"رسالة فصح2001" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2001.

- الرسالة السابعة عشرة "في المصالحة مع الله والناس والدولة" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، صوم 2002.

-"رسالة فصح 2002" للبطريرك مار صرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2002 .

- "رسالة الاكليروس والعلمانيين" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير ، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، الاربعاء 7 شباط 2007.

-الرسالة الثالثة والعشرون في "الكنيسة والشأن الوطني" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير بمناسبة الصوم الكبير 2008، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، الجمعة 25 كانون الثاني 2008.

- الرسالة الخامسة والعشرون" بمناسبة السنة اليوبيلية لمار مارون وصوم 2010 " للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، البطريركيّة المارونيّة في بكركي، 2010.

B) المصادر القانونيّة:

-الدستور اللبناني، الصادر بتاريخ 23 ايار سنة 1926 مع جميع تعديلاته التي تناولته، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت-لبنان،2006.

- القرار 60 ل.ر: إقرار نظام الطوائف الدينيّة ، الصادر في 13 آذار 1936.منشور في :المجلة القضائيّة، العدد 51، مجموعة القوانين والمراسيم: نظام الطوائف الدينيّة، دار المنشورات الحقوقيّة مطبعة صادر.

-قانون تحديد صلاحيات المراجع المذهبيّة للطوائف المسيحيّة والطائفة الاسرائيلية، صادر بتاريخ 2 نيسان سنة 1951.منشور في:المجلة القضائيّة، العدد 51، مجموعة القوانين والمراسيم: نظام الطوائف الدينيّة، دار المنشورات الحقوقيّة مطبعة صادر.

-المرسوم الاشتراعي رقم 18: تنظيم دوائر الافتاء والاوقاف الاسلامية، صادر بتاريخ 13 ك2 سنة 1955 والمعدل بموجب القانون رقم 5 تاريخ 2/3/ 1967.

-قانون رقم 67/72 : بتنظيم شؤون الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان، صادر بتاريخ 19 كانون الاول سنة 1967.

-وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف، 5 تشرين الثاني 1989،المجلس النيابي اللبناني، الجمهورية اللبنانيّة،www.lp.gov.lb.

– قانون رقم 553: اضافة الكنيسة القبطية الارثوذكسيّة الى الطوائف المعترف بها بموجب الجدول عدد(1) الملحق بالقرار الرقم 60 تاريخ 13\3\1936 والى الطوائف المنصوص عليها في المادة الاولى من قانون 2\4\1951، بعبدا ، في 24 تموز 1996.

– قانون رقم 449 : تنظيم شؤون الطائفة الاسلامية العلوية في لبنان، صادر بتاريخ 1995/8/17 والمعدل بموجب القانون رقم 427 صادر بتاريخ 2006/6/6.

– قانون تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز، صادر بتاريخ 2006/6/9.

-القرار 1559، اتخذه مجلس الامن في جلسته 5028 المعقودة في 2 ايلول 2004، الامم المتحدة،www.un.org.

- **المؤلفات:**

1) باللغة العربيّة:

– (بطرس علا)، **الاستراتيجية السورية في لبنان بين الاسد–الاب والاسد–الابن 1970–2009**، تحت اشراف د. اوجني تنوري، الطبعة الاولى، دار الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت، 2011.

– (الدويهيّ اسطفان) (البطريرك)، **تاريخ الازمنة**، منشورات دار خاطر، بيروت، بدون تاريخ نشر.

– (داغر كارول) ، **جنرال ورهان**، ترجمة جورج ابي صالح، الطبعة الاولى، ملف العالم العربي، بيروت، لبنان، شباط 1992.

– (الحايك جوزيف)، **المسيحيّة السياسيّة في لبنان بين السقوط والتحديات**، الطبعة الاولى، مطبعة روحانا الشمالي، 2010.

– (طرابلسي فواز)، **تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف**، الطبعة الثالثة، رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

– (كرم جورج)، **قضية لبنان (1918–1920) : اصول تاريخية** ، المجلد الاول، دار المنهل، بيروت، 1985.

– (نجم انطوان)،**هويّة الشعب وهويّة الدولة في لبنان**، الطبعة الاولى، آفاق مشرقية(3)، لبنان، 1990.

– (نوار عبدالله العزيز)، **وثائق اساسيّة في تاريخ لبنان الحديث (1517–1920)**، منشورات جامعة بيروت العربيّة، 1974

– (نجيم بولس) (جوبلان) ، **القضية اللبنانيّة**، دار الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

– (عازار سوزان) و(كمال فغالي)، **صوت واحد بتفاسير كثيرة خصائص الصيغ الانتخابية ومفارقاتها**، الطبعة الاولى، مختارات للنشر، الزلقا،لبنان،2005.

– (عقل فرنسوا) (الأب)، **أضواء على العلاقات السياسيّة والقانونيّة بين البطريركيّة المارونيّة والدولة اللبنانيّة**، الطبعة الاولى منشورات جامعة سيدة اللويزة، 2007.

– (فهد بطرس) (الاباتي)، **بطاركة الموارنة واساقفتهم القرن العشرين**، دار لحد خاطر، بيروت، 1987.

– (صليبي كمال)، **تاريخ لبنان الحديث**، الطبعة العاشرة، دار النهار للنشر، بيروت– لبنان، 2008.

– (الراعي باسم)(الخوري)، **ميثاق 1943 تجذّر الهويّة الوطنيّة اللبنانيّة**، ترجمة:المطران يوسف ضرغام، الطبعة الاولى، المركز الماروني للتوثيق والابحاث، لبنان،2009.

2) باللغة الاجنبيّة:

-Charaf, Georges, **Communautés et Etat, Communautés dans L' Etat– le cas du Liban** , p.293, extrait de « **Statut et protection des minorités : exemples en europe occidentales et centrale ainsi que dans les pays méditerranéens** », sous la direction de Laszlo Trocsanyi et Laureline Congnard, centre d'etudes européennes de l'université de Szeged et de l'université Jean Moulin Lyon III ,Bruylant, Bruxelles,2009.

-Mucchielli , Alex, **l'identité**, que sais-je,8e édition,presses universitaires de France, 2011 ,n=2288.

-Vinsonneau, Geneviève, **Culture et comportement**, 2ème Edition, Armand Colin, 2003.

- **الدوريات والدراسات والمقالات:**

1) دوريات، دراسات ومقالات عن الكنيسة المارونيّة:

– شرف جورج، "التوجهات التاريخية للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المركز الماروني للتوثيق والابحاث، بدون تاريخ نشر، من ص 35 الى ص 125.

–ملف تملُّك الاجانب في لبنان، منشورات المركز الماروني للتوثيق والابحاث،2010.

–"شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصيّة لبنان"، منشورات المركز الماروني للتوثيق والابحاث، 2009، www.mcdrlebanon.org.

–قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، "جواب قداسة البابا على كتاب استغاثة غبطته عندما بلغت الحرب ذرواتها"، في 18 نيسان 1989، الفاتيكان. المصدر: *المجلة البطريركيّة*، العدد السادس، 15 نيسان 1992، ص 19–20.

– "زيارة البطريرك الى الكويت"، *المجلة البطريركية*، العدد السادس ،15 نيسان 1992، ص244.

–"نداءات" للبطريرك مار نصرالله بطرس صفير، *المجلة البطريركية*، العدد السادس ،15 نيسان 1992، ص22.

- " لقاء البطريرك صفير مع الصحافة في فولدا في المانيا الاتحادية"، الثلثاء في 26 ايلول1989، *المجلة البطريركيّة*، العدد السابع، كانون الثاني 1993، ص107.

-"بلاغ من القمة المسيحيّة في بكركي"،25 ايار 1990، *المجلة البطريركيّة*، العدد السابع، كانون الثاني 1993،ص 43.

- le patriarche Sfeir, « Exposé sur la crise du liban adressé a la conference Episcopale Catholique d'Allemangne », Fulda, 25 septembre 1989. المصدر: *المجلة البطريركية*، العدد السابع ،1993، ص 26-36.

-"Déclaration du patriarche Sfeir à Dimane », le 5-8-1988", *L'Orient-Le Jour*, le 6-8-1988.

-"Le patriarche maronite favorable à une réduction des prérogatives présidentielles »,*L'Orient –Le jour*, 20-08-1989.

-"Sfeir proclame son adhésion au processus", *L'Orient-Le jour*, le 25 octobre 1989.

-« Après la signature de l'accord de Taêf, Sfeir lance un appel à « l'unité des rangs dans le camp chrétien » », *L'orient Le-Jour*, le 27 octobre 1989.

-"Communiqué du 17 novembre 1989", publié dans *L'Orient -le Jour*, Le 18 novembre 1989.

-"هويّة مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان/تعريف عن المجلس"، مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان، http://www.apecl.org/

-"المجمع المقدس للكنيسة المارونية"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة/http://ar.wikipedia.org/wiki

- "الليتنة"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة،http://ar.wikipedia.org/wiki

-بيان في الذكرى الاولى لقيام "لقاء قرنة شهوان"، بكركي، 30 نيسان 2002، www.bkerke.org.lb .

-"حول البطريركيّة المارونيّة"،www.bkerke.org.lb.

-"لبنان المستقل"، www.bkerke.org.lb.

-نبيل يوسف،" عشرة أعوام على نداء مجلس المطارنة الموارنة الأول فاتح طريق الاستقلال الثاني"، 20 ايلول 2010، www.cedarnews.net

- "سلسلة المجامع اللبنانية"، www.maronitesynod.com/

- "المجمع التريدنتيني المسكوني التاسع عشر: 13 كانون الأول 1545 – 4 كانون الأول 1563"،www.peregabriel.com

2) دوريات، دراسات ومقالات عامة:

- دراسة من ثلاثة اجزاء لجريدة السفير عن "لقاء قرنة شهوان"، في 15-16 و17 حزيران 2006.

-*جريدة النهار*، في 6-7 و8 آب 2001.

-"محكمة لبنانيّة ترفض الاستئناف وتؤيد إغلاق محطة ال MTV"، المصدر: رويترز، في 2002/10/23، نقلاً عن الجزيرة.نت، www.aljazeera.net

-"تاريخ لبنان"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة،http://ar.wikipedia.org/wiki

- "بشارة الخوري"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة،http://ar.wikipedia.org/wiki

–"حافظ الاسد"، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki .

–سعدعبدو، "معضلة المسيحيين مع قوانين الانتخابات منذ 1992"، مركز بيروت للابحاث والمعلومات، http://www.beirutcenter.info/

– مسره انطوان ، "ما هو النموذج التوافقي؟"، www.kleudge.com.

- **الاطروحات والرسائل:**

– (الباشا منى) ، **دور الاهل في تحديد التفضيل الحزبي لدى الاولاد في لبنان بين 14 و16 سنة (دراسة ميدانية)**، اطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الفرع الثاني، بيروت، 2005.

–Tannoury, Joseph, **L'Eglise maronite et la politique(1736–2006)**, Thèse de doctorat en Science politique, préparée à l'IDPSP Institue du Droit Public et de la Science Politique, Université de Rennes 1/Faculté de Droit et de Science Politique, 2012.

- **الوثائق:**

–نص الصيغة الاولى للعريضة المرفوعة الى السلطان العثماني في 29 تشرين الاول سنة 1840 موجود في محفوظات البطريركيّة المارونيّة في بكركي، وثيقة رقم 5817، أوراق البطريرك حبيش. اما النص الرسمي فقد نشره أسد رستم، **الأصول العربيّة لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا**، المجلّد الخامس، ص 208–211. وذكرها د. جورج شرف في مقاله عن "التوجهات التاريخيّة للموارنة وصولاً الى لبنان الكبير"، المركز الماروني للتوثيق والابحاث، بدون تاريخ نشر ، ص 71–76.

– نص تنظيمات شكيب افندي في 1845. منشور في : الدكتور جان شرف، " إصلاحات شكيب افندي في جبل لبنان 1845"، في *جريدة المنارة 46* (2/2005–3).

– قرار مجلس إدارة جبل لبنان رقم 80 تاريخ 1918/12/9.

–قرار مجلس إدارة جبل لبنان رقم561 تاريخ 20\5\1919.

–مذكرة الوفد اللبناني الاول الى مؤتمر الصلح في 13 شباط 1919.

–مذكرة البطريرك الياس لحويك، رئيس الوفد الثاني، بتاريخ 25 تشرين الاول 1919.

Dans la source : Antoine Hokayem et Marie-Claude Bittar, **l'empire ottoman, les arabes et les grandes puissances 1914-1920,** éditions universitaires du Liban, collection " l'histoire par les documents, Beyrouth, 1981, p. 23-25 , p. 29-30, p. 106-109, et p.197-207.

– رسالة من ميلران رئيس الوزراء الفرنسي، الى المطران عبدالله الخوري، رئيس الوفد اللبناني الثالث الى مؤتمر الصلح، في 1920\8\24. منشور في : بشاره الخوري، **حقائق لبنانيّة** ،ص 284–285.

–نص مذكرة البطريرك المعوشي موجهة الى من تصفهم ب"أبنائها النواب الاعزاء"، وقد نص المذكرة امين سر البطريركية: المطران نصرالله بطرس صفير، بكركي، بتاريخ 5 نيسان 1966.www.bkerke.org.lb

–المذكرة التي رفعها الثوار الى البطريرك بمطاليبهم. منشور في أنطوان ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة**، ص 161–163.

• المواقع الالكترونيّة:

1) المواقع الالكترونيّة الخاصة بالكنيسة المارونيّة:

–الموقع الرسمي لمجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان: (2012) www.apecl.org

–الموقع الرسمي للبطريركيّة الإنطاكيّة السريانيّة المارونيّة: (2012)www.bkerke.org.lb

–الموقع الرسمي للمجمع البطريركي الماروني: (2012) www.maronitesynod.com/

– الموقع الرسمي للمركز الماروني للتوثيق والابحاث: (2012)www.mcdrlebanon.org

2) المواقع الالكترونيّة العامة:

– الموقع الرسمي للجزيرة: (2012)www.aljazeera.net

– ويكيبيديا الموسوعة الحرة: (2012)http://ar.wikipedia.org/wiki

– مركز بيروت للابحاث والمعلومات،(2012) www.beirutcenter.info

– الموسوعة العربيّة المسيحيّة،(2012) www.christusrex.org

–Cedar Newspaper،(2012) www.cedarnews.net

– الموقع الرسميّ لانطوان نصري مسرّه: (2012) www.kleudge.com.

–الموقع الرسميّ لمجلس النواب اللبناني: (2012) www.lp.gov.lb

– الموقع الرسمي للمقاومة الاسلامية في لبنان: (2012)www.moqawama.org/siteindex.php

- موقع الحبل بلا دنس، (2012) www.peregabriel.com

–الموقع الرسميّ للامم المتحدة: (2012) www.un.org

الفهرس

الرسوم البيانيّة